

مخنارات الاسرائيلية

٦٤



ترجمات عبرية

- زيارة مبارك للبنان : تهديد مصري
- جنوب لبنان : انسحاب أم هروب ؟
- مشروع اتفاق دفاعي بين واشنطن وتل أبيب

كتابات عربية

- القدرات التكنولوجية الاسرائيلية بين « التهوين » و « التهويل »



رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الاخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات
السنة السادسة - العدد

إتيجية

- مقدمة: ٢
- أولاً: دراسات ٢
- ١ - العرب واليهود في فترة الإنتداب ٢
- ٢ - دمج أم فصل؟ ٢
- مستقبل العلاقات بين إسرائيل والدولة ١٢
- ٣ - المفاوضات مع سوريا إلى أين؟ ٢٤
- ٤ - أوضاع المرأة الفلسطينية في إسرائيل ٢٨
- ٥ - الصورة الذهنية للآخر والصراع العربي الإسرائيلي د. محمد سعد أبو عامود ٢١
- ثانياً: ترجمات عبرية:
- (١) - ضرب لبنان ٢٣
- ١ - إختبار الشجاعة دافيد لاندوا ٢٣
- ٢ - الرابع من يونيو؟ لا وجود لخط كهذا حجابى هوفرمان ٢٤
- ٣ - إشارة مركبة من دمشق إيتامار رابينوفيتش ٢٥
- ٤ - انتقاد في الولايات المتحدة لمطالب إسرائيل الأمنية ألوف بن ٢٦
- ٥ - إسرائيل والولايات المتحدة تناقشان بلورة إتفاق دفاع عقيبا الدر ٢٧
- ٦ - اتصالات للتعاون السياحي أورا كورين ٢٨
- ٧ - كيف حال الأسد وعرفات؟ زئيف شيف ٢٨
- (٢) - المسار الفلسطيني ٤٠
- ١ - للسلطة الفلسطينية سياسة خارجية هارتس ٤٠
- ٢ - ١٣ فبراير ٢٠٠٠ عزى بتريمان ٤١
- ٣ - حركة حماس تجرى تجارب إسحاق بن جورين ٤٢
- ٤ - مقياس سلام شهر فبراير افرايم يعر .. تمار هيرمان ٤٢
- (٣) - لبنان : الصدع الإسرائيلي ٤٤
- ١ - هستيريا يوسف فريد لندر ٤٤
- ٢ - سلوك خائن شالوم تسورئيل ٤٥
- ٣ - وزير الخارجية المنتخب هارتس ٤٦
- ٤ - إنها ليست فينتام طالى ليكيفين شاحاك ٤٦
- ٥ - إنسحاب نعم .. هروب لا موشيه جاك ٤٧
- ٦ - المهانون يوسف فريد لندر ٤٨
- ٧ - هذه صورتنا ذات الوجهين إيتان هابر ٤٩
- (٤) إسرائيل / مصر ٥٠
- ١ - تهديد مبارك موشيه جاك ٥٠
- ٢ - نقد من رئيس مصر هارتس ٥١
- ٣ - أصوات الحرب موشيه إيشون ٥٢
- ٤ - مبارك والأسد يقطعان الكوبونات تسفى برئيل ٥٣
- ٥ - دبلوماسية الزيارات تسفى برئيل ٥٥
- ٦ - وفد حكومي لطلب العفو والمغفرة يتسحاق دويتش ٥٥
- ٧ - من يبيع غازاً لإسرائيل يعقوف زيلبربرج ٥٦
- ٨ - نجم ساطع في سماء مصر أهارون لبيدوت ونوعم كيرف ٥٨
- ٩ - مازالوا في إنتظار الضوء الأخضر أورا كورين ٥٩
- ١٠ - بعدما كنت متفائلاً .. فإنتى الآن متفائل حذر أورا كورين ٦٠
- (٥) إسرائيل / شئون داخلية ٦١
- ١ - إصلاح موديل ٢٠٠١ يوسى جرينشتين ٦١
- ٢ - إنخفاض معدل الأسعار وزاد الفقر موشيه إيشون ٦٤
- ٣ - باراك بنون أنياب أوري أفنيرى ٦٥
- ٤ - المرشح الوحيد من جانب باراك إيثان راين ٦٦
- ٥ - السلام يبدأ من الداخل يوسف لبيد ٦٦
- ٦ - عدد المهاجرين من روسيا تضاعف هتسوفيه ٦٧
- ٧ - لماذا لا يتم تهويدهم في روسيا؟ يانير شيلج ٦٨
- ٨ - الهايدرزم الإسرائيلي رومان برونجمان ٧٠
- ثالثاً: رؤية ٧١
- ١ - الرأي العام الإسرائيلي والسلام أمين إسكندر ٧١
- ٢ - القدرات العلمية والتكنولوجية لإسرائيل بين «التهويل» و«التهويل» سعيد عكاشة. ٧٨
- ٣ - مصر .. إسرائيل ! تضاد شرق أوسطى عبد الغفار النويك. ٨٢

عقدة المفاوضات السورية - الإسرائيلية

منذ أن بدأت عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي بإنعقاد مؤتمر مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، بدأ واضحاً أن حالة من التناافر الشديد تفصل بين الجانبين السوري والإسرائيلي، وبدأ هذا التناافر جلياً في جلسات مؤتمر مدريد «الاحتفالية»، إذ كشفت الكلمات التي أُلقيت في هذه المناسبة عن حالة من التناقض الحاد فاق ما عداه من الكلمات الأخرى.

وبدا واضحاً أن سوريا حرصت منذ البداية على تأكيد مواقفها الخاصة بأسس ومتطلبات التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي ضمن صفقة شاملة لا تستثنى أي طرف، كما لا تأتي على حساب أي طرف عربي آخر. وعندما تم ابتداء فكرة المسارات الثنائية المنفصلة، والمفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، بدا واضحاً أن ضرراً شديداً قد أصاب فكرة «التسوية الشاملة»، وأيضاً المتزامنة على كافة المسارات، وهو الأمر الذي تراجع بعد ذلك في ضوء الاتفاق بين الأطراف العربية المعنية بهذه المفاوضات ومعها مصر، فيما يعرف بدول الطوق، على مواصلة التنسيق والحرص على درجة عالية من الشفافية قبيل وبعد انعقاد كل جلسة من جلسات المفاوضات الثنائية المباشرة، وأيضاً اتفاق أكثر مرونة حول العلاقة بين مساري التفاوض الثنائي والإقليمي متعدد الأطراف، والذي سمح بدرجة من التباين في طبيعة العلاقة الارتباطية بين هذين المسارين، تبدأ بالإقرار بحالة الارتباط وتنتهي بتفهم مشاركة بعض الأطراف في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، مشاركة بدرجة محسوبة لا تخل بواقع الارتباط القائم والمسلم به عربياً.

وظل الوضع كذلك، إلى أن اختار المفاوض الفلسطيني ولوج «نفق أوسلو» فسقطت صيغ التفاهم ومعها الأطر التنسيقية المختلفة. وبعد أن اختبر الجانب الفلسطيني طريقه الجديد، عاد مطالباً بالإطار العربي ومظلمته الحمائية، وبعد أن وظفت إسرائيل هذه الحالة جيداً، عاد المفاوض السوري يلح على أولوية التنسيق وترتيب الأوراق العربية بشكل عام.

باختصار بعد أن اختبرت أطراف عربية عديدة، سلك طريق خارج إطار مظلة التنسيق، عادت لترى في هذا التنسيق المظلة الواقعية والداعمة وإن بدرجات متفاوتة.

وجاءت المفاوضات السورية - الإسرائيلية في «شيبردزتاون» لتكشف عن إمكانية التوصل إلى تسوية سورية إسرائيلية بشكل عام إذا ما تم الاتفاق على تنفيذ المطلب السوري المستند إلى الشرعية الدولية ممثلاً في الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية المحتلة حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧. وهو أمر تبدو إسرائيل مستعدة للتباحث حوله في ضوء ما سمي «وديعة رابين»، إذن فالقضية الجوهرية في المفاوضات السورية - الإسرائيلية واضحة ويمكن التوصل إلى اتفاق بصدها، وبالتالي فالسؤال هو عن ما هية عقدة المفاوضات؟

الواقع أن هذه العقدة تتمثل في بعدين، الأول ما يمكن تسميته «صراع الإرادات» بين الجانبين نظراً لأن خطاب كل منهما تجاه الآخر وعلى مدى زمني طويل جسد حالة من العداء الشديد، يتطلب معها مخاطبة الداخل أولاً للتأكيد على عدم الرضوخ أمام الآخر وهو أمر يستغرق فترة طويلة بدأتها سوريا بالفصل ما بين التسوية والتطبيع بمعناه الواسع، وكرسنها إسرائيل بفكرة العودة «إلى الرأي العام» قبل التوقيع على الاتفاق.

أما البعد الثاني في عقدة هذه المفاوضات فيتمثل فيما يمكن تسميته ملحقات وهوامش التسوية، وهي قضايا على درجة عالية من الأهمية على المستويين الموضوعي والنفسي، ومنها تأتي أفكار نزع السلاح وتخفيفه والمراقبة والانذار والتحقق .. ومنها أيضاً قضايا المياه في بحيرة طبرية ونهر الأردن .. وهي جميعاً قضايا لا تناقش في وجود وسائل الإعلام، ويحدث ذلك عندما يكون لدى أي طرف ما يمكن أن يقوله للآخر سواء مباشرة أو عبر الوسيط أو الوكيل الأمريكي على غرار ما حدث في جنيف في ٢٦ مارس الماضي.

العرب واليهود في فترة الإنتداب

تحرير / ايلان بابيه

اضراب منظمة السائقين اليهودية العربية ١٩٣١

مداخلة لدراسة البعد الاجتماعي للنزاع القومي في أرض اسرائيل / فلسطين

ليف لويس جرينبرج

بحوالى شهر ، الى حدة هذه المشكلة ، حيث انصبت المناقشات على صعوبة منع السائقين اليهود من أن يتعاونوا مع العرب وأن يضربوا ، مع التركيز على الضرورة التكتيكية "للتظاهر" بأن الهستدروت يؤيد السائقين. وليس هناك شك في أن الدخول الى خبايا نزاع السائقين كان أمرا مشوقا للغاية . إذ أن حماس أهل ذلك العصر إزاء النضال المشترك ، وتجنيد الصفوف اليهودية العربية ، يبدو من منظورنا المعاصر ، وكأنه شبه تضامن . وفي نهاية هذا الاضراب نشرت صحيفة "دافار" مقالا حماسيا (في الوقت الذي كانت تنشر فيه أخبار مثيرة للقلق عن دخول العمال العرب للعمل في المستوطنات):

«انتهى أمس اضراب فريد من نوعه . وهو فريد من ناحية حجمه القطري ، ومهنة المضربين ، وعددهم ، وطابعه القومي الشامل . ومثلما بدأ هذا الاضراب من خلال توحده الكامل لجهة العاملين ، ومثلما نظم وتم - من خلال نظام مثالي ، انتهى كذلك أيضا هذا الاضراب من خلال وحدة كاملة وإحساس بالمسئولية عن الموقف ... وأدى الجمهور لارض الإسرائيلي دوره ولقد نجح كل من اليهود والعرب في هذه التجربة .. والاضراب اليهودي العربي حدث هام»

لقد وردت هذه الكلمات بعد نهاية ثمانية أيام من الاضراب في شهر نوفمبر ١٩٣١ وهو الاضراب الذي شل البلاد كلها وأوقف نشاطها الاقتصادي . ولقد كانت هذه هي ذروة النضال المشترك الذي بدأ يتبلور في شهر يونية من ذلك العام وانتهى بتنازل جزئي من جانب حكومة الإنتداب عن رسوم رخص القيادة في عام ١٩٣٢ . وهكذا فقد ظهرت مظاهرة الوحدة بين الجمهور اليهودي والعربي وكرد فعل قاطع على الصدامات العنيفة التي وقعت عام ١٩٢٩ ، ولم تسجل "أحداث" ١٩٣١ في الذاكرة التاريخية لأنه لم ينجح أحد في أن

بين الصدامات الدموية التي وقعت في عام ١٩٢٩ وبين الثورة العربية في ١٩٣٦ نشب في عام ١٩٣١ اضراب يهودي عربي مشترك ضد الأعباء الضريبية التي فرضتها حكومة الإنتداب على وسائل المواصلات الميكانيكية . وعند حدوثه وقبل هذا الاضراب بحماس كبير من جانب أغلبية الجمهور ونجح في أن يشعل حركة المواصلات في البلاد طيلة عشرة أيام شللا كاملا . ولكن بعد نهايته إختفى الإضراب وغاب عن الذاكرة التاريخية وكأنه لم يكن وسوف أطرح القضية هنا وأطرح تحليلا اجتماعيا لها من خلال الافتراض بأن هذا الطرح من شأنه أن يساهم في وضع مفاهيم للصراع القومي الذي نشب في أرض اسرائيل / فلسطين بين اليهود والعرب . وترتبط بداية هذا البحث بافتراض نظري ديكليكتي يقضي بأن تحليل تجربة ناجحة من تجارب التعاون اليهودي العربي من شأنه أن يساعد على فهم عوامل الصراع الذي نشب بينهم . ويأدي الأمر القيت نظرة على مناقشات حركة العمل حول التعاون مع العرب بعد "أحداث" أغسطس ١٩٢٩ ، والحقيقة أنه قد تزايد التيار الفكري الرافض لأسلوب زعامة الهستدروت للسيطرة على العمل في المستوطنات ، هذه الحقيقة وردت موثقة بالتفصيل في البحث المطول الذي أعدته أنيتاشا بيريرا عن العمل العبري . ولكن على الرغم من وجود كثرة يهودية تشجع وجود تنظيم مشترك مع العرب في المستوطنات ، إلا أنه على أرض الواقع لم يكن هناك عمل مشترك . ومن خلال البحث صادفت عدة اشارات الى اضراب السائقين وسرعان ما اتضح أن المناقشات التي دارت حول الاضراب ، مناقشات مثيرة ومعقدة من الناحية النظرية والبحثية على السواء .

ولقد أشارت المناقشات الأولية التي أجرتها اللجنة التنفيذية في الهستدروت قبل اضراب السائقين التحذيري الأول ،

يترجمها الى أعمال سياسية. ويبدو هذا الفشل مغريا للبحث والتحليل .

وهذا البحث يعرض في البداية القضايا البحثية وبعد ذلك يناقش خلفية الاضراب ثم يصف الاضراب ذاته وبعد ذلك يحلل الظاهرة ومعانيها المختلفة . والعيب الوحيد في هذا البحث هو الحجم الصغير الذي تم به والذي يقلل ، بلا شك ، من القدرة على عرض صورة عامة أكثر رحابة ، وعلى المناقشة النظرية المتعمقة التي يحتمها هذا الأمر .

والمساهمة التي يساهم بها هذا البحث لصالح دراسة البعد الاجتماعي للعلاقات بين اليهود والعرب في أرض اسرائيل / فلسطين ، مساهمة حقيقية في حد ذاتها ، وعلى الرغم من ذلك فإن خروج هذه الظاهرة عن المؤلف قد أجبرني على أن اعترض على العديد والعديد من الافتراضات الأساسية المتفق عليها حول ماهية وديناميكية النزاع اليهودي العربي .

* المشكلة النظرية :

يناقش الغالبية العظمى من المؤرخين وعلماء الاجتماع الاسرائيليين ، المجتمع اليهودي وكأنه فئة تحليلية ومميزة توارثها فئة أخرى - "العرب" . وكل الظواهر الهامة مثل الطلائعية ، الاستيطان ، النضال من أجل العمل العبري ووضع حركة العمل الكبير ، تُناقش فقط في سياق المجتمع اليهودي ، على حين أن العرب - في أفضل الحالات وهم عنصر خارجي يخلق الظروف والضغط ، وفي أسوأ الحالات ، ليس لهم وجود تقريبا . ولقد كان باروخ كيمرلينج أحد الباحثين الهامين والذي شذ عن هذا الإطار حينما زعم أن الاتصالات بين اليهود والعرب كانت كثيرة ومهمة وعلى وجه الخصوص على الصعيد الاقتصادي والحياتي اليومي علاوة على الصعيد السياسي التصاريحي . ولكن عنده أيضا يدور الحديث عن حالتين تشكل كل واحدة منهما فئة تحليلية وهو لا يضع مفاهيم للمصالح الاقتصادية والسياسية المختلفة والمتناقضة أيضا داخل "الجاليات" ذاتها . ويقترح كيمرلينج أن ندرس وأن نعرف في أي ظروف يمكن أن ننقل التعاون (في الاقتصاد أو الصراع) السياسي (من مستوى الاتصالات بين "الجاليات" الى مستوى آخر ، ولكن هذا أمر غير ممكن طالما لا يوجد لدينا تعريف للفئات داخل "الطوائف" ذاتها . إذ أنه لا توجد مصالح اقتصادية خاصة "باليهود" مثلما لا توجد مصالح اقتصادية خاصة "بالعرب" وتوجد للعمال وأصحاب الحداث اليهود مصالح اقتصادية متعارضة مثلما توجد لصاحب الأرض العربية مصالح متناقضة مع مصالح فلاحيه . وعلاوة على هذا فإنه يمكن أن ننسب لكل واحدة من هذه المصالح بعدا سياسيا مختلفا . وهذا يعني أن قضية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تتطلب مناقشة في سياقاتها الطبقة المختلفة .

وهذا البحث يسعى الى تناول ثلاثة أسئلة نظرية : كيف يستطيع المفهوم أو المصطلح التحليلي "طبقة" أن يساعد على تعميق معرفة وفهم التطورات التاريخية في أرض اسرائيل

الانتدابية ؟ وماهي المصالح الاقتصادية المميزة للطبقات المختلفة وسط الجمهور اليهودي والعربي ؟ وكيف تمت ترجمة هذه المصالح الى أهداف سياسية وهذا يعني عوامل قوة وسيطرة بين اليهود والعرب ، وبين اليهود واليهود ، بين العرب وأنفسهم ، وبين الجميع وحكومة الانتداب ؟ وتعتبر تكاتف أصحاب السيارات مع السائقين فرصة طيبة لدراسة هذه التساؤلات عبر هذه التجربة النادرة - تجربة التعاون . ومن أجل تحقيق هذا صيغت أربعة تساؤلات بحثية : لماذا تكاتف السائقون - على وجه الخصوص من بين كل الفئات الاقتصادية الأخرى - للتعاون والنضال المشترك ؟ لماذا حدث هذا التكاتف في عام ١٩٢١ ؟ ماذا كانت نظرة الكيان السياسي اليهودي والعربي لهذا الاضراب وماذا كانت نظرة السكان ؟ وأخيرا ماذا حدث بعد الاضراب ، ماذا فعل السائقون العرب ، وماذا فعل اليهود ، ولماذا ؟

* خلفية اقتصادية :

لقد كان عاما ١٩٢٠ و ١٩٢١ فترة هجرة يهودية ضئيلة وفترة نقص في فرص العمل وفترة بطالة . وبعد الاحداث الدامية في عام ١٩٢٩ اهتمت الحكومة البريطانية بتشكيل لجان تحقيق لدراسة الوضع الاقتصادي في البلاد ودراسة امكانية التوصل الى تسوية بين اليهود والعرب حول الحكم الذاتي على غرار ما يحدث في الدول المجاورة . وكانت زعامة الهستدروت توجه الهجرة الطلائعية الى المستوطنات التي كانت تنتعش فيها الزراعة وكان هناك أمل في توسيع وزيادة العمل العربي . ولكن عملية التوجيه هذه لم تحقق هدفها وأدت الى نشوب جدل عنيف حول قضية النظرة الى العمال العرب . ولقد أدى اللقاء بين عمال حضريين فقدوا عملهم في الأزمة الاقتصادية في عامي ١٩٢٦-١٩٢٧ وبين مهاجرين جدد من الهجرة الخامسة في ظل ظروف معيشية متردية في الموشافوت ، الى خلق جو صعب وملتهب .

ولقد فشلت زعامة الهستدروت بنواياها في أن "تستغل" أحداث عام ١٩٢٩ في تشجيع "العمل العبري" ، لأسباب عديدة . أولا ، لم يكن هناك ما يكفي من العمالة اليهودية لتلبية احتياجات الزراعة اليهودية . وثانيا ، كان هناك عمال كثيرون في الموشافوت لم يستجيبوا بالقدر الكافي لنداء زعامة الهستدروت . وأخيرا فعند إقامة لجنة مشتركة مع الفلاحين اتضح أن الاتجاهات متباينة ومتناقضة : فالفلاحون كانوا يطالبون بخفض أجور العمال اليهود على حين كان العمال يطالبون بزيادة الأجور .

ولقد عادت مشكلة العمل العبري للظهور مرة أخرى في النصف الثاني من عام ١٩٢١ ، وفي اتجاه غير متوقع : في موشافوت هشارون حيث كانت الغلبة للعمل العبري بدأت الحداث والبيادر تعطي ثمارها وبيع الانتاج وهو على الأشجار لتجار عرب . وفي النهاية أصاب تنظيم صفوف عمال نيس تسيونا ، خلق الهستدروت بالمرارة وقامت زعامة الهستدروت بتجنيد سريه من "محتلي العمل المهين" من

خارج الموشافا وسرعان ما نشب الاشتباك والصدام العنيف بين مجموعتي العمل . ولقد تمت محاكمة سبعة عشر عاملا من وسط جماعة المتمردين "على أيدي الهستدروت" وأبعدوا عن صفوفه .

وفي المقابل كانت اللجنة التنفيذية العربية في الدرك الأسفل من نفوذها وتأثيرها الجماهيري . فبعد سلسلة من المحاولات الفاشلة لإثارة الجمهور العربي لتنظيم مظاهرات واضرابات ، وبعد العثور على صناديق أسلحة في الموشافات اليهودية أخذت أنشطة اللجنة في الازمحلال . وفي منتصف عام ١٩٣١ وقعت بعض أحداث ترتبط بالعلاقات بين اليهود والعرب ولها صلة بموضوعنا هذا . وسوف نشير أولا إلى المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن والذي تشكل فيه ائتلاف صهيوني يضم حزب الماباي ، بدون فايترسمان الذي هوجم بسبب موقفه المتساهل والمهادن نحو العرب . أما الحدث الثاني فهو انعقاد المؤتمر الزراعي الرابع والذي تركّز فيه النقاش حول النظرة إلى التنظيم المشترك مع العمال العرب في الموشافات . ولقد كان هناك تطور آخر وهو أول تنظيم مشترك ووحيد للعمال اليهود والعرب "نقابة عمال القطارات والبريد والتلغراف" والتي عقدت مؤتمرها في تلك الفترة . وأخيرا أقيمت منظمة تحت اسم "أخوة العمال" والتي ضمت بين صفوفها أيضا بعضا من رجال اليسار وبعضا من عناصر حزب الماباي ومن "حلف السلام" وطالبت بتنظيم صفوف مشتركة لليهود والعرب ولكن حكومة الانتداب البريطاني اعتبرت هذه المنظمة خارجة على القانون على حين كان بيرل كتنسلسون يرى أنه كان من الضروري في هذه المنظمة أن توقف عملية انجراف أعضاء حزب الماباي إلى صفوفها .

وفي سبتمبر ١٩٣١ وفي عدد رأس السنة كتب ميخائيل أساف في صحيفة "دافار" أن هناك استعدادا كبيرا من جانب الزعامة العربية لأن تتشاور مع اليهود وقد ظهر زعيم يتحدى المفتي وزعامته وهو حسن صدقي الدجاني وهو صاحب مبادرات التعاون المهني بين اليهود والعرب وأهم المنظمات هي منظمة سائقي السيارات .

* تطور نضال السائقين - التغييرات التي طرأت على المواصلات الميكانيكية .

لقد أدت أنشطة الحكومة في تنمية الطرق إلى المساعدة في تطور فرع المواصلات الميكانيكية بسرعة . ولقد كانت لهذه التغييرات نتيجتان رئيسيتان : التنافس الشديد بين أصحاب السيارات على نقل البضائع والأفراد . والتنافس الكبير بين السيارات والقطارات ونظرا لمساحة البلاد المحدودة فقد كان هذا في غير صالح شركة القطارات وتسبب في خسائر كبيرة لحكومة الانتداب وأدت هذه الخسائر إلى حدوث عجز مقداره ٧٢٠٠٠ ليرة أرض اسرائيلية في ميزانية القطارات وإلى عجز في ميزانية عام ١٩٣١ وصل إلى حوالي ٤٢٢٥٠ ليرة أرض اسرائيلية .

ولقد كان عدد الأفراد الذين يحصلون على رزقهم من المواصلات الميكانيكية متوازنا نسبيا بين اليهود والعرب : ١٩٩١ مسلم ، ١٧٣٥ يهودي ، ٨٨٩ مسيحي . وكان معظم

السائقين ينتمون إلى الفئات الشابة وبدون أسر كبيرة . ولقد كانت أغلبية السائقين كما يبدو من أصحاب السيارة الواحدة ولا توجد في حوزتنا معلومات كافية عن هؤلاء السائقين من أصحاب السيارة الواحدة . ولكن هناك اشارات عديدة إلى أنهم كانوا يمثلون أغلبية بين السائقين اليهود والعرب . وإلى جانب ذلك كانت توجد وسط العرب شركات كبيرة تمتلك سيارات حديثة وكانت تركّز في نشاطها على السياحة .

ولقد أدت محاولات منع المنافسة بين السائقين اليهود إلى نشوء عدد من التنظيمات الصغيرة جزء منها في صورة "شبكات" تهدف إلى السيطرة على خطوط النقل على حين أقامت شبكات أخرى بعض التعاونيات المشتركة . وفي عام ١٩٣١ كانت الشركات التعاونية تمثل الأقلية ومنقسمة على بعضها البعض . وقد قام مركز التعاونيات في الهستدروت بتكليف شرجا جوروجوفسكي (والذي أطلق عليه اسم شرجا جورن) بمهمة إقامة شركات نقل تعاونية . ولقد أصبح شرجا بعد ذلك ممثلا للسائقين اليهود في لجنة الاضراب . وبعد أن لمست التطور السريع للمواصلات الميكانيكية والأضرار التي لحقت بشركة القطارات قررت حكومة الانتداب تحصيل رسوم كبيرة جدا من السائقين

وتضمنت هذه الرسوم والأعباء : أ) رسوم رخصة قيادة ، بين ثمانى و ٥٠ ليرة أرض اسرائيلية في العام بما يتناسب وحجم السيارة) وفي عام ١٩٣١ وصل دخل الحكومة من رسوم الرخص إلى ٦٥٤٠٠ ليرة أرض اسرائيلية من بينها ٣٠٠٠٠ ليرة أرض اسرائيلية من قائدى السيارات . ب) رسوم جمركية على البنزين بنسبة ٢٥٠ مليم على الصفيحة) ولقد وصل دخل الحكومة من الجمارك المفروضة على البنزين إلى ١٥٠٠٠٠ ليرة أرض اسرائيلية في العام . ج) جمارك بنسبة بنيمتد على اطارات السيارات . وفي الدول المجاورة مثل سوريا ومصر والعراق ارتفع السعر بنسبة ٢٤٠ - ٢٥٠ مليم للصفيحة (مقابل ٤٦٠ مليم في أرض اسرائيل) . وكان يتم استخراج رخص القيادة مجانا .

وقبل تنظيم صفوف السائقين وقعت أحداث عديدة أدت إلى تزايد حدة وسوء وضعهم ، زيادة أخرى في سعر البنزين ، إصدار قانون الرقابة على الطرق والذي أتاح للحكومة أن تحاكم السائقين محاكمة سريعة ، واقترب الموعد الثاني لسداد رسوم الرخصة في أول يناير ١٩٣١ . ولقد أصبح موعد سداد رسوم الرخصة وعملية تأجيله ، خلال نصف العام ، سببا مباشرا لإجبار السائقين على الدخول في الصراع والاضرابات ضد الحكومة .

* تنظيم صفوف أصحاب السيارات والسائقين تمهيدا للنضال :

ترجع عملية تنظيم الصفوف إلى نهاية عام ١٩٣٠ عندما تقدم بعض أصحاب السيارات العرب إلى المحامي الشاب حسن صدقي الدجاني بطلب لكي يمثل قضيتهم وأن يعرض مطالبهم على حكومة الانتداب وشركات البنزين . وعلى الرغم من أنه لا يوجد دليل دامغ إلا أنه من المعقول أن نفترض أن

هؤلاء كانوا هم أصحاب الشركات الكبيرة ولم يكونوا من أصحاب السيارة الواحدة. ولم تؤت المفاوضات التي أجراها هذا المحامي ثمارها. وفي شهر يونية ١٩٣١ طلب السائقون العرب من السائقين اليهود أن ينظموا صفوفهم بصورة مشتركة. وبعد ذلك، ومن خلال الجدل مع معارضي التعاون مع اليهود، يشرح الدجاني موقفه على هذا النحو) بعد سرد الظروف والأسباب التي أدت إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أنه من الضروري تنظيم الاضراب: ("هل سننجح في إضرابنا على حين توجد في البلاد سيارات يهودية لخدمة الجمهور؟ ألن يؤدي إضراب طرف واحد إلى حدوث صدام بين العرب واليهود في البلاد وإلى نشوب الاضطرابات؟ وما هو البديل الآخر لدفع الحكومة إلى أن تسلم بمطالبنا؟ ولقد أردنا أن نعلم ماذا يدور وسط السائقين اليهود وأدركنا أنهم أيضا يريدون ذات الأمر الذي يريده السائقون العرب. ولقد كانوا أيضا يفكرون: هل سيكون في مقدور السائقين العرب أن يضربوا معهم أم لا؟ وهكذا توصلنا إلى رأي يقول أن مصلحة القضية تحتم وجود التعاون وهذا ما فعلناه ...

وصحيح أن السائقين اليهود قد استجابوا ولبوا النداء ولكن ليس كل السائقين. إذ أن السائقين العاملين في شركات تعاونية لم يميلوا إلى المشاركة والإضراب. ومن المحتمل أن وضعهم المالي كان أفضل بكثير. وفي المشاركة الأولى في لجنة الاضراب لم يكن هناك تنظيم منفرد ومستقل من السائقين اليهود والنداء الذي وجهته لجنة الاضراب للإضراب في ١ يوليه ١٩٣١، لم يتم من خلال التنسيق مع سائقي الشركات التعاونية. ولقد كانت "لجنة الاضراب" مشتركة بين اليهود والعرب وكانت تطالب بإلغاء ضريبة الرخص بصورة نهائية وتخفيض الجمارك على البنزين حتى ينمحت وتغيير قانون الطرق الجديد. ولقد تم توجيه النداء إلى أصحاب السيارات الملاكى بأن يمتنعوا عن الحركة تضامنا مع المضربين.

ولقد كان الهدف من دخول الهستدروت إلى مجال العمل هو تأجيل الاضراب أولا وقبل كل شيء وذلك لأن هذا الاضراب كان ينظر إليه على أنه خطير لأنه خارج سيطرة الهستدروت وتوجيهه السياسى، الأمر الذى أدى إلى الخوف من تجدد الاضطرابات بين اليهود والعرب. ولقد اعترف جولوماف بكل صراحة بأنه يخشى من أن يكون هذا مجرد تحرش شيوعى. وصحيح أن اللجنة التنفيذية للهستدروت والاتحادات التعاونية قد واجهت صعوبة فى اقناع السائقين اليهود بمنع الاضراب ولكن البيان الذى أصدرته الحكومة بتأجيل دفع رسوم الرخص لمدة شهر قد أتاح التوصل إلى موافقة عامة بين اليهود والعرب على التأجيل.

ولقد تم استغلال هذه المهلة التى حصل عليها السائقون من أجل تنظيم الصفوف وإقامة المؤسسات وخلق رأى عام متعاطف مع الاضراب. ولقد نظمت اللجنة التنفيذية فى الهستدروت، انتخابات لاختيار مجلس لمثل "السائقين وأصحاب السيارات العبريين" واختار لجنة تنفيذية قوامها ١٦ عضوا. ومنذ ذلك الوقت كان النشاط المشترك يتم على أساس

المناصفة، ٥٠٪ عرب، و ٥٠٪ يهود، بناء على طلب الهستدروت العام ولكن طوال كل هذا الطريق كان الزعماء الصهيونيون يشكون من عدم وجود موقف موحد لليهود وأن ذلك يضعفهم أمام العرب. وفى مرات كثيرة كان اليهود يتخذون قرارات دون انعقاد منفصل لمؤسسات الاتحادات اليهودية مما يؤدى إلى ذلك إثارة استياء الهستدروت. ويبدو أن رئيس التنظيم المشترك حسن صدقى الدجاني قد حظى بتأييد وتعاطف كبير حتى وسط اليهود. وفى مقابلة مع جوروجوفسكى فى عام ١٩٧٢ قال عنه رئيس منظمة السائقين: محام شاب كفء وسليم، رجل، وكان من الممتع النظر إليه... ولقد أضاف ملشكفيتش وقال: "لقد تم أول اجتماع فى حى قطمويه فى القدس فى قصر صغير يمتلكه حسن صدقى الدجاني. ولقد كان رجلا ممتازا للغاية. وكان رجلا أوروبيا بكل معنى الكلمة...".

ولقد جاء الضغط اليهودى من أجل الامتناع عن الاضراب، من اتجاهات مختلفة ابتداء من مؤسسات سياسية مثل اللجنة القومية والإدارة الصهيونية وحتى شركة "تنوفا" (X) التى كانت تبرر معارضتها بأن الأمر سيؤدى إلى خسائر كبيرة. ولكن التدخل الحاسم لمنع زيادة حدة النزاع فى هذه المرحلة قد جاء من جانب الغرف التجارية اليهودية والعربية على السواء.

وخلال شهر التأجيل قدمت الحكومة ردودا، لم تحقق تماما. مطالب السائقين ولذلك قرر السائقون عقد مؤتمر يعلن عن اضراب عام دون حد زمنى. وانعقد المؤتمر فى ٢١ يوليه من عام ١٩٣١ وأعلن عن الاضراب العام ابتداء من ٧ أغسطس. ولقد صدر هذا القرار بالاجماع.

وفى هذه المرحلة كانت زعامة الهستدروت تنظر إلى الاضراب على أنه أمر غير مستبعد واستعد بصفة خاصة للحفاظ على أمن المستوطنات اليهودية. والتقى ممثلو المؤسسات الصهيونية مع المندوب "السامى" وطلبوا منه محاولة منع الاضراب فى نفس اليوم الذى عرض فيه رؤساء الغرف التجارية اليهودية والعربية وساطتهم على الحكومة. ولقد كان

اقترح التجار يقضى بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن الحكومة، وعن الغرف التجارية وممثلا عن السائقين بحيث تبحث هذه اللجنة ظروف وشروط "مهنة القيادة". ولقد استجابت الحكومة لهذا الطلب وأعلنت أنها سوف تؤجل سداد رسوم الرخص. وعلى الفور عقد السائقون مؤتمرا قطريا لمناقشة كل خطواتهم. وبعد مناقشات دارت من العاشرة صباحا وحتى الساعة مساء تقرر بالاجماع تنظيم اضراب شكلى لمدة ٢٤ ساعة فقط والمشاركة بعد ذلك فى لجان التحقيق التى اقترحتها الغرف التجارية. ولقد جاء فى القرار أيضا أن اللجنة سوف تضطر إلى أن تنتهى عملها حتى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٣١.

ولقد مر اضراب الـ ٢٤ ساعة فى هدوء مثالى وتوقفت تماما حركة السيارات بما فى ذلك السيارات الملاكى والدراجات

البخارية ولم تكن هناك أى انتهاكات للنظام ، ويبدو أن خوف الزعامة الصهيونية من احتمال استئناف المصادمات الدموية بين اليهود والعرب قد تبدد . وكما تقول كل المصادر إنه لم يكن هناك أى مظهر من مظاهر العدا .

* تطور الاضراب العام :

خلال فترة عمل لجنة التحقيق تعرض حسن صدقي الدجاني للهجوم من قبل الصحافة العربية بسبب تعاونه مع اليهود وأبرزت الصحافة اليهودية هذا الهجوم ولكن ليس من الواضح الى أى حد يمكن أن نحكم من خلال ذلك على موقف الراى العام العربى . وعندما تجدد الاضراب فى شهر نوفمبر اتضح أن مشاركة السائقين وتأييد الجمهور العربى لهم لم يتأثرا .

واختتمت اللجنة عملها قبيل منتصف اكتوبر وكانت توصياتها عبارة عن حل وسط من جانب نظام الحكم وكان أبرز هذه التوصيات مايلى : الغاء ضريبة رخص قيادة السائقين ، وأعلنت حكومة الانتداب أنها سوف تدرس توصيات اللجنة ابتداء من أول يناير ١٩٣٢ ولكن بناء على هذا البيان كان من الضرورى على السائقين أن يدفعوا فى شهر نوفمبر النصف الثانى من رسوم الرخصة عن عام ١٩٣١ والذي لم يكن قد دفع .

وكرر فعل على مطلب الحكومة بدفع ضريبة الرخصة عقد اتحاد السائقين وأصحاب السيارات اليهود والعرب مؤتمرا وأعلن عن تنظيم اضراب عام ابتداء من منتصف ليل ٢ نوفمبر ، وطلب السائقون من الجمهور العريض أن يتقبل موقفهم . ومن تقارير الصحافة وتطور الاضراب يبدو أن السائقين قد نالوا التأييد من جانب طبقات عريضة للغاية من الجمهور اليهودى والعربى على السواء . وتحدثت الصحافة عن جو من التعاطف العام مع السائقين . ولقد كتب أولوزوروف فى مذكراته أنه فى يوم ٢ نوفمبر ١٩٣١ جاء الى مكتبه الحاكم البريطانى كمبفل وتبادلا الآراء حول الاضراب . ولقد كان أولوزوروف يعتقد أن هذه قضية اقتصادية وليست سياسية ولذلك ليس من واجبه أن يتدخل فى الموضوع وقال أنه لايفهم موقف الحكومة التى تشكل لجنة تحقيق وبعد ذلك لاتنفذ توصياتها . ويبدو أنه على أقل تقدير نتيجة لهذا التبرير حظى السائقون بنظرة متعاطفة من جانب الصحافة العبرية وجزء من الصحافة العربية (وعلى وجه الخصوص صحيفة فلسطين) ومن جانب التجار الذين ساهموا بدور فى عمل لجنة التحقيق .

ولقد أدى الاضراب الى إصابة حركة السيارات على مختلف طرق البلاد بالشلل الكامل لمدة ثمانية أيام . وفى الأيام الاولى كان هناك انتهاك للاضراب من جانب صاحب سيارة اسمه عبده (ولقد ذكر انه على صلة بالمفتى الذى عارض الاضراب بسبب اشراك اليهود فيه) ولكن بعد أن أصيبت عجلات سيارته بالعديد من الثقوب انضم أيضا الى الاضراب . ولقد أدى توقف حركة السيارات الى خلق فراغ كبير ملأته عربات الكارو والحمير وفى اليوم الثانى من الاضراب كتبت

الصحافة عن جو ملى بالدعابة والسخرية : فلقد نظم السائقون مسيرات استعراضية وهم يركبون الحمير والجمال التى تحمل أرقام رخصتهم وتحمل اطارات سيارات وكلاكسات . ولكن سرعان ما بدأ الاضراب بترك بصمته على التجارة والصناعة والصادرات والواردات . وفى يوم ٤ نوفمبر طلب اتحاد أصحاب الورش اليهود من الإدارة الصهيونية فى الوكالة ، التدخل لدى الحكومة للعمل على وقف الاضراب . وكانت صيغة كل الطلبات سواء تلك التى تقدمت بها الغرف التجارية اليهودية والعربية ، أو أصحاب بساتين الفاكهة وأصحاب الورش وأصحاب الفنادق ، لا تترك مجالا للشك فى أن المطلب هو أن تقبل الحكومة توصيات لجنة التحقيق بناء على طلب السائقين وكانت كل الطلبات تؤكد الخسائر التى ستتكبدها من جراء الاضراب ولم يتضمن أى واحد فيها اعتراضا على عدالة مطلب السائقين .

ولقد كان وضع أصحاب حدائق الفاكهة خطيرا للغاية لأنهم كانوا قد بدأوا موسم الجنى ولم يكن فى مقدورهم أن يرسلوا الفاكهة الى الموانئ للتصدير . وفى ظل هذا الوضع ترددت أنباء عن أن بعض التجار قرروا الاضراب لمدة ثلاثة أيام تعاطفا مع السائقين ولقد تسببت هذه الأخبار فى خلق توتر شديد لأن هؤلاء التجار كانوا من العرب على حين أن ممثل الغرف التجارية اليهودية مستر هوفيان قد أعلن أن التجار اليهود لن يضربوا وأنه سوف يصدر منشورا ضد الاضراب ، ولقد كان هذا تهديدا لوحدة العمل حتى ذلك الوقت وتهديدا للعلاقات التى بدأت تتسج خيوطها بين كل الجهات اليهودية والعربية ، ولقد جاء بيان الحكومة بتأجيل سداد رسوم الرخص لمدة شهر لكى يساعد على منع حدوث مواجهة بين التجار اليهود والعرب ، لأن هذا البيان قد أتاح لحسن صدقي الدجاني أن يطلب من التجار العرب الغاء اضرابهم وقد استجابوا لطلبه .

ولقد أدى الغاء اضراب التجار العرب فى أعقاب بيان الحكومة ، الى زيادة آمال المؤسسات اليهودية فى أن يتوقف اضراب السائقين أيضا ولكن السائقين اليهود والعرب عارضوا ذلك وبضغط من التجار عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد السائقين مؤتمرا قطريا لمناقشة "الوضع" . وقبله عقد السائقون اليهود اجتماعا فى تل أبيب بناء على مبادرة من زعامة الهستدروت العام . وفى هذا الاجتماع لم تتحقق الأغلبية المطلقة لموقف بن جوريون ، والذي وافق عليه فى نهاية الامر بوقف الاضراب . وفى المؤتمر العام أيضا رفض اقتراح وقف الاضراب حتى الأول من ديسمبر على حين كان غالبية الأعضاء يرفضون موقف زعيمى التنظيم ، الدجاني وجوروجوفسكى والذين كانا يؤيدان وقف الاضراب . ولقد صدر قرار بهذا المعنى فى نهاية الأمر فقط بعد جدل كبير وذلك بفضل الوعد الذى قطعتة الغرف التجارية العربية واليهود بتأييد استمرار نضال السائقين بعد شهر إذا لم تلغ الحكومة المطالبة بدفع قسط الرخصة .

* أقول نجم التنظيم المشترك :

بعد انتهاء الاضراب اثنى عليه كثيرون وقالوا أن هذا هو أكبر

وأهم تعاون يهودى عربى يتم فى أرض اسرائيل. ولكن ، وبصورة مذهلة ومدهشة ، لم يكن لهذه المشاركة أى نوع من الاستمرارية . لدرجة أن المطلب القاطع المرتبط بنضال السائقين ، قد قبل بدون نضال آخر فى شهر يناير من خلال بيان حكومى يعطى تسهيلات على رخص القيادة.

وبعد انتهاء الاضراب كانت اتجاهات عمل الزعيمين مختلفة للغاية . وفور انتهاء الاضراب توجه حسن صدقى الدجاني باقتراح الى رئيس الإدارة السياسية فى الوكالة اليهودية حاييم ارلوزوروف لإقامة حزب عربى يجمع بين صفوفه أصحاب مهن مختلفة . ولقد كان أول دليل على هذا الطلب عبارة عن خطاب بعث به أرلوزوروف الى برودتسكى مشفوعا ببرنامج الدجاني يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣١ أى بعد انتهاء الاضراب بأقل من أسبوع. وبعد حوالى خمسة ايام أرسل أرلوزوروف خطابا الى روتنبرج عن تطور العلاقات مع العرب ، وكانت المشكلة الرئيسية من وجهة نظره هى نقص الموارد المالية :

هذا هو منعطف غير عادى فى تطور الأمور العربية ويمكن أن يصبح نقطة تحول فى نمو العلاقات بين اليهود والعرب ... ونحن نستطيع خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا أن نقيم شبكة من العلاقات اليومية بين مستوطناتنا والقرى العربية المجاورة وذلك على غرار نمط العلاقات القائمة فى نادى عمال السكة الحديدية وعلى غرار نمط العمل المشترك فى اضراب السائقين وعلى ضوء توصيات لجنة التحقيق التى شكلتها الحكومة . وأنا لأريد أن أسهب فى وصف الفرص المتاحة جدا (...ترجمها المؤلف عن الانجليزية).

وفى مذكراته يشير أرلوزوروف الى لقاء مع ن.ى فى منزله يوم ٢ ديسمبر ١٩٣١ على أساس أنه امتداد لأحداث سابقة ومن مضمون الحديث يتضح أن اللقاء كان مع حسن صدقى الدجاني حيث أنه حرقى ن.ى هما الاسم الكودى له لأنهما آخر حرفين من اسمه . ولقد اشترك فى هذا اللقاء كل من يتسحاق بين تسفى ، بيرل كستنلسون وداف هوز الذى كلفته اللجنة التنفيذية للهستدروت بالاهتمام بموضوع السائقين بسبب إجادته للغة العربية . ومن المناقشات تبرز الفوارق فى مواقف اليهود والعرب حول موضوعين ، نوع التنظيم المشترك والتزامن : فلقد كان الدجاني معنى بإقامة حزب عربى ، وبسرعة ، على حين أن رجال المabay كانوا يتحدثون عن إقامة نقابات مهنية وعلى مهل.

وعندما التقى داف هوز مع الدجاني مرة أخرى فى يناير ١٩٣٢ كان الدجاني يائسا تماما من احتمال التوصل الى تعاون مع اليهود ، وفى أعقاب هذا اللقاء طلب داف هوز من الإدارة السياسية سرعة توفير المساعدة وأرفق بطلبه هذا الخطة التى كتبها الدجاني لإقامة نقابات مهنية عربية بالتعاون مع الهستدروت العام مع الحصول منه على خدمات لأعضاء النقابات العربية (مثل الخدمات الصحية). وتبدو هذه الخطة الآن على أنها حل وسط بين مواقف الجانبين وتركز أيضا على الموقف اليهودى بأن النقابات المهنية ليست سياسية.

وكما يبدو أيضا فإن المساعدة التى طلبها الدجاني كانت مالية أيضا وهذا هو ما ألح اليه داف هوز ، ولكن أشير اليه صراحة فى حديث لاحق فى عام ١٩٣٢ حيث أشير الى مبلغ ١٥ ألف ليرة أرض اسرائيلية. ومن خلال هذا الحديث يتضح أن الدجاني كان قد توقف قبل ذلك عن نشاطه الجماهيرى. وفى يونيو ١٩٦٣ اشتكى موشيه شاريت أنه منذ أكثر من نصف عام لم يشاهد رئيس تنظيم السائقين وأنه قبل ذلك كان قد تعود على أن يوقع على الأوراق ويصدق على أنشطة جوروجوفسكى.

وفى مقابل ذلك نجد أن جوروجوفسكى قد أخذ على عاتقه ، فور انتهاء الاضراب ، أن يبدأ فى تنظيم صفوف السائقين فى إطار التعاونيات وتوحيدها . ومن خلال ذلك ساعد أيضا فى أن ينظم ويرتب ، عن طريق الحكومة ، قوانين مرور فى الطرق وتحديد خطوط سير وحظر منح الرخص على سائقى التعاونيات والشركات العربية ووقف منحها لأصحاب السيارات المنفردة. ولكن العمل وسط السائقين اليهود لم يكن سهلا أو بسيطا وروح المنافسة التى سادت فترة ما قبل الاضراب عادت لتصل الى ذروتها : فى البداية منافسة على خط تل أبيب - القدس وبعد ذلك على سعر السهم فى التعاونيات ، وتم حل المشاكل فقط فى عام ١٩٣٢ . ومن الأمور التى تدعو الى السخرية (أو ربما أن هذا هو منطق الأمور، وهذا يرتبط بصورة وكيفية فهم الأمور) فإنه فى الاضراب العام الذى نظم فى عام ١٩٣٦ وقف السائقون اليهود والعرب فى وجه الآخر : فلقد كان السائقون العرب بزعامة الدجاني ، هم أول من أعلنوا الاضراب العام على حين أن السائقين اليهود وقفوا فى جبهة المواجهة على الطرق محاولين أن يضمّنوا انتظام المرور . وكما نتذكر فإنه فى عام ١٩٣١ أوضح الدجاني أن الهدف من وراء التعاون مع اليهود هو منع مثل هذا الصدام المنتظر . ولكن التغيرات السياسية والاقتصادية التى حدثت فى الفترة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ هى التى غيرت الاتجاه بين التعاون الى الصدام وهى فى حاجة الى دراسة تاريخية متعمقة .

* تحليل العلاقات بين اليهود والعرب على ضوء نضال

السائقين :

- "مهنته قيادة السيارات"

وتشير أنيتا شايبيرا فى بحثها العميق عن العمل العبرى ، الى إضراب السائقين على أنه نموذج لمصاعب الجوار بين العمال اليهود والعرب وتؤكد أن هذه الصعوبة قائمة حتى بالنسبة "للعمال المهنيين" . ومن وجهة نظرها ترتبط أسباب فشل تنظيم السائقين بالنظرة المختلفة الى إجراء المفاوضات والى الوفاء بالوعود والقلق الذى أثاره الاضراب لدى "العلميين ببواطن الأمور" بأنه من المحتمل أن يكون الدجاني قد امتنع عن اتخاذ مواقف متطرفة من خلال حسابات خاصة به هو فى صراع القوى بين أسرة النشاشيبي وأسرة المفتى .

ولا يجب أن نتجاهل أن الخوف على الأمن وفقدان الثقة المتبادلة ومشكلة الاتصال الأساسى (عدم وجود لغة

مشاركة) كانت كلها عوامل قائمة وهامة طوال الاضراب . ولكن من المهم أن نؤكد أيضا أن الاضراب قد نجح في التغلب على هذه المشاكل . ولذلك يبدو أن مذهبنا اليه أننا شاربيرا يرتكز أكثر مما يجب على إطار التفسير الرسمي للمؤسسات السياسية في حركة العمل وعلى أحاسيس "العالمين ببواطن الأمور" والتي هي في غالبية الأحوال إداة تمييز لرجال "المؤسسات الدفاعية الأمنية" ومن الأمثلة التي تدل على أن شاربيرا قبلت بالتفسير الرسمي (وهو تفسير له معناه النظري بعيد المدى بالنسبة لدراستنا هذه) المثال الخاص بالأسماء التي أطلقت على السائقين واعتبرتهم "عمالا مهنيين" . وهنا يبرز الخلط بين التناول الانتقائي والفردى من جانب أبناء العصر وبين الحكم النقدي من جانب الباحث التاريخي . وصحيح أن صحيفة "دافار" قد أطلقت على السائقين اسم "عمال" وصحيح أنه خلال الاضراب دار الحديث عن "تضامن طبقى" وعن "مهنة قيادة السيارات" ولكن أول قول تحليلى هام لفهم الاضراب هو أن هؤلاء "لم يكونوا عمالاً" .

ولقد كان السائقون ، فى غالبيتهم العظمى عاملين مستقلين ، صحيح إنهم مهنيون ولكنهم أيضا أصحاب سيارات وكان عدد السائقين الذين يعملون على سيارات غيرهم محدودا وخلال نضال السائقين لم تثر على الإطلاق قضية أجورهم وظروف عملهم . ولذلك فإن طلبات الاضراب كلها كانت مطالب تميز التجار وموردى الخدمات من القطاع الخاص وتطالب الحكومة بالتخفيف من شروط الضريبة والرخصة . وصحيح أن السائقين عاملون ولكن عملهم يرتكز على تقديم الخدمة الخاصة للتجار ومختلف المنتجين فى الزراعة والصناعة وجماهير المسافرين المحليين والسياحيين . ولقد جعل منهم نشاطهم هذا داخل فى المنظومة الاقتصادية للبلاد مجموعة متميزة تقدمية ورائدة وذلك لأنهم كانوا على اتصال مع مختلف فئات الجمهور فى مختلف أرجاء البلاد . ولقد وضعهم تناقض المصالح مع المواصلات الحكومية - القطارات - والحاجة الى تدخل حكومى لتسيير المواصلات على الخطوط داخل المدن وبين المدن المختلفة ، فى جبهة المواجهة بين "احتياجات الجمهور" بصفة عامة وبين اعتبارات ميزانية حكومة الانتداب . ومن الممكن أن نقول بقدر كبير من اليقين أن مصاعب السائقين المالية والمنافسة الشديدة بينهم قد تسببت فى حدوث عراقيل فى نقل الأشخاص والأمتعة والمنتجات ، وفى زيادة أسعار النقل وأساعت أيضا الى الجماهير العريضة . وهذا الجمهور والفئات المختلفة هم الذين أيدوا اضراب السائقين ولوهلة قصيرة اختفت الحدود بين "الطوائف القومية" .

المصالح المختلفة للطوائف:

لم تكن القدرة على المشاركة والتعاون هى السمة المميزة للسائقين فقط ولكنها كانت موجودة أيضا لدى الغرف التجارية ، ويكمن هذا الأمر فى الطبيعة التبادلية بين التجار وفى اهتماماتهم المشتركة ، وكان السائقون - مثل التجار أيضا - معنيين بخلق حوار وتعاون مع الحكومة من أجل أن تقوم الحكومة بترتيب وتنظيم نشاط السوق وتحدد قواعد

للعبة التنافسية فيما بينهم بصورة تضمن الربحية للجميع ، على حين كان اهتمام الحكومة بترتيب وتنظيم نشاط السوق ، يهدف الى زيادة دخلها من الضرائب . وفيما يتعلق بالسائقين توجد مصلحة متميزة وخاصة فى تدخل الحكومة لترتيب خطوط السفر والحد من اصدار الرخص للتخفيف من المنافسة بين السائقين .

ومن المهم جدا أن نميز تحليليا بين التجار والفلاحين ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة على اختلاف أنواعهم وبين العمال الأجراء ، وذلك حتى نستطيع أن نفهم القضية الأولى التي ترتبط بتحليل العلاقات بين اليهود والعرب ، كما أن درجة الفائدة الاقتصادية التي تستطيع طبقات مختلفة وسط العرب أن تجنيها من وراء وجود ونمو اقتصاد يهودى ، كانت متفاوتة ، ووسط العرب ، لم يكن القطاع الزراعى مستفيدا من التواجد اليهودى ، مثل التجار "أصحاب الأراضي وأصحاب الأراضي الخالية وأصحاب البيوت والمحامين وأصحاب الفنادق فى المدن .

ويقدر مالم يكن المجتمع العربى مدفوعا و متمحورا حول مصلحة اقتصادية واحدة ، كان المجتمع اليهودى أيضا خاصة وأن العمال الأجراء وغير المهنيين كانوا هم أكبر المضارين من المنافسة مع قوة العمل العربية التي أخذت تتزايد الى جانب الزيادة فى الطلب على العمل غير المهنى . ولقد جاء هذا الضرر نتيجة اللقاء بين اقتصاد سوق رأسمالى وبين اقتصاد غير نامى يقدم الدعم للعمل المؤقت لعمال الأرض ويضر بصورة حاسمة بالعاملين اليهود وباحتمال حصولهم على عمل ثابت وأجر مرتفع وبإمكانية إقامة نقابة مهنية .

وبالإضافة الى ذلك كانت هناك فوارق أيضا بين العمال اليهود فى الحضر وبين العمال الزراعيين : فى المدينة كانت توجد قوة عمل عربية مهنية معها خاضوا نضالات مهنية مشتركة . وفى الموشافات كان الجزء الأكبر من النضال بين اليهود والعرب ينحصر فى مجال العمل غير المهنى وعلى وجه الخصوص فى حدائق الفاكهة . ولكن من المهم أن نؤكد أن المنافسة بين العمال لم تكن تضر بالعاملين اليهود فقط بل كان الجزء الأكبر من الضرر يلحق بالعمال العرب حيث ان المنافسة بينهم وبين انفسهم كانت قوية للغاية (بما فى ذلك "استيراد" عمال من سوريا ومن مصر) ولم يستطيعوا أن ينظموا صفوفهم للدفاع عن مصالحهم ، لا مع اليهود ولا بدون اليهود .

وفيما يتعلق بتأثير النشاط الاقتصادى الخاص بالحكومة الانتدابية من الواجب أن نتعامل مع كل فئة على حدة وليس مع اليهود فى مواجهة العرب . وفى عام ١٩٢١ وعندما كان نظام الحكم الاستعماري بعيد النظر فى سياسته فيما يتعلق بمنح التراخيص ، أعدت تقارير اقتصادية تثبت أن دخل الحكومة كبير على وجه الخصوص بفضل القطاع الحضرى الحديث . ويزعم جروس فى بحثه عن السياسة البريطانية أن هذه كانت مصلحة يهودية بريطانية مشتركة نظراً لأن استثمارات الحكومة من أجل التنمية كانت تساعد على التقدم

والتطور. وليس هناك شك في أن الاقتصاد اليهودي قد استفاد من استثمارات الحكومة ولكن أيضا داخل المجتمع العربي كانت توجد طبقة اقتصادية قد عاشت واستفادت من هذا التقدم واستفادت من استثمارات التنمية وكذلك من نمو الاقتصاد اليهودي. ولقد كان هذا القطاع في غالبيته، قطاع حضري خاصة التجار وأصحاب الامكانيات الكبيرة. وفي مقابل ذلك فإن الفائدة التي جناها الاقتصاد الزراعي العربي من التواجد اليهودي لم تكن ملموسة، علاوة على مزايا تسويق البضائع كانت توجد منافسة مع الانتاج الزراعي اليهودي ومنافسة مع العاملين اليهود على الأرض وعلى العمل.

* مكانة السائقين في مجتمعهم :

لقد كان أصحاب السيارات والسائقون العرب جزءا من القطاع العربي الحضري الحديث الذي استفاد من النهضة الاقتصادية ومن استثمارات الحكومة ومن استيراد الماكينات وإقامة الطرق ومن توسيع الأسواق والتجارة. ولقد حظوا بوضع فريد من نوعه أتاح لهم الحصول على تأييد كل القطاع الحضري مثلما حدث في اضراب ١٩٢١ والاضراب العام في عام ١٩٢٦ والذي استمر نصف عام.

ولقد كان مستوى التنمية الاقتصادية متفاوتاً وسط مجموعة اصحاب السيارات ومن المحتمل أن هذا كان هو المجال الوحيد الذي تقدم وتطور فيه العرب أسرع من اليهود. وكان العرب أصحاب السيارات الحديثة العاملة في مجال السياحة وكانوا أصحاب شركات كبيرة فرصدوا امكانيات مالية أكبر من اليهود (ومن المحتمل أيضا أنهم قد اهتموا باستثمارات في مجالات أخرى).

ولقد كان أصحاب السيارات العرب أصحاب أول مبادرة لأول تنظيم لهم وكانوا أيضا أصحاب مبادرة التنظيم الثاني مع اليهود، وكانوا يستطيعون أن يسمحوا لأنفسهم بأن يضربوا دون أن يلحق بهم الضرر البالغ. ولقد كانت عملية تنظيم صفوفهم مرحلة أخرى على طريق إقامة احتكار الخطوط المواصلات، على حين أن أصحاب السيارات المنفردة من العرب تقبلوا زعامة أصحاب الشركات وممثلهم حسن صدقي الداجاني، على الرغم من أنه خلال النضال كان أصحاب السيارات المنفردة أكثر العناصر تشددا وكانوا يشكون في أن أصحاب الشركات سوف يتوصلون بسهولة الى اتفاق مع الحكومة ومع المؤسسات اليهودية، على حسابهم (وهو الشك الذي اتضح فيما بعد أنه شك في محله).

ولقد كانت غالبية السائقين اليهود من بين أصحاب السيارة الواحدة وجزء منهم اتحدوا في مجموعات متفيرة على أساس الأنصبة المتساوية في ملكية سيارة واحدة. وكان جزء من عملية تنظيم الصفوف يتمثل في اطار تعاوني على غرار العمال ومن خلال مساعدة تنظيمية ومالية من الهستدروت، وكان مستوى التنظيم منخفضا بالمقارنة نسبيا مع العرب بسبب نقص الامكانيات المالية لدى السائقين اليهود لأن غالبيتهم كانوا من المهاجرين الذين جاؤا معهم مبالغ مالية

محدودة واشتروا سيارات من أجل ان يعملوا عليها ويعيشوا منها. ولقد كانت المنافسة بين السائقين اليهود، بعضهم البعض، قاسية للغاية وزادت من صعوبة تنظيم صفوفهم. وبسبب ذلك أيضا كان وضعهم في المجتمع اليهودي هامشيا. ولقد أثبتت الهجرة الرابعة أن المنافسة الشديدة بين كثير من التجار من ذوي الامكانيات الضئيلة من شأنها أن تؤدي الى أزمات وانحيار اقتصادي وكساد. ولقد خيم هذا الخطر على "مهنة قيادة السيارات" في القطاع اليهودي.

لقد كانت دوافع اليهود والعرب لتنظيم الاضراب، متفاوتة: كان اليهود يتطلعون الى إلغاء المنافسة فيما بينهم عن طريق تدخل الحكومة الذي سيؤدي الى الحد من عدد رخص القيادة لأنها كانت تعطى الرخص لكل من يطلبها على حين كان العرب معنيون بخفض أسعار البنزين. وفي هذه النقطة من الممكن أن نفهم بصورة أفضل العنصر الأول الذي قام عليه بناء "الجاليات القومية" المنفصلة. فكل مجموعة كانت توجد نظرة أخرى واعتبارات أخرى. كان أصحاب الشركات العربية ينظرون بعين الاعتبار الى التطور السريع الذي يحدث في الدول المجاورة مثل سوريا ومصر والعراق وكانوا يخشون منه. ولقد اضطروا الى أن يتعاملوا مع الكثير من المصاعب التي وضعتها حكومة الانتداب على طريق تنمية المواصلات الميكانيكية، وفي أكثر المجالات تطورا، مجال السياحة، كانت هناك قضية المنافسة المباشرة مع شركات سورية ومصرية، وفي مقابل ذلك فإن السائقين اليهود الذين وصلوا قبل ذلك بوقت قصير من أوروبا كانوا يفكرون في أحوال أقربائهم وأصدقائهم هناك وفي معاناتهم من الاضطهادات ومعاداة السامية وكانوا ينتظرون وصولهم الى البلاد. بالمقارنة مع المجموعة كان وضعهم معقولا. ولكن هذا الانتظار كان مشحونا بالقلق من أنه عند وصول الأقارب والأصدقاء بنفس الامكانيات المحدودة فمن شأن الكثيرين منهم أن يشتروا سيارات وأن يحصلوا على رخص ويزيدوا من المنافسة على المواصلات.

والفوارق بين العرب واليهود في هذه المجموعة لا تنطبق فقط على فرع المواصلات ولكن أيضا على الفرق بين البرجوازية الحضرية العربية وبين المؤسسات السياسية الصهيونية. ولقد عبرت هذه الفوارق عن ذاتها قبيل ذروة اضراب السائقين ولقد أثار استعداد التجار العرب للانضمام الى نضال السائقين اليهود والعرب، قلقا "وسط الزعامة الصهيونية إذ أن قدرة زعامة السائقين اليهود على التجنيد والتعبئة كانت أكبر من قدرة اللجنة القومية العربية التي فشلت نداءاتها قبل ذلك بتنظيم اضرابات ومظاهرات ومقاطعة ضد اليهود. ولقد كان الخوف الصهيوني يتمثل في أن جوهر انضمام التجار العرب الى الاضراب كان سيجعل من هذا الاضراب، بصورة حتمية، اضرابا سياسيا.

وكان الاضراب سيتحول الى اضراب سياسي في كل الحالات: ولو أن التجار اليهود كانوا قد انضموا الى الاضراب، لتحول الاضراب الى مواجهة بين "المجتمع المدني" وبين الدولة أو لأصبح - بمفاهيم أخرى - ثورة معادية

للاستعمار بزعامة التجار. وكان من الممكن أن تنجح مثل هذه الثورة وتؤدي إلى التدخل في قرارات الحكومة مع المشاركة الثنائية اليهودية العربية مثلما حدث في لجنة التحقيق. ولو أن جزءا من التجار اليهود قد رفض الانضمام لكان من الممكن أن يتطور هذا الاضراب ليصبح مواجهة بين اليهود والعرب المضربين وبين التجار اليهود الذين ينتهكون الاضراب. وكان هذا الوضع سيبرز عدم سيطرة الزعامة الصهيونية على السائقين اليهود وكذلك على جزء من التجار. ولو حدث هذا لظهرت فوضى كبيرة وتأثرت صلاحية الزعامة الصهيونية بصورة سلبية، خاصة وأنها كانت تعمل بصورة مستمرة من أجل خلق "جالية" يهودية منفصلة ومنظمة ومنضبطة.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن أبدى بن جوريون ملاحظته القصيرة والموضوعية في أغسطس ١٩٣١ عندما قال: "أن مايشير القلق (علاوة على الأمن) هو انتهاء الموضوع. إنني لا أتصور على الإطلاق كيف سينتهي هذا الأمر". وليس هناك شك في أن بن جوريون كان يعرف ماهي السياسة.

* المغزى الاجتماعي لإضراب السائقين :

لقد كان من بين أهم أهداف المؤسسات الصهيونية بالنسبة للإضراب، منع انتهاء الإضراب بانتصار سياسى عربى والسؤال الذى يطرح ذاته هو لماذا، وكيف تم تحديد أهداف اليهود السياسية والقومية، وعلى أساس أى مصالح اقتصادية ارتكز هذا الهدف؟ ومن الجانب الآخر ماذا كانت المصالح الاقتصادية لدى البرجوازية الحضرية العربية وكيف ترجمت هذه المصالح إلى أهداف سياسية قومية وماذا كانت ساحة التعاون الاقتصادي بين اليهود والعرب وماهى ساحة الصراع؟

وأهم شئ من وجهة نظرى هو أن الإجابة على هذه التساؤلات التى تتجلى بين قضية اضراب السائقين سوف تساعد على فهم تطور كلا الحركتين القوميتين والعلاقات فيما بينهما أكثر من أى مناقشة لكل واحدة منهما على حدة. وفى ظل غياب شهادة الجهات والعناصر الاقتصادية والتنظيمية تميل معظم التحليلات التاريخية والاجتماعية إلى التركيز على الملامح الثقافية والأيدولوجية أو المؤسساتية السياسية لكلا الحركتين القوميتين دون قدرة على تفسير الديناميكية والصراع الذى تطور بينهما. وسوف أحاول هنا أن أرد بإيجاز على الأسئلة التى طرحتها آنفا، وذلك بهدف أن أشير من خلال أحداث ١٩٣١ - إلى اتجاهات للتحليل البديل لتطور العلاقات بين اليهود والعرب. وسوف أبدأ بقضية التعاون والصراع. فى عام ١٩٣١ كثرت وتزايدت مطالب اليهود لتنظيم صفوفهم مع العمال العرب على ضوء ظروف البطالة الصعبة. وعلى الرغم من وجود مطلب أيديولوجى ومجموعة كبيرة من الأعضاء النشطين فى الموشافوت كانوا يرفعون شعار هذه المواقف، إلا أنه لم تكن هناك حالة واحدة من حالات التعاون اليهودى العربى. وفى مقابل ذلك فإنه وسط السائقين تطور التعاون تقريبا بصورة غير مقصودة وبدون تخطيط مسبق وبدون أيديولوجية أو مجموعة يسارية من الأعضاء النشيطة تلعب فى مقدرات التنظيم المشترك. ومن هذا التناقض نستطيع أن

ندرك أن هناك عناصر بنائية فى الاقتصاد توفر الظروف المريحة للتعاون كما هو الحال فى التجارة. أما فى الزراعة فإن كل العوامل تدفع نحو الصراع. ولقد كان الصراع فى الزراعة على كل المستويات، العمل، الأرض وتسويق الانتاج. والموقع المحدد للزراعة والتجارة فى كلتا الحركتين القوميتين له أهميته الحاسمة فى تطور العلاقات بينهما.

وفى عام ١٩٢١ لم تتمكن اللجنة التنفيذية العربية من إخراج الجمهور للمشاركة فى اضراب عام ضد حكومة الانتداب وتعاونها مع اليهود وفى مقابل ذلك أعلن التجار عن تأييدهم واستعدادهم للإضراب تعاطفا مع نضال السائقين اليهود العرب المشترك ضد البريطانيين. وكذلك يتضح أن البرجوازية الحضرية العربية التى أقامت الأحزاب القومية لم تنجح فى تحديد استراتيجية سياسية متبلورة. ومن الممكن أن نجد سبب ذلك فى الواقع الاقتصادى لتجار الحضر. وصحيح أنهم كانوا معنيين بتوسيع نفوذهم على قرارات حكومة الانتداب على غرار زملائهم فى النول المجاورة ولكنهم لم يحققوا ذلك بسبب المعارضة الصهيونية لإقامة مؤسسة بريطانية مشتركة. وفى مقابل ذلك لم يستطيعوا أن يخوضوا نضالا شاملا ضد اليهود والهجرة وذلك لأن اليهود والهجرة عملوا على توسيع النشاط الاقتصادى ورواج التجارة وهى مصدر رزقهم. ولقد كانت النتيجة تناقضا مطلقا بين التصريحات السياسية وبين السلوك اليومى. ولقد فسرت بعض الجهات اليهودية "القيمة ببواطن الأمور" هذا التناقض على أنه نوع من "النفاق" العربى.

ولقد كانت قوة التجار وسط اليهود محدودة وبصفة خاصة لأن البرجوازية الكبيرة لم تهجر إلى البلاد. ولكنه على حين عبر ضعف البرجوازية الحضرية وسط العرب عن ذاتها فى صورة ضعف سياسى عام للحركة القومية الفلسطينية، فإن هذا الضعف وسط اليهود قد عبر عن ذاته فى صورة بلورة مؤسسات سياسية قومية برئاسة حركة العمال الصهيونية، ولقد أصبحت الأحزاب العمالية ومؤسساتها الاقتصادية والهستدروت كإطار يوحد الجميع، كيانا سياسيا صهيونيا رئيسيا أى "الدولة اليهودية القادمة على الطريق".

ولقد ارتكزت قوتهم ونمت على وجه الخصوص على أساس الصراع فى الزراعة وتركزت عملية بناء الواقع الاجتماعى على الزراعة - العمل العبرى، الأرض القومية والانتاج العبرى. ونجحت مؤسسات حركة العمال الصهيونية فى أن تصمد على الرغم من أنها مؤسسات "غير اقتصادية" بفضل التمويل الذى كانت تحصل عليه من المنظمة الصهيونية. ولقد كان رفض دور رأس المال الفردى فى الصهيونية وتطابق المصالح الموضوعية بين العامل وبين الصهيونية، كما صاغها زعيم الصهيونية الاشتراكية. يعنى قيام اقتصاد يهودى منفصل يضمن أن العامل اليهودى لن يضار من منافسة العامل العربى الذى لا ينتظم فى أى إطار، ولقد كان الاستيطان مهما للغاية للأحزاب العمالية لأنه كان يمثل قاعدة قوتها السياسية على حين أنه عندما انتقل العمال فى المدينة للعمل فى البناء أو الصناعة ضعفت ووهنت علاقتهم

بالمؤسسات السياسية الاقتصادية التابعة للهستدروت وتفرغوا للمطالبة بزيادة الأجور وتنظيم صفوفهم على أساس مهني (وبصفة خاصة في المدينة العبرية تل أبيب).

ومن خلال ملاحظة هذه الفوارق بين الطبقة العربية الحاكمة وبين الكيان المؤسساتي اليهودي يمكن أن نفهم تطور اضطراب السائقين : لقد كان تحويل الاضراب من صراع اقتصادي الى نضال سياسي أمرا مستحبا بالنسبة لطبقة البرجوازية العربية في نضالها المشترك من أجل اكتساب التأثير على سياسة الانتداب ، ولكن هذا لم يكن مرغوبا فيه من جانب الكيان السياسي الصهيوني لانه كان من شأنه أن يحبط اتجاهات الفصل الاقتصادي والسياسي .

وفي هذا التوقيت الزمني المحدد كان التعاون اليهودي العربي ممكنا لأن السائقين العرب كانوا يمثلون أكثر الطبقات الاقتصادية المستفيدة من التجارة مع اليهود على حين كان لا يزال السائقون اليهود غير منظمين في مؤسسات يهودية احتكارية انعرالية أي مؤسسات تعاونية . ولقد كان توجه حسن صدقي الدجاني بعد الاضراب نحو التنظيم السياسي ونحو الحوار مع اليهود أمرا شبه بديهي بنفس القدر الذي طلبت فيه زعامة الهستدروت العام من جوروجنسكي أن يبدأ - على وجه السرعة - في تنظيم صفوف السائقين اليهود في اطرار تعاونية منفصلة .

وفي ظل واقع أرض اسرائيل / فلسطين في عهد الانتداب كان هناك تناقض في استراتيجية الطبقة العربية العليا بين ارتباطها بتطور اقتصاد السوق واستثمارات الحكومة وزيادة الاقتصاد اليهودي وبين تطلعها السياسي للاستقلال . وفي مقابل ذلك فإن الزعامة الصهيونية صاحبة التوجه العمالي الزراعي كانت تتطلع الى الفصل بين الكيانين الاقتصادي وسعت الى الربط بين مصلحتهما الاقتصادية الأساسية في الحصول على عمل وبين الهدف الصهيوني المتمثل في إقامة مجتمع يهودي ودولة يهودية . وليس هناك شك في أن النتائج المدمرة بالنسبة للحركة القومية الفلسطينية التي نجمت عن الثورة في الأعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، والتي بدأت باضراب عام للسائقين العرب وانهارت لتصل الى صراع عنيف بين الفصائل المختلفة (والتي من خلالها لقي زعيم السائقين حسن صدقي الدجاني مصرعه) تدل على أن الثورة قد أدت الى النتائج التي كان الكيان الصهيوني يتمناها وعلى وجه الخصوص ، الفصل الاقتصادي كما أن الاقتصاد العربي قد فسر الكثير من مميزاته في علاقاته الاقتصادية مع اليهود).

الختام :

لقد كان اضطراب السائقين حالة فريدة كانت من الممكن أن تتم بفضل تلاقي أربعة تطورات متوازية ومتقابلة . الأول استثمارات الحكومة في شق الطرق والتطور السريع في وسائل المواصلات الآلية .

الثاني خسائر الحكومة من تشغيل القطارات بسبب تفوق السفر على الطرق في بلاد صغيرة .

الثالث التطور السريع للمواصلات الآلية الذي منح شركات

السيارات العربية مكانة ريادية في القطاع الاقتصادي الحضري المتطور وكذلك زيادة العلاقات التجارية المتبادلة بين اليهود والعرب .

الرابع والأخير المنافسة العنيفة وسط السائقين اليهود أصحاب الامكانيات البسيطة في غالبية الأحوال ، وغير المنظمين في اطرار تعاونية احتكارية منفصلة .

ولقد كان عام ١٩٣١ عاما نادرا استطاعت فيها أن تتضافر وتتلاقى كل هذه التطورات وتدفع الى التعاون بين اليهود والعرب والنضال الموحد ضد الحكومة البريطانية ، ولكن لم يكن في مقدور التعاون الاقتصادي أن يؤدي الى حوار سياسي بسبب الأهداف القومية المختلفة والخاصة بالكيان الصهيوني بالمقارنة مع أهداف البرجوازية الحضرية الفلسطينية.

ولقد تفجر اضطراب السائقين بقوة الوحدة التي لم تعرف البلاد لها مثيلا لا من قبلها ولا بعدها . وهناك اثنان من المؤرخين المهتمين بهذه الفترة وهما لا يوليان لتعاون السائقين الأهمية الواجبة : إذ أن أنيتا شابييرا رأت في هذا الاضراب فشلا في التعاون بين اليهود والعرب بسبب مشاكل ترتبط "بالعقلية المختلفة" وتساعد اللغة والثقة أما يهوشوع بورات فهو لايهتم باضراب ١٩٣١ ولا يقدم تفسيرا حقيقيا الى حقيقة أن "الاضراب العام" في عام ١٩٣٦ نشب على وجه الخصوص بزعامة السائقين وهو كذلك ، وبنفس القدر ، لايفسر انضمام التجار السريع لمساندة الأحزاب ، والباحثان بتجاهلان الاقتصاد العربي وتطوره كما أن مصادر معلوماتهما تركز على تقارير داخلية خاصة بالمؤسسات الصهيونية كما أن تحليلهم يركز على "ثقافة" العرب "العنيفة" أو غير المصادقية .

ومن الواضح أن دراسة اضطراب السائقين يمكن أن تلقي الضوء على جوانب جديدة في تطور العلاقات المعقدة والمتشابكة بين اليهود والعرب على مختلف مستوياتها . ولقد حاول هذا البحث أولا وقبل كل شيء أن يسرد القصة ذاتها وأن يصيغ الأسئلة التي تثار في أعقابها . والزعم الاساسي هو أن دراسة المجتمع اليهودي والعربي بصورة مشتركة ، وعلى المستوى الاقتصادي والسياسي ، وبالعلاقات المتبادلة ، سوف تساعد على تحليل وفهم كلتا الحركتين القوميتين وملاحمها وتطور الصراع بينهما .

وأحداث عام ١٩٣٦ لا يمكن فهمها في التاريخ على النقيض من أحداث ١٩٣٩ التي يمكن فهمها في التاريخ على النقيض من أحداث ١٩٣٦ . هامة بالمشية بالمقارنة مع قوة الصدام والعداء وسوء الفهم المتبادل للأحداث التي سطرها التاريخ . ولكن دراسة الواقع من خلال تبلوره تحتم ايضا أن ننظر الى الأحداث الهامشية التي من هذا النوع نظرة متأنية . ومن المؤكد أنه كانت هناك أحداث يومية أخرى ملؤها الأمل والنوايا الطيبة

(*) شركة تنوفا هي شركة للألبان ومنتجاتها - المترجم

دمج أم فصل ؟

مستقبل العلاقات بين إسرائيل والدولة الفلسطينية (الجزء الرابع)

ملخصات جلسات الندوة التي عقدت في نايفه ايلان ١٦:١٥ ابريل ١٩٩٩
مركز تامي شتاينميتس لبحاث السلام، جامعة تل أبيب
اعداد/ تمار هيرمان وافرايم يعر

سيناريوهات محتملة للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين

شلوموه جازيت

يطرح هذا التحليل سيناريوهات محتملة لمجمل العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، التي يمكن أن تتطور بعد تشكل الحكومة الجديدة وافرزتها انتخابات مايو ١٩٩٩. وللضرورة، أرى أن هناك برنامجين زمنيين - أحدهما عاجل ملح تفرضه المحادثات الثنائية الجارية وأسلوب ادارتها، وبرنامج زمني آخر، وهو ما بعد نهاية مرحلة المفاوضات (أما في مرحلة تنفيذ ما حققته الاتفاقات، أو في تطورات ما بعد مفاوضات لم تؤت الثمار المرجوة).

* البرنامج الزمني العاجل:

استمرار الوضع الراهن: الافتراض الاساسي عندي - أن الوضع الراهن، وضع مسيرة جامدة، بدون مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين - لا يمكن أن يستمر على الدوام. ذلك يعني احتمالاً واحداً - أن الحكومة التي تسلمت الحكم بعد الانتخابات الاخيرة في إسرائيل، عليها أن تدخل في مفاوضات جادة مع سوريا، بهدف التوصل إلى اتفاق ثنائي معها. ويفرض أن إسرائيل غير مستعدة لإدارة مفاوضات سياسية ودفع المسيرة السلمية في مسارين معاً، فإن المسار الفلسطيني سيتعطل في هذه الحالة، وسيواصل الوضع الراهن جموده مقابل فترة النشاط المتوقعة على المسار السوري. ورغم أن مثل هذا التطور سيكون غير مرغوب فيه بالنسبة للفلسطينيين، فمن المفترض ألا تستطيع السلطة

الفلسطينية أن تعمل على المستوى السياسي و/ أو المستوى العسكري من أجل إعادة دفع المسار الإسرائيلي الفلسطيني. وهناك شك كبير في ظل هذه الظروف أن تسمح السلطة الفلسطينية لعناصر متطرفة (حماس والجهاد الإسلامي) بالقيام بأعمال ضد أهداف إسرائيلية. إن التأكيد على عدم إمكان استمرار الجمود السياسي في العلاقات مع الفلسطينيين لمدة طويلة، سيواجه أيضاً وضعاً ستستأنف فيه المفاوضات وستتحرك العملية السلمية لكن سيصل سريعاً إلى طريق مسدود. فالفلسطينيون سواء طبقاً لاتفاق تام وحاسم أو كنتيجة للخطوات التي ستتخذ في مناطق ليست في حوزة السلطة الفلسطينية - لن يمكنهم الاستسلام لهذا الجمود، والمتوقع أن يتخذوا خطوات من شأنها أن تغير من سير الأمور.

أ - الاحتمال الأول في اتجاه مبادرة سياسية، من نوع المبادرات اللامعة التي تتردد على مسامعنا منذ فترة طويلة - بإعلان أحادي الجانب عن قيام دولة فلسطينية، وهذه الخطوة ستتأثر، بلا شك، من قيمة التأييد الذي ستحظى به في المحيط العربي وفي المحيط الدولي (خاصة الولايات المتحدة). والجدير بالايضاح أن التطلع الفلسطيني لهذه الخطوة سيكون بدون خلق آثاره أو تحريض يؤدي إلى مواجهة دامية فورية مع إسرائيل. مع ذلك حتى لو تحقق هذا الهدف، فمن المشكوك فيه إمكانية منع مثل هذه المواجهات كنتيجة لنشاطات عناصر خارجة عن سيطرة الطرفين على أرض الواقع. وخطورة هذه المواجهات أنها ستؤثر أيضاً على تطورات الأمور فيما وراء حدود أرض إسرائيل - على مستوى اتفاقات السلام مع مصر والاردن وعلى الجبهة السورية - اللبنانية.

ب - تحرك من نوع آخر، سواء كان ببادرة وتنظيم من السلطة الفلسطينية أو أن يأتي بصورة تلقائية من القاعدة، من الممكن أن يحدث في صورة اندلاع انتفاضة شعبية، على شكل نسخة مُحسنة من الثورة والانتفاضة التي عرفناها في أواخر الثمانينيات. وبسبب توفر عشرات الآلاف من قطع السلاح اليوم، فمن الممكن أن تتسم الثورة القادمة بطابع أشبه بأحداث نفق البراق في سبتمبر ١٩٩٦.

ج - احتمال ثالث، سيأتي على ما يبدو وبتشجيع من المنظمات الرافضة الفلسطينية التي لا يمكن أن تتقبل حالة الجمود، إذ ستعبر عن ذلك بهجمات إرهابية متطرفة. ومن غير المستغرب، أن تبرز في مثل هذه الظروف عناصر وجماعات منتمية لمنظمة فتح، تتمرد وتثور على عجز الرئيس عرفات.

التوصل إلى اتفاق ثنائي كامل ...

ذلك هو بدون شك، الهدف المثالي للطرفين - التوصل إلى اتفاق يحل جميع القضايا الصعبة المدرجة على جدول أعمال وأولويات كلا الجانبين، بما في ذلك الاتفاق على جدول زمني واضح لعملية تنفيذ الاتفاقيات.

مثل هذا الاتفاق، سيحظى طبعاً بمباركة دول العالم، سواء داخل إقليم الشرق الأوسط، أو في الساحة الدولية، وستكون لذلك انعكاسات إيجابية عاجلة على الحالة الاقتصادية في إسرائيل وفي المنظومة الإقليمية برمتها. ومع توقيع الاتفاق وبدء تنفيذه، من المتوقع ظهور معارضة شديدة لعناصر رفض متطرفة، فلسطينية وإسرائيلية. وبافتراض، عجزهم عن احباط الاتفاق فستتولد هذه المعارضة إلى الخفوت التدريجي.

التوصل إلى اتفاق مبادئ جديد

وهو احتمال جدير بالأعتبار بصورة خاصة، في حالة استئناف المفاوضات، التي ستجنح عن مسارها بسرعة، نظراً لغياب القوى السياسية المطلوبة في الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني، عند الحاجة إلى اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة والصعبة التي يتطلبها ذلك، مثل هذا الاتفاق على المبادئ سيتضمن المكونات الرئيسية للاتفاق النهائي المستقبلي، مع بقاء عدة إشكاليات مستعصية مفتوحة أو معلقة. وسيكون هدف مثل هذا الاتفاق، قبل أي شيء، الرغبة في استئناف دفع عملية السلام، كذلك سيرغبون عن طريق هذا الاتفاق في خلق جو إيجابي لزخم متبادل، وفي تأجيل النقاش المفصل للقضايا الصعبة التي ستبقى مفتوحة (مثل التحديد الدقيق والمفصل لمستقبل القدس الشرقية، أو مسألة مستقبل المستوطنات الإسرائيلية التي ستبقى في نطاق الأرض الفلسطينية)، حتى إلى ما بعد فترة فعالة من إجراءات بناء الثقة، إذ أن مثل هذه الإجراءات الحقيقية فقط هي التي يمكنها أن تخلق أجواء أكثر راحة وقبولاً لدى الرأي العام الإسرائيلي، والفلسطيني أيضاً، والتي ستتيح تأييداً عاماً لحلول ليس هناك احتمال أن تحظى بتأييد في الأجواء الحالية.

الإطار السياسي للاتفاق المحتمل التوصل إليه

إن الإطار السياسي المحتمل لاتفاق مستقبلي إسرائيلي فلسطيني سيتقرر بالأساس بواسطة الجانب الفلسطيني.

حتى لو كانت إسرائيل لديها مواقف وأولويات واضحة، فليس بحوذتها العامل الحاسم في هذه المسألة، وبشكل أساسي، يمكن أن نرى ثلاثة أطر مختلفة للاتفاق.

أ - الإطار الأول: إعلان دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بجوار إسرائيل عندما تنقسم هذه الدولة مع إسرائيل حدود أرض إسرائيل الانتدابية.

إن دولة فلسطينية كذلك ستضطر إلى القبول بترتيبات أمنية وإجراءات نزع السلاح، الأمر الذي سيحد من بناء قواتها. وكلما كانت هذه القيود محدودة، بسيطة وغير مثيرة للغضب، فإن احتمالات ثبات الاتفاق ستزداد، وكذلك سيتبدى تقدم إيجابي باتجاه تنمية علاقات التعايش بين الأطراف.

ب - الإطار الثاني، تسمية دولة أردنية - فلسطينية جنبا إلى جنب دولة إسرائيل، في الوقت الذي تشمل فيه هذه الدولة أراضي واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع كامل أراضي المملكة الهاشمية الواقعة في الضفة الشرقية. وستكون هذه الدولة مؤسسة على هيكل فيدرالي كالذي بين الضفتين أو غيره. ولولا المشاعر السياسية السائدة في الجانب الأردني والجانب الفلسطيني سوياً، فلا شك أن دولة موحدة كذلك ستتمتع بميزات كثيرة.

* احتمالات تفوق الأفكار القابلة للتطبيق على ما لدى كل من الكيانين المستقلين.

* مجال واسع لكسب العيش يسمح بحلول معقولة لمشكلة إعادة تطويع واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨.

* قبول نفسي أسهل للحدود الأمنية ونزع الأسلحة، عندما يكون ٩٠٪ من أراضي الدولة الموحدة لا يعاني من أية مشاكل حدودية.

* وبالطبع، تراجع الحساسية بشأن القدس عموماً والقدس كعاصمة الدولة الموحدة بصفة خاصة، وكذلك ستتلاشى المنافسه حول من سيكون حارساً مسؤولاً عن الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس.

ج - الإطار الثالث هو تسمية حكم ذاتي فلسطيني في مجالات مختلفة، يرتبط كوحدة واحدة مع إسرائيل في تخوم حدود أرض إسرائيل. ذلك في أعقاب الانتقاد اللاذع لاساليب وطرق عمل الرئيس عرفات وجهاز السلطة الفلسطينية، والنتائج الصعبة القاسية، بالنسبة للارتباط شبه التام للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي (وأحد أكثر الموضوعات إزعاجاً في هذا المجال، هو الحاجة إلى تقسيم مصادر المياه الواقعة داخل حدود أرض - إسرائيل) فإذا تراوح التأييد لهذا الإطار مع تسريع برنامج التسوية الفلسطينية، بين اعتباره الطريقة المفضلة للتسوية الدائمة وبين اعتباره الطريقة المقترحة كمرحلة انتقالية في المستقبل المنظور (وسيكون ذلك على ما يبدو مرتبطاً بانقلاب المنظومة السياسية الفلسطينية)، فستكون هناك حاجة أيضاً لتأييد إسرائيلي لهذا الأسلوب. وبإستثناء دوائر في اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذين سيباركون الاحتفاظ بإطار حدود أرض إسرائيل، يبدو أن الأغلبية الساحقة في إسرائيل اليوم، تفضل فصلاً سياسياً واضحاً بين الشعبين والدولتين.

• البرنامج الزمني الآجل

قلنا فيما سبق، إن البرنامج الزمني الآجل، هو الذي سيأتي بعد مرحلة المفاوضات، سواء فيما يتعلق بتطورات ما بعد الجمود وتأزم المفاوضات التي لم تثمر شيئاً، أو بمرحلة تنفيذ اتفاق إسرائيلي فلسطيني تحقق بين الطرفين. وليس لدينا تفاصيل حقيقية لمثل هذا البرنامج الزمني الآجل، ونكتفي هنا فقط بعدة نقاط أساسية:

إن أزمة ما بعد فشل المفاوضات، لن تستمر بلا نهاية. والمتوقع كما يبدو أن يحدث تشدد سياسي يتضمن أيضاً عنفاً وتدهوراً اقتصادياً غير أن هذا الوضع لن يستمر طويلاً. ويذكر أنه في أعقاب هذا التشدد ونتائجه سيتم استئناف المفاوضات والمسيرة السياسية السلمية. إلا أن المفاوضات والعملية السياسية ستتركز على نتائج الأزمة والمواجهة، وينجم عن ذلك أن الطرف الذي يخرج متفوقاً في عملية المواجهة تلك - من الناحية السياسية، العسكرية، الإعلامية، والنفسية - سيجد ظروفه أفضل لإدارة المفاوضات السياسية.

إذا ما تم التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف، ودخلنا إلى نطاق تنفيذه، يجب أن نتوقع أحد وضعين رئيسيين - الأول، تقدم إيجابي في عملية التنفيذ، ثقة متبادلة، مقابل تراجع في القوة الفاعلة للعناصر الرافضة والخطوات المضادة التي يمكن أن يتخذوها، سواء في المجتمع الفلسطيني أو الإسرائيلي وستكون هذه العملية طويلة، أما الوضع الثاني فسيظهر في حالة عدم اثمار العملية السلمية للمرجو منها سواء بسبب غياب الإرادة من جانب القيادات والشعوب، والتي تعتبر هي مفتاح النجاح، أو بسبب قوة المعارضة وقتها التي ستعمل على تخريب النوايا الطيبة، والتي بدونها لن يمكن التوصل إلى أية اتفاقية.

وفي حالة التوصل إلى اتفاق المبادئ بين إسرائيل والفلسطينيين - فسيبقى الأمر مفتوحاً أمام الحل في عدد من القضايا الثنائية الصعبة، والواضح أنه بدون التطور في أجواء النوايا الطيبة وخطوات بناء الثقة، فلا يمكن أن يتم التوصل إلى تفاهم حول هذه القضايا، وينجم عن ذلك أن تبقى المشكلة فقط مسألة وقت، قبل أن نرى مواجهة جديدة.

نحو تسوية دائمة اقتصادية

دفيد برودت

أستهدف اتفاق باريس إيجاد إطار اقتصادي جديد للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي إطار هذا الاتفاق، انتقلت سلسلة صلاحيات اقتصادية إلى السلطة الفلسطينية، وتبلورت وسائل جديدة كان من الممكن من منظورها أن تقام علاقات اقتصادية لم تكن قائمة في الماضي بين إسرائيل والفلسطينيين - علاقات تعاون اقتصادي على أساس أكثر توازناً ومساواة.

هذه المنظومة من العلاقات، حسب ما تبلورت في باريس، تشكلت تبعاً للإطار السياسي الذي انصبت فيه اتفاقات

أوسلو. ومع ذلك، لا يمكن أن ننسى أنه في أوسلو تم الاتفاق على أن مناقشة كبريات المشكلات مثل مسألة الحدود، وقضية القدس ومستقبل المستوطنات، ستأجل للتسوية الدائمة. والاتفاق الاقتصادي الذي تم توقيعه في باريس كان نموذجاً تجارياً مبنياً على توحيد الرسوم الجمركية. أن نظام توحيد الرسوم الجمركية فقط يمكن أن يعتبر قفراً على ذات المشكلات العويصة حول الحدود الدائمة والقدس. والواقع، إنه في ظروف التنمية التي جرى إملؤها - بدون اتفاق على حدود سياسية، واتفاق بأن يتأجل النقاش حول الحدود للمرحلة القادمة - كان من المستحيل بلورة نموذج اقتصادي آخر، لأن أي نموذج آخر معناه رسم حدود اقتصادية بين الأطراف.

وتوحيد الرسوم الجمركية كما تم التوقيع عليه في باريس (أبريل ١٩٩٤) هو نموذج يتيح تجارة حرة كاملة بين الطرفين، وتنسيقاً تاماً للتجارة مع دول العالم الثالث (باستثناء عدد قليل من الدول العربية، بحصة معتمدة) من خلال تقسيم الإيرادات من ضرائب الاستيراد، بناء على مفرزة توجيه السلع للمستهلك النهائي. وكل ذلك، دون حاجة لترسيم فعلي لحدود سياسية اقتصادية. أن أهمية اتفاق باريس تكمن في بناء منظومة اقتصادية سمحت للفلسطينيين بتحديد جدول أولوياتهم الداخلية. وقد أدى الاتفاق أيضاً إلى بناء هيكل إيرادات ذاتي فلسطيني، يقوم على تقديرات وتوقعات في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. هذه التقديرات المتبادلة تسمح للفلسطينيين بالتمتع بنتائج المفاوضات مع إسرائيل. كذلك، تمخضت اتفاقية باريس عن الموافقة على التعاون بين الأطراف في مجالات أخرى - العمال الفلسطينيين في إسرائيل، المنتجات الزراعية وانتقالها إلى إسرائيل، وقضايا مالية، فالعلاقات التي تقرر في هذه القضايا تتعامل مع الوضع الاقتصادي للفلسطينيين بهدف تحسينه في مقابل ما كان قبل مايو ١٩٩٤.

لقد تم اتفاق باريس بين دولة ذات سيادة وحكم ذاتي، اذن فقد سمح للفلسطينيين بتحديد أولوياتهم القومية في مجالات الاقتصاد المختلفة في إطار القيود السياسية لاتفاق المبادئ كله، وبصورة عملية، فقد أصبحت المشكلة الأمنية بمثابة لغم في طريق الاتفاق الاقتصادي، وحالت دون تحقيق الأماكن الكامنة فيه: فقد منعت الاغلاقات والضحايا أمكانية الانتقال الحر للسلع وأضررت كذلك بانتقال العمالة.

وقد تسبب هذا الموضوع في ضرر بالغ للاقتصاد الفلسطيني، والواقع أن الأمل المفترض بازدهار ونمو الاقتصاد الفلسطيني لم يتحقق. فالمعوقات وعدم تنفيذ اتفاق باريس بين اعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٧، حالت دون امكانية اختبار طبيعة الاتفاق. فقط في عام ١٩٩٨ توافرت لأول مرة الظروف المواتية لتحقيق ولو جزئياً. في إطار مبادئ البروتوكول الاقتصادي الذي وقع في ١٩٩٤. وبالفعل، فإن النتائج التي تم انجازها عام ١٩٩٨ تثبت ان اتفاق باريس يسمح بحدوث تحسينات تنفيذية في الاقتصاد الفلسطيني.

ورغم صعوبات التنفيذ، يجب التأكيد، على أن بنوداً معينة من الاتفاق قد تحققت وأتت ثمارها: فقد برزت لأول مرة

مؤسسات اقتصادية فلسطينية، أسلوب ونمط التفكير المالي جرى خلال هذه الفترة بطريقة مرضية وخلق للفلسطينيين مصادر دخل ثابتة ومستمرة، عملت على تمويل حوالى ثلثي ميزانيتهم العادية، كذلك بات متاحاً للفلسطينيين الحصول على صلاحيات اقتصادية، كفرض ضرائب مباشرة (على أشخاص وشركات) والعمل بشكل مستقل فى مجالات محددة مثل المعاملات البنكية والمالية، ولكن الأهم من ذلك كله - أنهم استطاعوا لأول مرة تجسيد مستقبلهم الاقتصادى، طبقاً لترتيب أولوياتهم القومية.

باختصار، رغم الصعوبات التى كانت قائمة فى السنوات الخمس الأخيرة، يمكن الإشارة فى نهايتها إلى ارساء قواعد وأسس اقتصاد فلسطينى مستقل. مع ذلك فالنظر إلى الوراء، يتيح لنا أن ننتقد الفلسطينيين نظراً لعدم بذلهم الجهد الكافى فى الماضى، مما أفسد مستوى الاداء الاقتصادى فى عهد السلطة الفلسطينية، ولم يؤد إلى بناء اقتصاد حر مؤسس على مفهوم اقتصاد سوق حديث ومتقدم والواضح أنه فى التسوية النهائية ستحدث تغييرات فى الاتفاقات السياسية مقابل اتفاق مبادئ، وانها ستمنح للفلسطينيين صلاحيات سياسية واقتصادية أكثر بكثير مما لديهم اليوم. ومع ذلك، فالمعروف للجميع أن مسألة القدس ستكون حجر عثرة فى طريق التسوية الدائمة أو النهائية. والحد الأدنى لأى نموذج سياسى تريده إسرائيل، وهو أن تكون القدس مدينة مفتوحة وألا تقسمها حدود - لا داخلها ولا حتى بالقرب منها. وانفتاح المدينة معناه غياب الحد الاقتصادى المادى الذى يشتمل بطبيعته، منافذ رسوم جمركية فاعلة، والتمسك التام بمنع عبور سلع وبضائع بين المواطنين. انه النموذج الاقتصادى الذى يسمح بتشويه الحد السياسى الملموس وعبور حر للبضائع، ويجب أن يكون ذلك أحد أهداف التسوية النهائية. ومثل هذا النموذج سيسمح بتحقيق الصيغة الإسرائيلية، التى تسعى إلى عدم تقسيم القدس.

وهناك نماذج أو قوالب اقتصادية معينة يمكنها أن تسبب تفاقم مشكلة الحدود بصفة عامة ومسألة القدس بصفة خاصة وعلى سبيل المثال، فالحل الاقتصادى الذى يقوم على فصل اقتصادى بين الكيانين، وكذلك اتفاقية تجارة حرة ثنائية، لا تهتم بالتجارة مع بولة أو طرف ثالث ولا تعرف بالتالى نظام علاقات مستقبلية تقوم على انتقال حر للسلع والبضائع - ستقود بالضرورة إلى حتمية تعريف حدود اقتصادية. فالحدود الاقتصادية يمكن أن تكون فى ظروف معينة، حدوداً طبيعية واضحة للغاية، والتى ستبرز أكثر من أى حدود عسكرية. لذلك فإن مثل هذه الحلول لا تمثل نموذجاً متوافقاً مع ما تلوح به إسرائيل من حلول سياسية بشأن الحدود والقدس.

وفيما عدا مشكلة القدس فالجدير بالذكر، أن الواقع الجغرافى إلى الغرب من نهر الاردن هو واقع مكتظ بالسكان، الأمر الذى يجعل من الصعب للغاية وجود حدود اقتصادية فعالة. أن سلطة اقتصادية واتفاقاً اقتصادياً يفرضان حداً اقتصادياً - يفرض طابعه رقابة صارمة أو ربما سياجاً -

سيكون من الصعب تطبيقه قسراً، بل ربما يسبب أضراراً للطرفين. وقد نوقش مثل هذا النموذج عام ١٩٩٨، بين أطقم اسرائيلية وفلسطينية، شكلت منظومة علاقات تجارية، أملت الأهمية العملية للحدود، دون الاضرار بأى صلاحيات اقتصادية ستكون بحوزة أى طرف، وتسمح له بتحقيق أهدافه الاقتصادية. ويربط النموذج الذى تشكل مزايا اتفاق التجارة الحرة (FTA) وتوحيد الرسوم الجمركية (CU). انه يسمح بتعاون اقتصادى وثيق بين الاطراف ليس فقط فى المنتجات المصنوعة فى مناطق إسرائيلية وفلسطينية بل أيضاً فى منتجات مستوردة. فإدخال منتجات الاستيراد إلى نظام التجارة الحرة، يمكن أن يتم بسرعة، نظراً لأن التعريفات الجمركية الإسرائيلية منخفضة (لا تتعدى ١٢٪) وهى لا تمثل أداة حماية أو وسيلة مؤثرة.

٢ - كل طرف يمكنه ادارة سياسة استيراد مستقلة، بينما يتم التنسيق بين الأطراف فى عدة قضايا، وعلى رأسها فرض نسب ضريبية المشتريات على منتجات معينة لمنع أى ضرر متبادل.

٣ - استمرار عملية تقدير وتحصيل الضرائب المتبادل بين السلطتين.

٤ - انتقال حر للعمال، مع تفضيل العمال الفلسطينيين على عمال أجانب آخرين فى اسرائيل. وسيتم تفضيل كهذا بطرق طبيعية.

٥ - منح الفلسطينيين حق اصدار عملة فلسطينية خاصة بهم، اذا ارادوا ذلك، ومع هذا وحتى يتخذوا قراراً فى هذا الشأن، فانهم يمكنهم استخدام الشيكال الإسرائيلى والدينار الاردنى كعملات تجارية، فى إطار مجلس العملة المشترك بين الطرفين.

٦ - انشاء منظمات أو أجهزة للتعاون الاقتصادى. هذا النموذج مثير من الناحية الاقتصادية نظراً لأنه يسمح للفلسطينيين باقامة علاقة اقتصادية مفتوحة مع الاقتصاد الإسرائيلى، كالاقتصاد من شأنه أن يستوعب بسهولة سلعاً فلسطينية. وهذا النموذج يتيح للفلسطينيين تحقيق القدرة على النمو والازدهار لديهم بشكل أسرع، ويضمن بذلك ازدهار الاقتصاد الفلسطينى. ويوصى النموذج بأن إسرائيل تمنح مساعدة اقتصادية وتقنية، لتحفز التنافسات الداخلية فى الاقتصاد الفلسطينى. كل هذا يلزم الفلسطينيين بانتهاج سياسة اقتصادية مفتوحة، تقوم على آليات السوق المحمية والتى ستقلل من التوجهات المركزية التى تطورت مؤخراً.

إن إمكانيات التعاون الثنائى والاقتصاد المفتوح تفرض ثقة كبيرة بين الطرفين، وطبقاً لذلك، ومن أجل امكان تحقيق القدرة التعاملية بين الجانبين، سيكون من الضرورى ان تعالج قضايا كثيرة هامة بأسلوب متبادل، مثل سرقة السيارات، دفع الرواتب والحفاظ على حقوق العمل للاطراف المعنية والقدرة التعاملية الثنائية هائلة، ومن شأنها ان تحقق انجازات هائلة للاقتصاد الفلسطينى، طالما أنه سيكون بالفعل منفحاً وتنافسياً، وستزداد داخله معايير النزاهة والطهارة.

ما هو المتوقع لاقتصاد السلطة الفلسطينية؟ باكبر فلسترووروفان مرحاق

خلفية

أ/ عام .. قضية العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني مشروطة بتطور الاقتصاد الفلسطيني والسياسة التي يعتمدها. ويمكن بعد الدراسة الاقتصادية المتأنية، طرح رأى عكسى مفاده أن العلاقة الاقتصادية ترتبط بالتطورات في إسرائيل. ذلك نظراً لأنه في مجالات معدودة تبدو إسرائيل وكأنها تقود وتملى ربما تفرض أيضاً على السلطة الفلسطينية ترتيبات ونظم هيكلية - مثال ذلك، أن الصادرات الزراعية من السلطة إلى دول ثالثة تتم عن طريق إسرائيل، وفي مجال الاستيراد، تشترك إسرائيل والسلطة في إطار جمركي يجعل منهما وحدة واحدة. ولكننا نعتقد بأن البنية الأساسية للاقتصاد والثقافة الفلسطينيين تحظى بالأهمية الأكبر في تحديد مستقبل الاقتصاد هناك، مقارنة بالترتيبات مع إسرائيل، وطبقاً لذلك، فمن الأجدى تخصيص مكان للقضايا الأساسية الخاصة بالبنية الأساسية التي سينمو ويتطور الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لها.

ب/ طبيعة النظام الحاكم .. مسألة النظام الحاكم وأهميتها من وجهة النظر الاقتصادية، تعتبر واسعة كبحر، بالتأكيد ليس هنا المكان المناسب لمناقشتها باستفاضة. ولكن يجب التعامل مع موضوع رئيسي واحد: مسألة سلطة القانون ووجود نظام قضائي منتظم، يضمن من الناحية الاقتصادية حق الملكية. ولكي يمكن للاقتصاد أن يتطور كالمعتاد، فيجب ضمان وجود مبادرات. إلا أن ذلك لن يتم سوى بان يضمن النظام الحاكم نظاماً قانونياً وقضائياً، يشتمل على احترام حقوق الملكية والتي تعد بمثابة حافز كبير لتشجيع الاستثمار رغم المخاطر المرتبطة بذلك. ومن وجهة نظر قضائية، تميز الفلسطينيون دائماً باقتصاد الملكية الخاصة. ذلك لأسباب منها، حقيقة أنه لم يكن لديهم سلطة مستقلة، كان يمكنها أن تصدر حقوق الملكية. وحسب ما نعلم، ما من تغيير في هذا الأمر حتى الآن. غير أن وجهة النظر القانونية ليس بها ما يعيننا كثيراً. ذلك لأن السلطة الفلسطينية ليس لديها نظاماً قانونياً واضحاً، وليس هناك تعديلات لوضع ترتيبات قضائية، وليس هناك قواعد للعبة، وهناك فساد على مدى كبير. في هذا السياق نعرف جميعاً حالات حادة من الفساد وطلب الرشاوى في مجالات زراعية مختلفة، استيراد أغنام، إنشاء محطة تجريبية لتكنولوجيا الزراعة، إقامة مستنبتات للزهور وغيرها، ونعرف أيضاً حقيقة أن السلطة قد منحت أحد الوكلاء وضع المحتكر الفعلي في سوق الاسمنت، رغم امكانية استيراد الاسمنت من الاردن بأقل من نصف السعر. وعلى ذلك فإن مسألة الفساد مهمة للغاية، لان تأثيرها على النمو الاقتصادي خطير. ويمكن ان نقول الكثير من الناحية الاقتصادية في هذا المجال. ونستطيع أن نميز انواع مختلفة من الفساد. النوع الجيد منه له سمتان: أولاً، السعر معروف،

بمعنى، أن الرشوة تشكل نسبة ثابتة ومعروفة أقل أو أكثر من كل صفقة تكون للسلطة صلة بها. ثانياً، هذه النسبة منخفضة بما يكفي، والنسبة المنخفضة تشير إلى استقرار النظام الحاكم، وهناك من يرون في هذه الجزئية وجهاً إيجابياً. ودرجة الاستقرار مهمة أيضاً لمتلقى الرشوة، نظراً لأن الاستقرار يحدد طريقة تخطيطه. وفي ظل نظام غير مستقر، يحاول متلقى الرشوة حصد الكثير في وقت قصير للغاية، لانه كلما كانت الضريبة المفروضة في صورة رشوة باهظة، ادى ذلك إلى أحجام أى مبادرات استثمارية، ويلحق ضرراً بالغاً بالنمو الاقتصادي. وأمثلة ذلك يكن ان نجدها في دول افريقية محددة، وحيث أدى معدل الرشاوى والفساد فيها إلى تدمير اقتصادياتها.

وفي النهاية بالنسبة لمنصب الزعيم ودوره: في ظل النظام الفلسطيني الحاكم، فإنه كما يتراى لنا حتى الآن، يعتمد على منصب مركزي واحد، فالحاكم يفعل كل شئ، لقد كان عرفات يستطيع ان يستغل وضعه في تخطيط مسارات ايجابية، مثل بناء قاعدة قانونية وقضائية ملائمة وناجحة. لكنه اختار تركيز كل طاقته في الحفاظ على حكمه وسلطته، بطريقة حالت دون اقامة قاعدة أو بنية أساسية من هذا النوع.

٢ - كيف تطور الاقتصاد الفلسطيني حتى الآن؟

أ - المعطيات .. من الصعب جداً الرد على هذا السؤال، لأن البيانات والمعطيات الموجودة في هذا الصدد يشوبها شك واضح، فمن ناحية، هناك «بيانات» ليست إلا تخمينات القسم الشرق أوسطى لصندوق النقد الدولي (IMF). ومن ناحية أخرى، هنا تقديرات وطنية فلسطينية جزئية لاعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٦، وهي لا تتفق بالمرّة مع بيانات صندوق النقد الدولي. ومن النقاش المطروح، فإننا سنستخدم البيانات الاولى كقاعدة، نظراً لأنها تشمل عدداً كبيراً من السنوات وتعرض اصطلاحات واقعية. ومع ذلك، فالواضح انها غير دقيقة. فعلى سبيل المثال، فبيانات صندوق النقد حول ايرادات السلطة الفلسطينية تشمل عناصر انتاج فلسطينية من الخارج (خاصة راتب العمال الفلسطينيين في إسرائيل ودول أخرى)، غير انها لا تتقارب حتى مع بيانات المكتب الرئيسي للاحصاء التي تتعامل فقط مع ما يدخل إلى السلطة من إسرائيل. وطبقاً لذلك، تم ادخال تعديلات معينة علي بيانات صندوق النقد. في ظل هذه الظروف، يجب الحذر الشديد عند استخدام البيانات. هكذا فعلنا، عندما تعاملنا مع بيانات السلطة، عبر اعتماد متوسط معدلات الاسعار المأخوذة من تخمينات صندوق النقد الدولي. وأظهرت النتائج، انه طبقاً لبيانات السلطة أيضاً لم يكن هناك نمو اقتصادي فيما بين ١٩٩٤ - ١٩٩٦. وذلك في الواقع هو الاكتشاف الرئيسي، الذي يجب تفسيره.

ب - الناتج والدخل الفلسطينين .. يعرض الجدول رقم ١ البيانات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني. وهذه البيانات مبهمة إلى حد كبير. ويتجسد هذا الاحساس، إذا اخذنا في الحسبان، أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين كبيرة - وربما هي الأعلى في العالم ٤٪ سنوياً. والمعروف، أن

جدول رقم ١ - بيانات اساسية عن اقتصاد السلطة

ملايين الشيكلات باسعار ١٩٨٦					
١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٣٤٠.٨	٣٤٣٧	٣٤٩٥	٣٧٠.١	٣٣٤.٠	ناتج محلي اجمالي
٣٦٣٨	٣٨٠.٥	٣٨.٤	٣٦٩٨	٣٥١٦	استهلاك خاص
٩٢١	٨٤.٠	٦.٦	٣٥٦	٣٤٩	استهلاك عام
٤٥٥٩	٤٦٤٥	٤٤١.٠	٤٠٥٤	٣٨٦٥	استهلاك اجمالي
٦١١	٦٥٦	٧١٧	٧٧١	٧٩٩	استثمار اجمالي في املاك غير منقولة
النسب المئوية للتغيرات الحقيقية					
٠.٨	١.٧	٥.٦	١.٨		ناتج محلي اجمالي
١.٩	٥.٣	٨.٨	٤.٩		اجمالي الاستهلاك
٦.٩	٨.٥	٧.٠	٣.٥		استثمار اجمالي

السلطة، فإن الانتعاش في إيرادات العمل في إسرائيل لا تنعكس على انتعاش ما تحصل عليه بنفس القدر من الدخل الذي لا يأتي من ناتج محلي. ويشير الجدول، ان تطور الاستثمارات في مناطق السلطة، لا يقدم غاية مضمونة التحقيق.

وختاماً، يمكن القول إنه لو استمرت الغايات المرسومة حتى الآن، أو حتى لو ان هذه الاهداف لم تتغير، فلا يمكن ان نتوقع مستقبلاً واعداً للاقتصاد الفلسطيني.

٣ - هل المساعدات الخارجية يمكن أن تغير الصورة؟
لكي نجيب عن هذا السؤال، لابد من العودة إلى السؤال الأكثر أهمية، حول هوية النظام الحاكم الذي سيسود في السلطة الفلسطينية وإلى مسألة الهيكل الأساسي لها. ان احد الآراء الأكثر سلبية ضد مؤسسات المساعدات الرئيسية - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - هو أن الجوى العائدة من المساعدات التي يمنحونها محوذة في افضل الاحوال. والنموذج المؤثر في هذا الصدد هو روسيا، التي تمتعت في السنوات الأخيرة بمساعدات كبيرة، لكن حالها الاقتصادي لم يقف عند عدم التحسن فحسب، بل يتدهور كذلك. والواضح تماماً، أن هذه العملية تتبع - بدرجة كبيرة - وربما حاسمة - من ان روسيا لم تنشئ من البداية النظام المؤسسي (قانونياً، وتنظيمياً ومالياً) المطلوب لخلق الظروف والاجواء التي تسمح بنمو اقتصادي مناسب.

ولتصوير اوضح للامور، نقدم في جدول ٢ بيانات مختارة لبعض الدول الافريقية، التي لم تنجح في الخروج من دائرة

الفقر قد ازداد في مناطق السلطة، وايضاً هناك بنود أخرى لا تبشر بخير. فالاستثمار في الاموال غير المنقولة، الذي يعتبر مفتاح للتنمية المستقبلية، في انخفاض مستمر، بينما الاستهلاك - خاصاً وعماماً - في ازدياد. اضيف الى ذلك، أن معدل انخفاض الاستثمار المتحقق اعلى من معدل انخفاض الانتاج الكلى.

إن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، كما تظهر من تقديرات الـ IMF (صندوق النقد الدولي) في الاسعار السائدة.

ومن جدول ٢ يتضح بوضوح شك، أن النمو بمعناه الحقيقي منذ عام ١٩٩٤ هو صفر في افضل الحالات، اذ ان متوسط الناتج للفرد في تدنى واضح، طبقاً لهذه البيانات أيضاً، هناك انخفاض في الاستثمارات الحقيقية، كذلك فإن نسبة الدخل بكافة مصادره (بما في ذلك المساعدات المالية)، المخصصة للاستثمار، متدنية.

ويظهر جدول ٢ أيضاً، ان الإيرادات الفلسطينية من العمل في إسرائيل انخفضت بشكل متواصل منذ ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦، ولكن في عام ١٩٩٧ عادت وارتفعت. وتكشف البيانات المنشورة مؤخراً أنه في عام ١٩٩٨ كان هناك ارتفاع كبيراً آخر في الإيرادات الفلسطينية من العمل في إسرائيل، والتي وصلت إلى ٤٧٩ مليون دولار، أي محصلة أعلى بكثير عما تحقق في عام ١٩٩٤. ويبدو أنه في استطاعتنا استخلاص أن التأثير السلبي للاغلاقات المتكررة يتقلص على النقيض، بسبب الانخفاض في المساعدات التي تحصل عليها

ملايين الدولارات بالاسعار الجارية					
١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	
٢٥٥٧	٣٠٧٧	٣٢٢٢	٣٢١٩	٣٢٥٣	ناتج محلي اجمالي
٣٠٢١	٣٣٩٥	٤٠٥٢	٤٣١٨	٤٣٧٦	استهلاك خاص وعام
٦٦٢	٦١٣	٥٩٥	٥٥٦	٥٣٤	استهلاك في املاك غير منقولة
٥٩٥	٤٠٩	٤٠١	٢٨٩	٣٧٧	مدخلات وسائط التصنيع (في الخارج)
٢٩٦	٣٩١	٥٤٨	٥١٨	٤٤٤	انتقالات من جانب واحد
٨٩١	٨٠٠	٩٤٩	٨٠٧	٨٢١	اجمالى البندين السابقين
٣٤٤٨	٣٨٧٧	٤١٧١	٤٠٢٦	٤٠٧٤	اجمالى الدخل
بالنسب المئوية					
٧٤.٢	٧٩.٤	٧٧.٢	٨٠.٠	٧٩.٨	الناتج المحلى من اجمالى الدخل
٢٣.٣	١٣.٣	١٢.٤	٩.٠	١١.٦	ملاحظات وسائط التصنيع بالنسبة للناتج المحلى
١٩.٢	١٣.٨	١٥.٨	١٤.٣	١٣.٨	الاستثمار من اجمالى الدخل

الفقر. هذه البيانات تؤكد انه في غياب الظروف الملائمة، فليست هناك جدوى من المساعدات. كذلك عند التجادل، فحتى الدول التي زادت المساعدات التي تحصل عليها كنسبة من الناتج، والتي زاد ايضاً معدل المعونات الممنوحة لها - لم تنجح في الوصول إلى نسب نمو يمكن قبولها من الناحية الاقتصادية. وفي جميع هذه الدول ارتفع الفقر الى حد الفاجعة. في أى موقع يمكن ان نضع السلطة الفلسطينية على جدول ٢؟ في المرحلة الحالية، من الصعب ان نعرف.

٤ - العلاقات الاقتصادية لإسرائيل مع السلطة الفلسطينية

لا شك، ان العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ستكون نتيجة الظروف الاقتصادية التي ستسود وتتمخض في السلطة داخليا. والعلاقات التجارية بين الطرفين هي إلى حد كبير احادية الجانب، وغير متطورة ايضاً، فم منذ اربع سنوات وصادرات السلع الإسرائيلية إلى مناطق السلطة تقف عند حوالي ١.٥ مليار دولار سنوياً، بينما الواردات من الكيان الفلسطيني غارقة عند مستوى ٢٥٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنوياً. أى أن الواردات من السلطة تغطي أقل من خمس الصادرات اليها. وعلى ضوء مستويات النمو الاقتصادي بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وأخذاً في الاعتبار أن هذه المناطق ليست غنية بمخزون مواد خام

(اساس التصدير في غالبية الدول النامية) فربما كان ذلك يوجب ان نتوقع مشاريع كثيرة للاستثمارات الإسرائيلية لدى السلطة. اذا كان ذلك سيسمح باستغلال الايدي العاملة الرخيصة نسبياً من سكان الضفة الغربية، وفي نفس الوقت تستوعب مناطقهم ثقافة التصنيع وتعتبر المساحات التصنيعية المخصصة حدود الخط الاخضر وهي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، لكن مربودها بالنسبة للفلسطينيين سيكون جزئى فحسب وهذه المساحات المخصصة للمنطقة الصناعية ستتأسس على توفير خدمات العمل المختلفة، لذا، فوجودها في حد ذاته لا يشكل دافعا لاقامة بنية تحتية مناسبة لمشاريع صناعية في المنطقة نفسها.

كذلك يبدو عدم وجود استثمارات اسرائيلية مباشرة بمعدل يترجم ويسوغ تعاملأ جاداً. واننا ندرك بان هناك داخل السلطة مقاولات تدار من الباطن عبر مصانع اسرائيلية، على سبيل المثال في قطاع النسيج، ولكن ليست لدينا بيانات في هذا الامر، على أية حال، يمكن الافتراض ان معطيات التجارة الخارجية للفلسطينيين تضم جزءاً كبيراً من هذا التعامل. ومن المهم ان نذكر، ان هذه المقاولات الباطنية تعكس بدرجة معينة التأثير السلبي لانخفاض معدل التشغيل المباشر للفلسطينيين في إسرائيل.

وبالفعل فإن موضوع عمل الفلسطينيين في اسرائيل هو

جدول ٢ بيانات مختارة عن المساعدات والديون - دول افريقية

المصدر: البنك الدولي.

الدولة	مساعدات كنسب مئوية من الناتج	نسبة النمو - نسب مئوية بالمتوسط السنوي	ديون خارجية - نسب مئوية للناتج	ديون اعانة - النسب المئوية من الدين
	١٩٩٢ ١٩٩٦	٨٤-١٩٧٥ ٨٩-١٩٨٥ ١٩٩٠	١٩٨٠ ١٩٩٦	١٩٨٠ ١٩٩٦
بنين	١٤.٥ ١٣.٥	٣.٨ ٢.١ ٤.١	٣٠.٢ ٧٣.٦	٣٩.٢ ٨٠.١
بوركينا فاسو	١٥.٢ ١٦.٥	٣.٦ ٤.٤ ٣.٢	١٩.٥ ٥١.٢	٦٧.٠ ٨٣.٩
الكاميرون	٤.٥ ٤.٩	٨.٥ ٠.١ ٠.٩	٤٢.٧ ١١٢.٨	٣٣.٧
تشاد	٢٠.٢ ٢٦.٩	١.٩ ٤.٩ ٤.٢	٣٩.٣ ٨٨.٠	٤٣.٥
جامبيا	٣.٠ ٢.٦	٠.٢ ١.٤ ٣.٣	٣٩.٣	٦٠.٢
زامبيا	٣١.٦ ١٣.٤	٤.٣ ٣.٣ ٢.٤	٨٧.٤	٧٦.٥
زيمبابوي	٢٧.٧ ١٨.٦	٠.٢ ٢.٣ ٠.٤	٦١.٥ ١١٩.٢	٧.٥ ١٩.٥
ما وراء الصحراء	٦.٣ ٥.٢	٣.٠ ٤.٢ ٢.١	٩٠.٧ ٢١٥.٩	٤٨.١
جنوب القارة ما عدا جنوب افريقيا		٢.٦ ٢.٨ ٢.٠	١٤.٩	٨٦.٣

٥ - خاتمة

كما تبين عليه الأمور الآن - وفي غياب دلائل تشير إلى حدوث تطورات أكثر ايجابية - فمن الصعب التوقع ان طابع العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق يمكن ان يعكس مساهمة كبيرة في عملية السلام. والعكس صحيح، فاستمرار التوجهات الحالية سيؤدي إلى احباط عميق في مناطق السلطة الفلسطينية، الامر الذي لا يبشر بخير ايضاً من الناحية الأمنية.

العلاقات الاقتصادية للتسوية الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين أفرايم كلايمن

١ - مدخل ..

الواقع أن منظومة العلاقات المتوقعة في ظل التسوية الدائمة، لا ترتبط تقريباً بالوضع السياسي المحدد للكيان أو الدولة الفلسطينية التي ستقوم في إطاره. ونزولاً على

موضوع جدير بتعامل خاص. فاغلاقات ١٩٩٥ و ١٩٩٦، اضرت انسانيا بتشغيل الفلسطينيين في إسرائيل، وأدت الى جلب عمال اجانب بشروط أعلى خاصة من رومانيا، تايلاند ومن اماكن اخرى، والآثار السلبية لهذه السياسة ليست قاصرة على الفلسطينيين، بل إن آثارها تمتد ايضاً بالنسبة لإسرائيل. فالعمال الفلسطينيون رغم انهم غرباء في إسرائيل، لا يقطعون مسافة انتقال كبيرة من اماكن سكناهم، وتلك حقيقة تسمح لهم بالعودة الى منازلهم بعد انتهاء العمل، وذلك على عكس الحال فيما يتعلق بالعمال الاجانب. وهناك انعكاسات بعيدة المدى من جراء ذلك، من الناحية الاجتماعية، مثلما حدث في فرنسا والمانيا وفي دول أخرى. ويبدو اننا كنا نقدم عملاً طيباً جداً، ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين بل ايضاً بالنسبة لانفسنا، لذا علينا إعادة الوضع لما كان عليه في السابق قدر الامكان، أي أن نعيد الفلسطينيين إلى اماكن عملهم التقليدية في إسرائيل، ونقل بعد ذلك عدد العاملين الاجانب من دول أخرى، والذين يبقون بل ويستقرون في إسرائيل.

متقضيات النقاش سنفترض أن:

أ - هذه الدولة ستكون ذات سيادة في قراراتها الاقتصادية، طالما أنها لا تتعارض مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك التي سيتم الاتفاق عليها في تسوية مع إسرائيل.
ب - إلى أن يتم توقيع التسوية الدائمة، يجرى اتمام إنشاء ميناء في غزة، ويتم التوصل إلى حل للمشكلات الأمنية المتصلة بتشغيله وباستخدام «المعبر الآمن» بين غزة والضفة الغربية.

ج - عدد كبير من المستوطنات سيتم التخلي عنها كجزر إسرائيلية داخل أراضي السلطة الفلسطينية.

د - خطر الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين سيتراجع، ومعه ستتراجع القيود الأمنية التي فرضت لاحتباطها.

٢ - دمج وفصل ..

في أعقاب حرب الستة أيام تولد أندماج اقتصادي بين إسرائيل ومناطق الضفة الغربية (يهودا والسامرة). وأدت حرية التحرك في أسواق العمل والبضائع الإسرائيلية إلى نمو اقتصادي سريع للاقتصاد الفلسطيني. ذلك على الرغم من القيود التي فرضت لحماية المصالح الإسرائيلية في قطاعات معينة، مثل الزراعة، وعلى الرغم من إهمال البنية التحتية وأوجه التقصير الإسرائيلية الأخرى، التي لولاها لكان معدل النمو أكبر وأسرع بكثير. وبسبب الرغبة في الاستمرار في الحفاظ على القرب من هذه الأسواق، وافق الفلسطينيون على إقامة توحيد للرسوم الجمركية مع إسرائيل خلال فترة اتفاق المبادئ أيضاً، رغم رغبتهم الطبيعية في الانفصال عن إسرائيل كلما أمكن، لاعتبارات سياسية.

توحيد الرسوم الجمركية، مع إزالة العقبات أمام إيجاد منافس لإسرائيل واستمرار هذا التقارب - ولو بصورة محدودة - لسوق العمل الإسرائيلي، كان من شأنها أن تخلق الظروف لتسريع وتنشيط النمو في المناطق مع انتقال الصلاحيات الحاكمة له إلى السلطة الفلسطينية. والمعروف أن هذه الأموال تحطمت على صخور الواقع الأمني، التي أدت إلى فرض اغلاقات متتالية على المناطق، مما تسبب في انخفاض حاد في عدد الفلسطينيين الذين يتم تشغيلهم في إسرائيل، وفرض قيود صارمة على حركة وسائل المواصلات والانتقال وإقامة عراقيل قاسية أمام صادرات البضائع من المناطق إلى إسرائيل ومنها إلى بقية العالم. وفي غياب التقارب بين الأسواق، لن يكون هناك من يستطيع الاستثمار بإنشاء مشروعات صناعية في مناطق السلطة الفلسطينية، ولن تتطور أي منافذ تشغيل بديلة عن طريق استغلال القوى العاملة التي فقدت مصادر كسب رزقها في إسرائيل.

هذه التطورات قلّصت تماماً العائد على الاقتصاد الفلسطيني من الدمج الاقتصادي مع إسرائيل، وكذلك الخسارة المتوقعة من البعد عنها. ومع ذلك، فالفلسطينيون يدركون أن الانفصال عن إسرائيل يؤثر سلباً على وضعهم الاقتصادي. إذن يمكن أن نتوقع، أن التسوية الدائمة الاقتصادية ستكون أكثر قرباً من اتفاق على منطقة تجارة

حرة منها إلى توحيد الرسوم الجمركية الحالي.

٣ - اتفاق منطقة تجارة حرة ..

سيحافظ اتفاق منطقة تجارة حرة على منح إعفاء من الرسوم الجمركية للصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل (وفي المقابل أيضاً للصادرات الإسرائيلية إلى المناطق) لكنه سيسمح للفلسطينيين بإقامة نظام مستقل للرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، مثل متطلبات التوحيد القياسي على وارداتهم من بقية العالم. وهذه المنطقة ستفرض عدداً من الرسوم الجمركية، وتراقب احقية بضائع ما في الإعفاء من رسوم جمركية وسيقرر عندها الضرائب التي تستحق في حالة عدم احقيتها للإعفاء. وهذا الحد الجمركي سيضاف إلى الحد الأمني القائم، ونأمل أن تفيد الرقابة الأمنية في تعويض التأخير والتعويق الذي سيؤدي إليه التدقيق الجمركي على الصادرات الفلسطينية، لذلك فإن أساس التعويض بسبب إقامة محطات رسوم جمركية سيطبق بصفة خاصة على الصادرات الإسرائيلية إلى المناطق، كما سيتأثر الإعفاء من عمليات التدقيق الأمني. إذ أن أكبر مدى له سيمثل عبئاً ثقيلاً على السلطات الجمركية الفلسطينية، وبالتالي سيكون لذلك تأثير سلبي على معدلات هذه الصادرات.

ومن المتوقع أن تنخفض كفة إسرائيل بالنسبة للواردات الفلسطينية على أية حال. وبصورة خاصة فمن المتوقع أن تنقلص حصة الواردات من بقية العالم، والتي تصل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة مستوردين ووكلاء إسرائيليين. وذلك، أيضاً في أعقاب التشغيل المتوقع لميناء غزة، إذ أن وضعاً سياسياً أكثر تحديداً سيساعد على مصادرة المعروض من منتجات اجنبية يمتلكها وكلاء إسرائيليون محتكرون. وبنفس الأسلوب، من المتوقع أيضاً أن يتراجع الاستيراد من إسرائيل للبضائع المنتجة بشروط امتياز مع نقل امتيازات الانتاج لأصحاب أعمال محليين في السوق الفلسطيني، مثل امتياز انتاج الكوكاكولا. ففي نفس المجالات التي مازال الانتاج الإسرائيلي يتمتع فيها بحماية ورسوم جمركية وغير ذلك، من شأن سياسة استيراد مستقلة واتفاقات تجارة ثنائية للدولة الفلسطينية أن تؤدي إلى تغييره بالاستيراد من مصادر أخرى. من المحتمل أيضاً تغيير الاستيراد عن طريق مصانع تم وقف اقامتها إدارياً في عهد السلطة الإسرائيلية، وتعثرت اقامتها تحت السلطة الفلسطينية بسبب الابتعاد عن أسواق التصدير التي يتم فيها تصريف الانتاج.

لكن، لو أن معدل النمو للاقتصاد الفلسطيني سيكون مرضياً بشكل سريع فالتنامي المصاحب بما فيه الاستيراد سيقبل من أثر تراجع نصيب إسرائيل فيه، والمعدل الحاسم للتصدير الإسرائيلي إلى المناطق لن يقل، بل من المحتمل أيضاً أن يزيد.

وبسبب النمو الضعيف للاقتصاد الفلسطيني سيكون معدل نموه مشروطاً، بدرجة كبيرة، بتطور خبرة الماضي، خصوصاً فيما يتعلق بتزايد حجم الصادرات إلى إسرائيل، وتشير خبرة الماضي، أن تزايد حجم الصادرات إلى إسرائيل سيتحدد ليس فقط في إطار التسويات الرسمية، بل أيضاً عن

طريق تفعيلها لتتحول من النظرية إلى التطبيق. وفي غياب علاقات الثقة بين الطرفين، لن يصعب على السلطات الجمركية الإسرائيلية، ولا على موظفي الجمارك بحد ذاتهم، خلق المزيد من الصعوبات على الصادرات الفلسطينية بدعوى أن مصدرها في الاستيراد من بقية العالم، ولذا فإنها لا تستحق إعفاءً من الرسوم الجمركية في إسرائيل.

٤ - اتفاق أولوية تجارية ..

منحت اتفاقيات المناطق الحرة لإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة فترة سماح لها، استطاعت بها أن تواصل منح مجالات متعثرة حماية جمركية أمام واردات منافسة من شركائها هؤلاء، هكذا تصرف إسرائيل نفسها في إتفاقيتها التجارية مع الأردن. بتخفيض رسومها الجمركية على الواردات من الدولة المجاورة بمعدل سريع يفوق ما التزمت به الأردن. وفي غياب رسوم جمركية على الواردات من إسرائيل، فليس هناك اليوم في الاقتصاد الفلسطيني مجالات يعتبر استمرار وجودها مشروطاً بحماية أمام واردات منافسة، لكن الفلسطينيين يستطيعون اشتراط اتفاق منطقة تجارة حرة مع إسرائيل يتمتع بهذا التناغم الذي يسمح لهم بإقامة صناعات وليدة تظللها الحماية، حتى تكون بمثابة مصادر تشغيل.

وبالتبادل، فإن اتفاق التجارة مع الدولة الفلسطينية شأنه أن يتقلص إلى اتفاق أولوية تجارية فقط. وفي اتفاق كهذا، وعلى عكس اتفاق منطقة تجارة حرة، فإن كافة بنود التجارة بين الدولتين ستكون ملزمة برسوم جمركية، باستثناء المنتجات التي سيجري الاتفاق بشأنها على معاملة أخرى. ومن المقرر أن يفضل الفلسطينيون اتفاق كهذا لاعتبارات سياسية، ولو أن التنازل عن منطقة تجارة حرة لن تمثل بنظرهم خسارة كبيرة. وعلى ضوء خوفهم من استمرار قيود أمنية خطيرة على دخول بضائع فلسطينية إلى إسرائيل، من ارتياح روتيني في شهادات المصدر الفلسطيني (التي من المفترض أن تحظى منتجاتها بإعفاء جمركي)، ومن المؤامرات الأخرى من قبل السوق الإسرائيلي لإسرائيل، من جانبها لها أن تفضل أيضاً مثل هذا الاتفاق، لأنه يسمح بانضباط أكثر للحد الأمني الذي بينها وبين الدولة الفلسطينية.

وكما تماثلت التسوية التي سيتم الاتفاق عليها مع أقل من توحيد جمركي، فذلك سيقول الواردات الفلسطينية من إسرائيل، والصادرات إليها. وهناك رأي يقول إنه في ظروف منطقة تجارة حرة، فالاستيراد من إسرائيل سيزيد رغم تراجع أهميته بما في ذلك الاستيراد الفلسطيني، بينما في ظروف اتفاق على أولويات تجارة محدودة، فالاستيراد من إسرائيل سيقول حتى إذا ما نما الاقتصاد الفلسطيني سريعاً، ومن المتوقع أن يزداد التصدير الفلسطيني في كلا الحالتين، وأن لم يكن بدرجة متساوية.

٥ - خط حدود وترتيبات فض الضرائب ..

سيكون على الجانبين تدشين خط حدود اقتصادي بينهما، حيث سيحررهما ذلك من ضرورة استخدام جهاز لحسابات الضريبة، وفي غياب مثل هذا الخط الحدودي في مرحلة اتفاق

المبادي، نضبت الرسوم الجمركية على غالبية الواردات الفلسطينية من بقية العالم، وكذلك ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات عليها وعلى وارداتهم من إسرائيل، بفضل السلطات الضريبية الإسرائيلية، وقد أعاد جهاز التقديرات إلى السلطة الفلسطينية مبالغ الرسوم الجمركية وفوائض ضريبة القيمة المضافة عوضاً عما حصلت عليه السلطات الإسرائيلية من صادرات فلسطينية إلى إسرائيل. ورغم أن هذا الجهاز يعمل دون نزاعات متعددة (ويمد السلطة الفلسطينية بحوالي ثلثي إيراداته من الضرائب، وخمسين من إجمالي ما يتحصل عليه) فقد تعالت الشكاوى بين الجانبين حول طريقة عمله وايضاً حول وجوده في حد ذاته.

والخوف من أن بضائع، نُقلت الضرائب المفروضة عليها إلى السلطة الفلسطينية، قد وجدت طريقها إلى السوق الإسرائيلية، قد أدى إلى المطالبة الإسرائيلية للمستوردين الفلسطينيين بالتزام عدم تسويقها في إسرائيل - وهو التزام من الصعب تطبيقه في غياب خط حدود اقتصادي. كذلك أثرت شكوك أن مطالب استعادة ضريبة القيمة المضافة من إسرائيل تأسست على تقديرات خيالية، وفرها شركاء إسرائيليون أو تم تزييفها في المناطق نفسها.

مقابل ذلك، فالفلسطينيون يشعرون بأنهم تعرضوا للنهب إنطلاقاً من حقيقة، أن التسوية لم يتم تطبيقها على ضرائب المشتريات المفروضة على منتجات محلية وعلى مستوى آخر، إثر قرار حكومة إسرائيل تعويق انتقال عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية في أعقاب الهجمات الإرهابية في أغسطس ١٩٩٧، وكانت هجمات الفلسطينيين تجسيدا لقوة إسرائيل في خرق الاتفاق معهم في هذا المجال.

إن وجود خط حدود اقتصادي يحرر الفلسطينيين من الارتباط برغبة إسرائيل ونيتها الطيبة أو السيئة، كما سيمنح الفلسطينيين أيضاً الحرية في فرض وتحصيل ضرائب كما يريدون. ومن ناحية إسرائيل، فإن وجود حد اقتصادي يمكن أن يسمح لها بتوجيه الصادرات إلى الدولة الفلسطينية باعتبارها معفاء من الضرائب، وبذلك تتحرر أيضاً من ضرورة إعادة ضرائب لخزانة حكومتها.

٦ - تشغيل فلسطينيين في إسرائيل ..

بالنسبة لقوة العمل الفلسطينية، هناك الآن حد فاصل بين مناطق السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل، ويبدو من غير المتوقع، في المستقبل المنظور، العودة إلى حرية التحرك التام للعمال، كما اعتاد عليه الاقتصادان في الماضي. ومن المتوقع أن يكون دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل في المستقبل خاضعاً للرقابة، حتى وأن لم تتوقف إسرائيل عن فرض اغلاقات تامة على المناطق، وحتى إذا تم تنفيذ ترتيبات أساسية مختلفة تضمن استمرار تشغيل الفلسطينيين أثناء الاغلاق.

باستثناء ذلك، فإن معدل تشغيل عمال فلسطينيين في إسرائيل سيتحدد أيضاً طبقاً للموقف الذي ستتخذه إسرائيل بالنسبة لتشغيل عمال أجانب من دول أخرى، فطالما سيسمح بدخول مثل هؤلاء العمال، ومعدل تشغيلهم سيبقى

منخفضاً للغاية، فمن غير المتوقع أن يعود تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل ليلعب نفس الدور الذي لعبه في الميزانيتين السابقتين لعام ١٩٩٣. وعلى ضوء الضغط الذي تستطيع ممارسته الجماعتان الرئيسيتان المستخدمتان لعمال اجانب وفلسطينيين، وهما مقاولو البناء والزراعة، فالاحتمال الاكبر أن اهمية العمل في إسرائيل ستظل أقل مما كانت عليه في الماضي، حتى لو تم ازالة جميع القيود الأمنية أمام دخول عمال فلسطينيين إلى إسرائيل.

٧ - شراكة رجال الأعمال ..

إن اعلان دولة فلسطينية من شأنه أن يغير علاقة الرأي العام في المناطق بأصحاب الأعمال الشركاء إسرائيليين وفلسطينيين، الذين يعتبرون حتى الآن متعاونين مع العدو. وبالدرجة التي ستكون فيها منتجات مثل هؤلاء الشركاء موجهة للسوق الإسرائيلي سيكون وجودهم مشروطاً بسهولة حركة البضائع بين الاقتصادين، أي بطابع العلاقات التجارية التي بينهم.

وهناك عامل مؤثر آخر هو الدول الاساسية المستهدفة للتصدير، خاصة تلك التي لإسرائيل أو للدولة الفلسطينية اتفاقات منطقة تجارة حرة معها عما قريب. واستعداد هذه الدول لمنح الاعفاء من الرسوم الجمركية لمنتجات يتقاسم الطرفان انتاجها، سيدفع مقاولات فلسطينية من الباطن واصحاب اعمال شركاء آخرين، يتوجهون سواء إلى السوق المحلي أو إلى أسواق خارجية وإذا ما كانت التسوية النهائية الإسرائيلية - الفلسطينية ستؤدي إلى تطبيع علاقات إسرائيل مع بقية الدول العربية، فالمتوقع أيضاً ظهور رجال أعمال شركاء يتجهون بمنتجاتهم إلى هذه الأسواق التي ستستعين فيها التكنولوجيا والمعلومات الإسرائيلية بعلاقات الصفقات التي يبرمها رجال أعمال فلسطينيون.

ولكن أكثر من كل هذه التغيرات، فسيتحدد مصير رجال الأعمال الشركاء بناء على موقف السلطة الفلسطينية، وأجواء العلاقات العامة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وسهولة حركة رجال الأعمال الفلسطينيين.

٨ - مشاريع بنية تحتية مشتركة ..

تجربة الفترة الانتقالية صوّرت للفلسطينيين قوة الضغط القوية التي تستطيع إسرائيل أن تمارسها عليهم، بواسطة سيطرتها على خدمات البنية الأساسية الهامة مياه، كهرباء، واتصالات. على ضوء ذلك فإنهم يتطلعون إلى التخلص من اعتمادهم الكبير، كلما أمكن ذلك، على تزويدهم بهذه الخدمات من إسرائيل، لذلك، فلا غنى عن التعاون في مشروعات بنية تحتية تُفرض على الفلسطينيين في التسوية الدائمة، أو كشرط لتمويل مثل هذه المشروعات بمساعدة أطراف دولية، ومن غير المتوقع أن يتم تنفيذ موسع لمشاريع بنية تحتية مشتركة.

٩ - تدخل أطراف أجنبية ..

التسوية الدائمة ستقلل بدرجة ما، ولكن لن تلغي تماماً، قوة إسرائيل في اتخاذ اجراءات أحادية الجانب. تكون انعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني ذات تأثير ملموس. والدروس المستخلصة من الفترة الانتقالية ستسمح للفلسطينيين ضمان تدخل اطراف اجنبية باعتبارهم مُحكمين أو - للأسف - وسطاء بينهم وبين إسرائيل في مثل هذه المشكلات. وقد عارضت إسرائيل دائماً وبأصرار - فيما مضى - أي تدخل لطرف ثالث أيا كان في علاقاتها مع جيرانها. ولكن، حدث تغيير في هذا الموقف مؤخراً، مع تدخل اطراف وساطة امريكيين لفرض اتفاقات وللتحكيم في الخلافات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وعلى غير ما هو معتاد في القضايا الأمنية، فإن التدخل الأجنبي في العلاقات الاقتصادية من الممكن أن يكون لأكثر من طرف واحد. ومن الممكن أيضاً أن تتمخض عبر علاقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية باطراف أو اتفاقات دولية في قضايا التجارة أو العمل أو الشركات التي - ومع غياب موقف سياسي - كانت مغلقة أمام السلطة الفلسطينية.

١٠ - فرصة مهددة؟

من المحتمل في مرحلة معينة في المستقبل، أن يتواري خطر العمليات التخريبية ومن ثم تختفي أيضاً الحاجة إلى حيز أمني صارم بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل. في ظل هذه الظروف، لن يكون هناك مانع من العودة إلى حرية الحركة الكاملة للناس، والبضائع ووسائل الانتقال، كما عهدناه في الماضي. ولو كانت مثل هذه الظروف قد توفرت. ولو كانت الفترة الانتقالية تختلف عن ذلك، لتوقعنا أن يتطلع الفلسطينيون لقرب اقتصادي أكبر بكثير لإسرائيل عما طرحناه في السيناريو الذي إشرنا إليه في السطور السابقة. ولكن كلما يمر الزمن، تتعمق القيود الحالية على طابع العلاقات بين الاقتصادين. ومن المحتمل، إنه الآن بالفعل، مع عدم توقيع اتفاق التسوية الدائمة بعد، فقد اجتازت العلاقات التي تولدت نقطة اللا عودة إلى الوراء.

كما ان المقاطعة العربية جعلت إسرائيل - في سنواتها الأولى - تلتزم سياسة اكتفاء ذاتي، وهكذا فإن المشكلات التي تتحايل بها إسرائيل على صادرات البضائع وخدمات العمل الفلسطينية من شأنها أن تجعل الدولة الفلسطينية تقبع وراء جدار من الرسوم الجمركية الحامية، في محاولة لتطوير مصادر تشغيل عن طريق انتاج بدائل الاستيراد، والجماعات المعنية بالموضوع والتي ستتشكل في أعقاب ذلك، سيشكلون عائقاً حاداً أمام إعادة الانفتاح بشكل أكبر تجاه إسرائيل، وكلما تخففت القيود الأمنية تزداد الفائدة والربحية.

إن أشكال العلاقات المقررة في غضون ذلك ستفرض في نهاية الأمر، العلاقات الاقتصادية التي ستقام بالفعل، في ظل ظروف التسوية الدائمة، بذلك يتضاءل احتمال أن يتمكن الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني بسبب قربهم من إسرائيل من تجاوز وعبور مسيرة تحديث سريعة، تميزهم عن غالبية العالم

المفاوضات مع سوريا: إلى أين؟

شلومو بروم

مجلة التقييم الاستراتيجي - مركز جافي للدراسات الاستراتيجية المجلد الثاني - العدد الثالث - ديسمبر ١٩٩٩

The Negotiations With Syria: Quo Vadis?

Shlomo Bron

Strategic Assessment - Jaffee Center For Strategic Studies Vol 2 -
N0.3 - December 1999

إعداد / مالك عوني

١٩٩٥، أديرت جولة المحادثات بواسطة سفراء ورؤساء أركان إسرائيل وسوريا. وعند بعض النقاط، كان يتدخل الرئيس كلينتون ووزير الخارجية وارن كريستوفر وعقد كلينتون لقاءين مع الرئيس السوري حافظ الأسد، ولقاءات عديدة مع رابين وقام كريستوفر بجولات مكوكية عديدة بين القدس ودمشق.

ومنذ البداية، كانت المفاوضات مع سوريا مليئة بالمشكلات هو ما يرجع لبعض الأسباب وفقاً يلي:

* شخصية الأسد: فقد كان الرئيس السوري حذراً، وبطيئاً، ومنغلقاً، ومتربداً ومرتاباً إلى أبعد حد. ولم يتح أي حيز للمناورة لمفاوضيه، وكان يغير مواقفه تدريجياً، أن لم يغيرها البتة، ورفض الحاجة إلى حل وسط خلال المفاوضات. وفوق ذلك، لم يستوعب الأسد النظام الإسرائيلي، وأهمية الدبلوماسية العامة وتأثيرها على الرأي العام الإسرائيلي. ولعل موافقته على السماح لوزير الخارجية الشرع بمقابلة رئيس الوزراء باراك في واشنطن تشير إلى أنه بدء يتفهم أهمية الدبلوماسية العامة. إلا أن سلوك الشرع خلال الجلسة الافتتاحية أظهر أن هذا التفهم مازال محدوداً جداً. فقد رفض الشرع مصافحة باراك حتى حينما كان بعيدين عن نظر الصحفيين.

* أسلوب الأسد غير العملي في التفاوض: يفضل الرئيس السوري حصر الاتصالات في الوساطات والوسطاء الأمريكيين، ويتجنب الأسد الاتصالات المباشرة مع إسرائيل، معتبراً هذه بمثابة تنازل أمام المطالب الإسرائيلية بالتطبيع. وخلال افتتاح المحادثات

استؤنفت المفاوضات الرسمية مع سوريا، بعد قطيعة دامت ما يقرب من خمس سنوات، تحت رعاية الولايات المتحدة في الخامس عشر من ديسمبر في واشنطن، في جهد لاستكمال اتفاق سلام بنهاية عام ٢٠٠٠، ويتضمن الجدل في إسرائيل بخصوص السلام مع سوريا عديد من الافتراضات فيما يتعلق بعملية التفاوض ومواقف كل طرف. وعلى الرغم من أن كثير من هذه الافتراضات ليس لها سوى أساس محدد في الواقع، فإنها تؤثر على الرأي العام والقادة الإسرائيليين. لذلك فإنه من المهم فهم المفاوضات السابقة لتقدير توقعات نجاح الاستئناف الراهن لمحادثات السلام بالإضافة إلى تحديد السياسة الإسرائيلية.

وتعد هذه هي المحاولة الثالثة، خلال العقد الأخير، لدفع مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا. وكانت المحادثات قد بدأت بعد مؤتمر مدريد في نوفمبر ١٩٩١، وخلال المرحلة الأولى، التي جرت خلال فترة حكومة رئيس الوزراء اسحق رابين، عقدت المحادثات الثنائية الرسمية في وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت هذه المحادثات جدلية، وتعكس عدم اقتناع سوريا بإمكانية التوصل إلى اتفاق وعدم رغبة إسرائيل في إدارة مفاوضات يمكنها أن تقود إلى اتفاق. وفي مقابلة صحفية منذ بضع سنوات مضت، اعترف شامير أنه لم تكن لديه نية للتوصل إلى اتفاق سلام.

وخلال فترة حكومة رئيس الوزراء اسحق رابين التالية، تغيرت طبيعة المفاوضات تدريجياً، وعكست المفاوضات نية صادقة لإنجاز اتفاق سلام. وخلال عامي ١٩٩٤ -

في ديسمبر ١٩٩٩، أمر الأسد وزير خارجيته بالإدلاء بكلمة هجومية، ومن جانبه رفض الأسد حضور الافتتاح، مؤكداً أن لقاءاً مع القادة الإسرائيليين سيتوقف فقط على نجاح استكمال المحادثات بأكثر من كونه أداة للتوصل إلى اتفاق. أفرزت هذه السياسة عملية تفاوض بطيئة نتيجة إساءات الفهم حيث كانت الاتصالات تتم في المفاوضات مع كل من سوريا والفلسطينيين في ظل معارضة سياسية إسرائيلية صاخبة. أعاق هذا رابين من أن يعرض على الجماهير الإسرائيلية التنازلات الشاقة التي كانت يعتقد أنها مطلوبة للتوصل إلى اتفاق على كلا المسارين.

* مواطن النقص في جهود الوساطة الأمريكية في ظل تلفها لتحقيق مكاسب: مالت إدارة كلينتون إلى حجب الاختلافات بين سوريا وإسرائيل في القضايا الرئيسية، وكان من نتيجة ذلك أن كان المسئولون الأمريكيون غير دقيقين أحياناً في نقل الرسائل بين الجانبين. أضر هذا الاقتراب بالمفاوضات وخلق عدم ثقة بين سوريا وإسرائيل.

* الفجوة بين المواقف السورية والإسرائيلية: نجم جزء من هذه الفجوة من السوابق التي أقرت خلال مفاوضات إسرائيل السابقة مع مصر، والأردن وسوريا. يصير الأسد ألا يحصل على أقل مما منحه لجارتها العربيتين الأخرتين. في اتفاقات السلام مع عمان والقاهرة، انسحبت إسرائيل من كل الأراضي التي استولت عليها خلال وعقب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. وكان الاستثناء هو الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتين كانتا تتبعان الأردن ومصر على التوالي عام ١٩٦٧، واللتين تمثلان الآن أساس المحادثات مع الفلسطينيين، ويمثل اتفاق فض الاشتباك في مرتفعات الجولان عام ١٩٧٤ سابقة أخرى يصير الأسد على احتذائها، ويحدد الاتفاق حداً أقصى لعدد القوات في منطقة متساوية المدى على الجانبين الإسرائيلي والسوري لخط وقف إطلاق النار. ويريد الأسد نفس هذا التماثل في إطار أي مطلب إسرائيلي لنزع السلاح في مرتفعات الجولان التي تبعد ٦٠ كيلو متراً عن دمشق. تجعل تلك المسافة القصيرة من الصعب بالنسبة للسوريين القبول بمنطقة كبيرة منزوعة السلاح.

علي النقيض ينبغي على إسرائيل أن تجعل انسحاباً كاملاً من مرتفعات الجولان متوقفاً على ترتيبات أمنية عميقة وغير مماثلة مشابهة لتلك التي اتفق عليها بين إسرائيل ومصر لتقليل المخاطر الأمنية الناجمة عن مثل هذا الانسحاب. وتجعل الأبعاد الجغرافية المحدودة لمرتفعات الجولان وقرب دمشق أي توافق بين الموقعين المتعارضين صعباً للغاية، عالجت المفاوضات الإسرائيلية في عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ مع أربع قضايا رئيسية:

الانسحاب من مرتفعات الجولان، والجدول الزمني للأمن للانسحاب، والتطبيع، والترتيبات الأمنية، ومنذ البدء طالب السوريون بانسحاب كامل من مرتفعات الجولان، وحددت لاحقاً العودة إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وجاء استعداد سوريا لتكثيف المحادثات فقط عقب تأكيد كريستوفر لدمشق أن إسرائيل مستعدة للانسحاب بشكل كامل من مرتفعات الجولان. وبغض النظر عما إذا كانت إسرائيل أرسلت بالفعل مثل تلك الرسالة إلى الأسد من عدمه، فقد أخبر كريستوفر بمبادرة خاصة منه بموافقة رابين المزعومة على انسحاب كامل، استناداً إلى سؤال افتراضي طرحه وزير الخارجية الأمريكي على رئيس الوزراء. وفي الواقع، تؤكد إسرائيل أن استعداداتها للانسحاب يعتمد على مدى الاستجابة لمطالبها في قضايا من قبيل الأمن والتطبيع.

وافقت سوريا على مناقشة الهواجس الإسرائيلية عندما فهمت دمشق أنها حصلت على تعهد بالانسحاب من كامل مرتفعات الجولان. وبدأت المباحثات الأولى حول قضايا من قبيل الجدول الزمني للانسحاب وعناصر التطبيع. وفي نهاية عام ١٩٩٤، عندما تم تحقيق تقدم فيما يتعلق بهاتين المسألتين، بدأت المفاوضات حول الإجراءات الأمنية، وكان يرأس الوفد الإسرائيلي الأول رئيس الأركان الفريق إيهود باراك، رئيس الوزراء حالياً، وكان يرأس الجانب السوري رئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي، وسريعا تحقق الجانبان من مدى تباينهما في تعريف احتياجاتهما الأمنية.

وطرحت إسرائيل مطالب عدة خلال الاجتماع الأول للروساء العسكريين في ديسمبر ١٩٩٤ تضمنت هذه المطالب تخفيض الجيش السوري، ومنطقة واسعة منزوعة السلاح، وتخفيض غير مماثل للقوات على طول الحدود السورية - الإسرائيلية مع تجميل دمشق العبء الأكبر من المسؤولية، واستمرار الوجود الإسرائيلي في محطة الإنذار المبكر على مرتفعات الجولان، وتم رفض المطالب الإسرائيلية قبل دمشق، التي أنهت الاتصالات المباشرة.

واستأنفت المفاوضات فقط عقب توسطها بما سمي اللا ورقة أو الوثيقة الغير الملزمة، حول موضوع الترتيبات الأمنية، ويستجيب القسم الأول من الوثيقة للاهتمامات الإسرائيلية حيث يعدد في هذا السياق الترتيبات الأمنية، ويستجيب القسم الثاني للاهتمامات السورية بالإشارة إلى الحاجة إلى التماثل وتحدد وثيقة جنيف مناطق تطبيق الترتيبات الأمنية، على الرغم من أنه يترك بعض الإمكانية لترتيبات غير متماثلة عندما يمرر ذلك الواقع الجغرافي، وبدأت الوثيقة مقبولة لكلا الجانبين.

قاد الاتفاق حول اللا ورقة إلى لقاء ثان بين رئيس

الأركان الإسرائيلي والسوري في يونيو ١٩٩٥. وكان رئيس الجانب الإسرائيلي هذه المرة الفريق أمنون شاحاك. وخلال هذا اللقاء، تخلت إسرائيل عن مطلبها بتخفيض الجيش السوري ولكنها كررت الحاجة إلى ترتيبات أمنية واسعة النطاق وغير متماثلة. ونتج تنازل إسرائيل فيما يتعلق بتخفيض القوات العسكرية عن كل من رد فعل سوريا العنيف بالإضافة إلى إدراك أن هذا لن يفيد إسرائيل، الملاحظ أنها تمتلك تفوقاً عسكرياً واضحاً على سوريا ولذلك قررت إسرائيل طرح القضية على جدول أعمال المحادثات الأمنية الإقليمية متعددة الأطراف، التي كانت سوريا تقاطعها. سار اللقاء دون حوادث وبدأ الجانبان الاستعدادات لمفاوضات تفصيلية لاحقة بواسطة مجموعات العمل العسكري.

علق اغتيال رابين في نوفمبر ١٩٩٥ العملية على الرغم من قرار خليفته شيمون بيريز تسريع تقدم المفاوضات مع سوريا. فقد أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد أهمية أكبر لمكونات التطبيع والتعاون الاقتصادي واهتماماً أقل لقضية الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق، أراد بيريز كذلك بحث مسألة المياه وحاول مقابلة الأسد لإعداد الرأي العام الإسرائيلي للانسحاب من مرتفعات الجولان، ورفض الرئيس السوري المحاولة الإسرائيلية للدبلوماسية العامة بدون التوصل إلى اتفاق كامل. في نفس الوقت وافق كلا الجانبين تحت رعاية الولايات المتحدة على مواصلة محادثات مكثفة حول القضايا غير المرتبطة بالأراضي في منتجع واي ريفر في ماريلاند.

وعند البدء تناولت مباحثات واي التطبيع وبدا السوريون مستعدين لقبول عديد من المطالب الإسرائيلية المتعلقة بإقامة علاقات كاملة. لا يعني هذا أن سوريا كانت مستعدة للتحويل إلى بلد منفتح وديمقراطي ووافقت على إقامة علاقات دافئة مع إسرائيل. في المرحلة التالية، تم بحث الترتيبات الأمنية، والتي بدا فيها الجانبين مرة أخرى متباعدين. وأدرك بيريز أن المفاوضات لن تنتهي قبل الانتخابات، وبين موجة من الهجمات الإرهابية الفلسطينية في فبراير ومارس ١٩٩٦، قرر تعليق المحادثات ودعا إلى انتخابات مبكرة، وكان هدف بيرز استئناف المفاوضات بعد الانتخابات الوطنية المبكرة التي تمت الدعوة إليها في شهر يونيو من هذا العام.

خسر بيريز مع ذلك انتخابات يونيو ١٩٩٦ وفشل خليفته بنيامين نتنياهو في استئناف الاتصالات المباشرة مع سوريا، وأستخدم نتنياهو وسطاء خاصين لبعث رسائله إلى سوريا، والتي ظلت تفاصيلها غير واضحة، لكن كان من الواضح أن كلا البلدين تمسكا بمواقفهما الأساسية، وأوقف الأسد الاتصالات غير المباشرة عندما أدرك أن نتنياهو لن يوافق، بالرغم من التلميحات الأولية على انسحاب من كامل مرتفعات الجولان، ومع ذلك بدأ

أن نتنياهو هو انتزع موافقة سورية على وجود إسرائيلي في محطة إنذار مبكر أمريكية على جبل الحرمون، وكان بيريز قد درس هذا الاقتراح عندما كان رئيساً للوزراء، لكنه لم يدبر لطرحه كحل وسط. وكان أحد أسباب تردد بيريز هو شكوك العسكريين فيما إذا كان هذا الاقتراح سيستجيب لاحتياجات إسرائيل الأمنية.

خاب رجاء كلا من إسرائيل وسوريا من نتائج المفاوضات خلال إدارات رابين، وبيريز ونتنياهو، وتحطمت الثقة بين البلدين. شعر الأسد أن الجانب الإسرائيلي يخدعه. لقد دفع الأسد للاعتقاد بأن إسرائيل تنظر للسلام مع سوريا باعتباره أولوية. وبدلاً من ذلك، بدت إسرائيل تفضل اتفاقاً مع الفلسطينيين والأردن، والذي يزيد من عزلة سوريا، أدعى الأسد كذلك أن إسرائيل وافقت على انسحاب كامل فقط لكن تنكرت من هذا الالتزام فيما بعد. في نفس الوقت، أشار الرئيس السوري إلى ما شعر أنه يمثل إشارات ودية مثل السماح بالهجرة اليهودية من سوريا، المساعدة في البحث عن الجنود الإسرائيليين المفقودين في عمليات وأمره وزير خارجيته بإجراء مقابلة مع التلفزيون الحكومي الإسرائيلي - ولم تعط إسرائيل، حسبما يعتقد الأسد، شيئاً في المقابل وفي النهاية يشعر الأسد أنه استغل بواسطة إسرائيل لتحسين وضعها في العالم العربي بإيجاد صورة خادعة بالسلام بدون التنازل عن أي شيء.

بالمثل، كان الجانب الإسرائيلي محبطاً من الأسد، فحسبما ترى إسرائيل، فإن الرئيس السوري يتصرف بشكل متصلب وعنيد مما جعل احراز تقدم مستحيلاً، لقد توقع الإسرائيليون من الأسد أن يسلك على غرار الرئيس المصري السابق أنور السادات، أو ملك الأردن السابق حسين، أو حتى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والذين قابل كل منهم قادة إسرائيل وتفهم منظومة الدبلوماسية العامة والإشارات الودية. لم يكن الأسد ببساطة مستعداً للمشاركة في هذا ومساعدة القيادة الإسرائيلية على اقناع الشعب الإسرائيلي بالسلام. باختصار تمثلت جنور الأزمة في سوء فهم عميق بين الجانبين ولن يكون بناء هذه الثقة خلال المحادثات الراهنة سهلاً ويتطلب قرارات شجاعة من قبل القادة وسيكون السبيل الوحيد لكسب رضا سوريا هو اعتراف علني من رئيس الوزراء إيهود باراك بأن ثمن السلام مع سوريا هو انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، ويمكن لباراك أن يقول إنه مستعد لضمان ذلك مقابل السلام، وتطبيع العلاقات والترتيبات الأمنية، ويمكن لمثل هذا التحرك أن يؤدي إلى إعلان سوري باستعدادها لسلام كامل مع إسرائيل. إلا أن مثل هذا الإعلان سيؤدي سريعاً إلى تعريض ائتلاف

باراك الحاكم للخطر من جهة. ومن جهة اخرى، سيرحب عديد من الإسرائيليين بإعلان رئيس الوزراء. ويمكن إجمال الأمر بوضوح في أنه ليس هناك طرق مختصرة في المفاوضات الإسرائيلية - السورية يكرر الناطقون الرسميون السوريون أن معظم تفاصيل الاتفاق قد تم تسويتها خلال حكومتى رابين وبيريز وهذا غير صحيح. فمازالت إسرائيل وسوريا متباينتي المواقف فيما يتعلق بقضية الترتيبات الأمنية وترسيم الحدود. وستطلب كل من هاتين القضيتين كثيراً من الوقت. وهناك اسئلة أخرى تتعلق بالدروس المستفادة من المحادثات السابقة:

- هل يخاف الأسد أن يعرض التطبيع مع إسرائيل نظامه للخطر؟ تبدو الاجابة حسبما يتضح من المفاوضات خلال حكومتى رابين وبيريز، أنه لا، فلم تؤد مطالب إسرائيل بالتطبيع إلى أزمة، وتبدو مواقف كلا الجانبين متقاربة وتتعلق الأزمات في المحادثات بقضايا الأراضي والترتيبات الأمنية، وبناءً على ذلك فقد اتخذ الأسد بوضوح القرار الاستراتيجي بتحقيق سلام كامل مع إسرائيل، وتتمثل اسباب الرئيس السوري الرئيسية في تأكيد الانتقال الهادئ للسلطة إلى ابنه بشار، باعتباره الأكبر سناً، وتدهور صحة الأسد والمساعدات الأمريكية والغربية إلى سوريا، واستعادة مرتفعات الجولان.

- هل سوريا مستعدة لتقديم تنازلات فيما يتعلق بقضايا الأراضي؟ لن يتنازل السوريون فيما يتعلق بمطالبهم بخصوص انسحاب من كامل مرتفعات الجولان. إلا أنه ربما يكون هنا حيز للمناورة فيما يتعلق بترسيم حدود جديدة، وسبب ذلك انه بخلاف الحالة المصرية والأردنية التي لا تتضمن الضفة الغربية، فإن خطوط الهدنة الإسرائيلية - السورية ليست هي نفسها الحدود الدولية بعبارة أخرى، فإن سوريا وإسرائيل لم تتفقا على أية حدود - حتى ولو بشكل غير رسمي - عقب حرب عام ١٩٦٧ ويمكن ان تقود الحاجة الى تخطيط مثل هذه الحدود إلى بعض المرونة في الإصرار السوري على العودة إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، والذي كان مصدراً لخلاف عنيف بين البلدين.

هل ستعوق قضية المياه اتفاق سلام؟ تبدو الاجابة انه لا لقد أوضح السوريون أنهم لا يريدون الاضرار بمصادر المياه الاسرائيلية، فإذا ما تم التوصل إلى اتفاق فيما يخص كل النقاط الأخرى، فقد أشار السوريون أنهم مستعدون لتسوية المطالب الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية المياه.

وفي الأساس، وافقت إسرائيل وسوريا على استئناف المفاوضات من النقطة التي علقت عندها في عام ١٩٩٦، وافترضا للرغبة الصادقة لكلا الجانبين، فمن المحتمل أنهما سينجحان في تعيين تلك النقطة خلال المفاوضات. وينبغي على إسرائيل، في المفاوضات الراهنة الاصرار على استمرار المحادثات المباشرة تفادياً لإساءات الفهم المتصلة بالوساطات ويجب على إسرائيل كذلك التركيز على الترتيبات الأمنية، جاعلة منها الاختبار لاستعداد سوريا لانجاز اتفاق سلام. ويجب ان تتخبط الولايات المتحدة في هذا المحادثات بما انه متوقع من واشنطن توفير المساعدات المالية والضمانات الامنية.

ويمكن تسريع المفاوضات من خلال تكوين مجموعات عمل تركز على القضايا المنفصلة إلا أنه ليس واضحاً، مع ذلك ما إذا كان السوريون سيوافقون على ذلك ومن المحتمل أن الأسد سيكون قلقاً من فقدان القدرة على التحكم.

في نفس الوقت، يجب الا يضلل الشعب الإسرائيلي فيما يتعلق بثوابت أي اتفاق سلام مع سوريا، يجب ان يخبر الشعب بوضوح أن سوريا لن توافق على سلام بدون انسحاب من كامل مرتفعات الجولان. ويحاج المعارضون بأن مثل هذا الإعلان الحكومي، يمثل تنازلاً رئيسياً وتخلياً عن ورقة المساومة الإسرائيلية الأساسية. وكانت هذه الحجة ذات قيمة في بداية المفاوضات إلا أنها لم تعد بعد واعدة بعد سبع سنوات من المفاوضات والاتصالات إن الخطوط التي تشكل إطار اتفاق مستقبلي واضحة لكلا الجانبين وتتضمن انسحاباً كاملاً من مرتفعات الجولان في مقابل ترتيبات أمنية، وتطبيع، وترتيبات للمياه، وجدول زمني مقبول لإسرائيل ويجب على الحكومة الإسرائيلية الآن أن ترسل نفس الرسالة إلى الشعب الإسرائيلي مثلما ترسلها لسوريا.

سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق مع سوريا. ومن المتوقع أن تكون المفاوضات طويلة ومضجرة، ومن المحتمل أن تتجاوز التخمينات بأنها ستكتمل في غضون أشهر. ويعني ذلك أنه بحلول يونيو ٢٠٠٠ الموعد النهائي الذي حدده باراك لاتمام انسحاب كامل من جنوب لبنان - لن يصل إل اتفاق مع سوريا وسيكون عليه الترتيب لانسحاب منفرد. ومازالت إسرائيل وسوريا قادرتين على تضيق الفجوة بين موافقهما والتوقيع على اتفاق يعيد مرتفعات الجولان إلى سوريا ويوفر لإسرائيل ضمانات أمنية مناسبة بدون تعد كبير علي سيادة سوريا.

أوضاع المرأة الفلسطينية في إسرائيل

المصدر: أوراق المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - الإصدار الخامس

اعداد: أكرم الفي

اليهودية.

هذا وتعاني المرأة الفلسطينية العربية أكثر من غيرها من هذا الفقر، نتيجة ضعف وقلة مصادر دخلها الشخصية. ففي ١٩٩٧ كان حوال ٨٠٪ من النساء الفلسطينيات (في سن العمل) لا يعملون، مقارنة بـ ٤٥.٨٪ بين النساء في إسرائيل بشكل كلي. ورغم غياب أرقام واضحة حول نوعية الوظائف التي تشغلها المرأة العربية الفلسطينية، فانه من المعلوم انها تشغل الشريحة الدنيا من المستوى الوظيفي، وهو ما يتضح من كون متوسط دخل المرأة في إسرائيل يمثل ٥٧٪ من دخل الرجل، ودخل الرجل الفلسطيني يمثل ٦٨٪ من دخل الرجل اليهودي وبالطبع تأتي المرأة العربية أسفل هذا السلم المتدرج للأجور.

قانون الحد الأدنى للأجور:

يعطى هذا القانون مواطني دولة إسرائيل الحق في الحصول على حد أدنى من الأجر، هو ٤٧٪ من متوسط الأجر الوطني، إلا أن نتائج بحث المؤسسة العربية لحقوق الإنسان حول شروط عمل المرأة في القطاع الخاص في الناصرة (وهي تعد أكبر المناطق كثافة بعمالة المرأة العربية) في سنة ١٩٩٨، أظهرت أن ٦١٪ من النساء العربيات يحصلن على أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور، وأن ٧٢٪ منهن يعملن بدون عقد قانوني و ٣٥٪ فقط يحصلن على أجر مقابل العمل لوقت إضافي. والأكثر من هذا انه عند سؤالهن حول مقدار

إسرائيل هي واحدة من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة الخاص بإزالة التمييز ضد المرأة، بل ساهمت بشكل فعال في وضع أسس قرارات مؤتمر المرأة العالمي في «بكين»، هذه القرارات التي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمعالجة اثنتي عشرة نقطة متعلقة بحقوق المرأة في مجالات الفقر، التعليم، العنف، والوصول إلى السلطة وصنع القرار. يبلغ تعداد النساء العربيات في إسرائيل ٥٧٢ ألف امرأة، وهن يمثلن أقل القطاعات تطوراً من السكان، فالمرأة العربية تواجه تمييز مزدوجاً، لكونها عربية داخل دولة إسرائيل، ولكونها امرأة داخل المجتمع الفلسطيني، وهما المعاملان اللذان يجتمعان ليجعلا المرأة الفلسطينية في إسرائيل القطاع الأكثر فقراً والأقل أجراً والأقل تعليماً في المجتمع الإسرائيلي. هذا وتعرض المرأة للعديد من أشكال الاضطهاد والتمييز، وهو ما يتزامن مع عدم وجود حماية كافية لهم عبر النظام القضائي، ويسوء هذا الوضع في إطار ضعف تمثيلهم السياسي وعلاقاتهم بمواقع السلطة، وهو ما ينتج عنه تجاهل طموحاتهم وحاجاتهم.

الحقوق الاقتصادية:

وفق أرقام عام ١٩٩٧، فإن ٢٨.٣٪ من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر في مقابل ١٦٪ فقط من الأسر اليهودية. وكان متوسط الدخل للأسرة العربية في ١٩٩٦ يمثل ٤٤.١٪ من متوسط دخل الأسرة

الحد الأدنى القانوني للاجور جاءت اجابة ٣٠٪ منهم فقط صحيحة.

قانون الفرص المتساوية:

أحد أهم الاسباب وراء عدم اشتغال العديد من النساء العربيات هو ندرة فرص العمل بالمناطق العربية. وهو ما يعد أحد استتبعات عدم وضع المجتمع العربي وخاصة المرأة العربية في أولويات السياسة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال وجهت ٩٠٪ من الاستثمارات الحكومية في ١٩٩٨ إلى المناطق اليهودية، وتم وضع ٤٢٩ منطقة يهودية في تصنيف المناطق الأولى بالتنمية مقابل أربع مناطق عربية فقط. هذا وتواجه المرأة العربية صعوبات جمة في التنقل للعمل خارج اماكن سكنها (حيث يعمل ٨٠٪ منهم في مناطق سكنهم) إما بسبب صعوبة التنقل نتيجة لندرة وسائل المواصلات للمدن والقرى العربية، أو بسبب العوائق الاجتماعية الخاصة بالبيئة المحافظة اجتماعياً للعرب خاصة البدو.

رعاية الطفل:

تمثل ندرة أو افتقاد مؤسسات رعاية الأطفال من أهم المعوقات لعمل المرأة العربية. حيث تشير الإحصائيات إلى أن ٩٥٪ من الأطفال اليهود في عمر ثلاث سنوات يذهبون إلى روض أطفال في مقابل ٤٤٪ فقط من الأطفال العرب.

بالإضافة إلى أن التعديل الخاص بقانون التعليم الإلزامي والذي أصبح يشمل الأطفال من عمر ثلاث سنوات تم تأجيل تنفيذه في المناطق العربية حتى سنة ١٩٩٩ وتم تنفيذه فعلياً في خمس مناطق عربية فقط. و لكن تحت الضغط تم مده مؤخراً إلى ٢٦ منطقة عربية ولكن في مقابل مده إلى ١٤٦ مستوطنة يهودية في الأراضي المحتلة. مما يظهر بشكل واضح تحيز مؤسسات الدولة ضد العرب.

حقوق التعليم: قانون التعليم الإلزامي:

وفق هذا القانون فإن الدولة الإسرائيلية مسئولة عن توفير التعليم الإلزامي للأطفال من عمر خمس سنوات، إلا أنه وفي ظل هذا القانون، وفي إطار النظام التعليمي الإسرائيلي المتطور فإن هناك فجوات ضخمة بين العرب واليهود في مجال التعليم.

من حيث حجم تمويل المدارس، وكثافة الفصل الدراسي وعدد الحاصلين على الشهادات الجامعية وبشكل خاص تنفيذ قانون التعليم الإلزامي داخل المناطق العربية. فوفق إحصائيات سنة ١٩٩٧، فإن نسبة الطلاب

العرب المتسربين من التعليم وصلت إلى ٤٢٪ مقابل ١٢٪ بين اليهود. يزداد هذا الوضع سوءاً بين الفتيات العربيات اللاتي يقطن «القرى غير المعترف بها» ومنطقة النقب. هذا وقد وصلت نسبة النساء العربيات الأميات (في نفس السنة) إلى ١١.٧٪ مقابل ٤٪ فقط بين النساء اليهوديات.

كما وصلت نسبة النساء العربيات اللاتي اكملن التعليم الابتدائي فقط إلى ٢٢.٢٪ مقابل ٩.٧٪ بين النساء اليهوديات.

المناهج:

تمثل المناهج التي يتم تدريسها وفق النظام التعليمي الإسرائيلي عقبة هامة أمام تعليم الفتيات العربيات، حيث تعكس هذه المناهج ايديولوجية الدولة الإسرائيلية المعادية بشكل أو آخر للعرب، كما يظهر ايضاً في كلا من المناهج العملية والبدائل المطروحة أمام الطلبة فيبينما لدى الطلاب اليهود اكثر من ٩٠ مسار تعليمي للاختيار بينهم متضمنين العديد من المسارات التكنولوجية فإن ١٩ مساراً فقط يتم تدريسهم في المدارس العربية. هذه المسارات تحمل ايضاً افتراضات حول ما هو مناسب للفتيات، هذا ولم يطرأ على الوضع أى تغيرات بالرغم من الضغط العنيف الذي مارسته مجموعات المرأة العربية منذ انعقاد مؤتمر بكين، حيث فشلت كل المحاولات الساعية لجعل المناهج مناسبة بشكل اكثر للفتيات العربية نتيجة لقصور التمويل.

«توصى اللجنة باتخاذ كافة الاجراءات لتأمين ممارسة حقوق الانسان للنساء غير اليهوديات، ومن ضمنها اللاتي يعشن في المناطق الريفية، خاصة في مجال الصحة والتعليم والتوظيف يجب التركيز عليهم. حيث يجب اتخاذ هذه الاجراءات لتضييق الفجوة بين المدارس العربية واليهودية وخفض نسبة الفتيات العرب والبدو المتسربات من التعليم، حيث يجب تخصيص موارد (مالية وبشرية) لهذه المدارس لتعظيم فرص التعليم. لجنة الامم المتحدة.

دراسة حالة: تعليم المرأة في النقب:

يعد نظام التعليم في النقب من اسوأ ان لم يكن اسوأ النظم التعليمية في إسرائيل فهناك ٢٣٪ من المدرسين غير مؤهلين و ٤٠٪ منهم من خارج منطقة النقب و ٦٠٪ منهم لا يستطيعون توصيل المعلومات للطلاب هذا وتبعد اقرب المدارس عن القرى غير المعترف بها بحوالى ٦ - ٥٠ كيلو متر.

علاوة على ذلك، ونتيجة لهيمنة التقاليد البدوية على

منطقة النقب، فإن معظم الاسر لا تسمح لبناتها بالتعلم خارج القرية التي تعيش بها، كل هذا مجتمعا أدى إلى أن ٤٥٪ فقط من الفتيات في عمر الدراسة في النقب يذهبن إلى المدارس وفقاً لمسح أجرته المؤسسة العربية لحقوق الانسان مع عدد من النساء البدويات في النقب فإن ٤٥٪ منهم غير متعلقات و١٦٪ فقط اكملون التعليم الثانوي و٤٪ اجتازن امتحان التأهيل للجامعة و٢٪ فقط بدأن اشكال مختلفة من تكملة التعليم ما بعد الثانوي.

الحقوق الشخصية:

تهيمن المحاكم الدينية في إسرائيل على قضايا الاحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين، هذا وتعنى المحاكم الدينية العربية من ضعف التمويل وقلة الكوادر الخاصة بها، حيث تخصص وزارة الشؤون الدينية في إسرائيل ٢٦٪ فقط من ميزانيتها للتجمعات الدينية العربية (مسلمين ومسيحيين ويزن) حيث توجد سبع محاكم فقط للمسلمين (٩٠٠ الف مسلم) وبها ستة قضاة فقط ليس من بينهم امرأة، وتحكم هذه المحاكم في ١٥٠٠ قضية سنوياً ووفق القانون الإسرائيلي فإن أى مسلم متزوج يستطيع ان يصبح قاضياً وهو ما استتبع ان تتم التعيينات لهذا المنصب لاسباب سياسية وليس نتيجة عوامل تتعلق بالقدرات في هذا السياق تصبح المرأة العربية معرضة لانتهاك حقوقها.

قانون سن الزواج:

يمنع هذا القانون زواج من هن تحت سن ١٧ سنة، ولكن وفق احصائيات المجلس القومى للطفولة فإن ٢٢٪ من النساء العربيات في عمر ١٧ - ١٨ سنة متزوجات، هذا ويصعب الحصول على معلومات حول نسبة المتزوجات في عمر أقل حيث لا يتم تسجيل الزيجات تحت العمر القانونى في مراكز الشرطة الاسرائيلية فخلال اعوام ٩٠ - ١٩٩٦ تم تسجيل ١٦ شكوى فقط حول زيجات تحت السن القانونى، ١٢ شكوى منها تم غلقها نهائياً بينما تم التحقيق في ثلاث فقط مما يشكل انتهاك واضح في تطبيق القانون.

المادة ١٧٦ من قانون العقوبات:

وفق هذه المادة يعد الجمع بين اكثر من زوجة، جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة تصل إلى خمس سنوات سجن، هذا وهناك حالات قليلة جداً من القضايا لهذا

السبب تعرض امام المحاكم الإسرائيلية إلا أنه وفق مسح عام ١٩٩٩ الذى أجرته المؤسسة العربية لحقوق الانسان في منطقة النقب، فإن ٤٠٪ من النساء البدو العرب اجاب أن ازواجهن يجمعون بين اكثر من زوجة.

العنف ضد المرأة: قانون منع العنف الأسرى:

تم سن هذا القانون في مواجهة العنف العائلى (الأسرى) وتوفير الاجراءات لتقييد عنف الرجل في مواجهة لمرأة. إلا أن الاحصائيات تشير إلى أن ٥٠٪ من النساء العربيات المتزوجات يمارس ضدهن شكل من اشكال العنف مرة على الأقل سنوياً، وأن ٢٥٪ منهن يقوم الرجال بضربهن مرة على الأقل كل ست اشهر، إلا أن نسبة ضئيلة للغاية يقمن بالابلاغ عن هذه الوقائع، ففي سنة ١٩٩٧ استقبلت مراكز المرأة العربية ١٧٩ امرأة فقط نتيجة تلقيهن ضرب مبرح وفي بعض الحالات كاد ان يفضى الضرب بحياتهن.

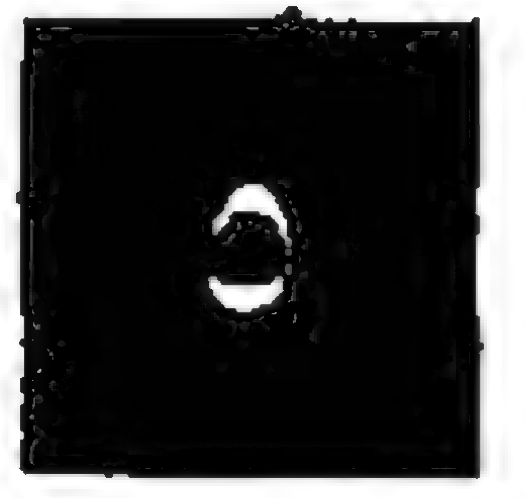
القتل بأسم الشرف:

لقت ست عربيات مصرعهن في سنة ١٩٩٨ تحت اسم ما يعرف بشرف العائلة، هذا وقد سجلت مجموعات المرأة ٦٦ حالة من حالات القتل لنفس السبب في السنوات الاخيرة، يعد قتل النساء نتيجة لهذا السبب هو احد تجليات عملية التمييز ضد المرأة العربية في إسرائيل، حيث لم تستطع السلطة حتى هذه اللحظة توفير الحماية الكافية لحياة المرأة العربية. وهو ما يمكن التدليل عليه بان عدد كبير ممن لقين مصرعهن كن قد ذهبن إلى مراكز الشرطة لحمايتهن وما كان من المسؤولين في هذه المراكز إلا أن أعادوهن إلى منازلهم وبعد ايام قليلة لقين مصرعهن.

وضع المرأة في المحاكم:

اظهرت دراسة حديثة اجرتها شبكة المرأة الإسرائيلية أن شهادة المرأة أو حتى حياتها يتم تقييمها بشكل ادنى من الرجل في النظام القضائى الإسرائيلى حيث وصل البحث إلى أنه يتم وضع شهاة المرأة في الدلائل الثانوية على الواقعة التي تعرض على المحكمة، إلى جانب أن النساء اللاتي يتعرض للعنف العائلى يتم التعامل مع قضاياهن بشكل اكثر تساهلاً من قضايا العنف خارج العائلة.

الصورة الذهنية للآخر والصراع العربي الإسرائيلي



د. محمد سعد أبو عامود

معنية بهذا الموضوع، تحت عنوان Image, Identity
And Conflict Resolution.

أى: الصورة الذهنية والهوية وحل الصراع.
وأعتقد أن عرض أهم ما تضمنته هذه الدراسة يمكن
أن يكون مفيداً فى التوصل إلى نهج ملائم لدراسة ما
يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي فى هذا الشأن.

تشير هذه الدراسة إلى أن الصورة الذهنية Image
هى مجموعة من المعتقدات والفرضيات والنظريات التى
يقتنع فرد أو مجموعة بأنها صحيحة، وعندما يتخذها
مجموعة من الناس كإطار مرجعى للحكم على الآخر فإنه
يطلق عليها الإحكام المسبقة «Stereo Type».

صورة الآخر والصورة المسبقة تتشكل كاستجابة
للاحتياجات السيكولوجية الأساسية للإنسان من أجل
الهوية، فهوية الجماعة تعرف بالمقارنة مع المجموعات
الأخرى فغفوية الجماعة تؤدي إلى المقارنة النظامية
والتفاضل والتباين والخط والازدراء من شأن المجموعات
الأخرى، وهذا النوع من الصراعات يحدث حتى فى
غياب المقومات الأساسية المسببة للصراع.

وتشير الباحثة بعد ذلك إلى العناصر التى تزيد من
صورة الأعداء وتفاقم وتثير النزاع على النحو التالى:

١ - النزاعات الشديدة لا تميل إلى التصاعد بين
الهويات المتجانسة، ومن ثم عندما تكون الهويات
متجانسة ومتوافقة فإن النزاع يقل، وكلما كانت الهويات

تمثل الصورة الذهنية للآخر إحدى الاشكاليات الهامة
بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي والتى تضيف إليه
المزيد من الحدة والتعقيد، ومن ثم فمن الهام فى ظل هذه
المرحلة من تطور الصراع أن تهتم الجماعة العلمية
العربية والإسرائيلية على السواء بالاجابة على التساؤلات
الآتية:

- كيف ينظر العرب إلى إسرائيل؟
- كيف ينظر الإسرائيليون إلى العرب؟
- ما هى رؤية العرب لذاتهم ودورهم؟ وما هى رؤيتهم
لإسرائيل ودورها؟
- ما هى رؤية إسرائيل لذاتها ودورها؟ وما هى رؤيتها
لدور العرب؟
- إلى أى حد تقترب أو تبتعد هذه الرؤى الذاتية
والمبادلة مع معطيات الواقع؟
- وإلى أى حد تقترب أو تبتعد عن متطلبات تحقيق
التسوية السلمية فى المنطقة؟
- الاجابة على مثل هذه التساؤلات تمثل مدخلا هاما من
مداخل حل الصراعات التى أكدت عليها الدراسات
العلمية لاساليب حل الصراعات، والتى تنوعت وتعددت
ادبياتها خلال العقد الأخير خاصة فى نطاق الدراسات
السياسية الأمريكية.

ومن احدث الدراسات التى عنيت بهذا الموضوع
دراسة أعدتها جانيت جروس شتاين، وهى باحثة أمريكية

غير متجانسة كلما زادت حدة النزاعات وضراوتها.
٢ - الشروط المادية للندرة يمكن أن تزيد من حدة صراعات الهوية الكامنة.

٣ - تزداد حدة وشدة النزاع عندما تعتمد إحدى الهويات على رفض الاعتراف بهوية الآخر، وفي هذه الحالة فإن أصحاب هوية معينة عندما يعترفون بهوية الآخر، فإنهم يشعرون بأن في هذا تدمير ونقض لهويتهم وهو ما ينطبق على الهوية العربية بصفة عامة والهوية الفلسطينية بصفة خاصة في مقابل الهوية الإسرائيلية.

٤ - التحيز العاطفي الشائع يميل إلى تكثيف صورة الاعداء ويؤدي بالناس إلى المغالاة في تقدير افعال الآخرين الموجهة اليهم حتى ولو كانت هذه الأفعال غير موجهة اليهم، كما أنه وفي هذه الحالة يميل الناس إلى نسب افعال الآخرين إلى شخصيتهم بدلا من مواقفهم.

٥ - التحيز الذاتي يسبب تفسير الناس للأفعال الدفاعية للدول الأخرى على أنها أفعال عدوانية، ومن ثم تتكثف رؤيتهم لتلك الدول على أنهم اعداء.

٦ - في كثير من الحالات توظف صراعات الهوية وتثار من أجل تحقيق أهداف ومكاسب سياسية.

٧ - عادة ما يبحث الناس عن المعلومات التي تؤيد الصور المسبقة المتكونة لديهم، ويتجنبون المعلومات التي تتحدى وتمثل تهديدا لهذه الصور، كما أنهم يميلون إلى تفسير المعلومات بشأن الآخر بطريقة سلبية بحيث تدعم الصورة العدائية المسبقة لديهم.

إذا ما حاولنا أن نطبق ما توصلت إليه هذه الدراسة على الصراع العربي الإسرائيلي، سنجد أن الهويتين العربية والإسرائيلية هويتان غير متجانستين كما أن الشروط المادية للندرة (الارض - المياه - الدور) متوافرة كما أن رفض الاعتراف بالآخر هو العنصر الواضح في سياق هذا الصراع على مدى سنواته الطويلة، كما أن صورة الآخر بالنسبة للعرب وإسرائيل قد تم تشويهها بصورة واضحة عبر اساليب الدعاية والدعاية المضادة، والتي وصلت في حالات كثيرة إلى مرحلة الحرب النفسية بين الطرفين.

وقد ساعد على ذلك الظروف التاريخية التي احاطت بنشأة هذا الصراع حيث كان العرب قد خرجوا من عباءة الدولة العثمانية، وكان لديهم طموح قومي لتأكيد عناصر هويتهم القومية العربية، وإذا بهم يفاجئون بقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية، وقيام إسرائيل في حد ذاته بعث في نفوس الإسرائيليين فكرة الهوية الذاتية،

ونظرا للظروف التاريخية التي مر بها اليهود، فإنهم كانوا أكثر حاجة إلى تأكيد هويتهم من خلال الاعتماد على الموروث التاريخي القديم والذي يعطى اليهود احساسا بالتميز على الآخر، ليس اليهود هم شعب الله المختار وفقا للأساطير الشعبية اليهودية؟.

وهكذا تفاعلت العديد من العوامل في سياق التطور التاريخي للصراع لتصل إلى تركيبة معقدة من الصور الذهنية والاحكام المسبقة السلبية من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر.

والواقع أنه لا يمكن اغفال تأثير الدور الذي لعبته اساليب السياسة الإسرائيلية في تعميق صورة العداء لدى الجانب العربي، فالمذابح التي جرت في دير ياسين وغيرها من القرى والمدن الفلسطينية، وما تعرض له الاسرى المصريون من اساليب وحشية من الجانب الإسرائيلي، اضافة إلى اعتياد القوات الإسرائيلية توجيه ضربات إلى المدنيين كما حدث في بحر البقر بمصر ونجع حمادى، وقانا في لبنان وصولا إلى الاعتداءات الاخيرة على لبنان، هذه الاساليب النابعة من الشعور بالعظمة وغطرسة القوة اسهمت بغير شك في زيادة الصورة العدوانية لإسرائيل بالنسبة للجانب العربي، الامر الذي اضاف عوامل أخرى تزيد من تعقيد هذا الصراع، وهو ما يجعل من الضروري البحث الجاد والموضوعي عن اجابات للاستئلة التي طرحناها في البداية، من أجل التوصل إلى الاساليب الملائمة لاعادة بناء الصورة الذهنية للآخر بالنسبة لطرفي الصراع، حيث أن هذا يشكل المدخل الملائم لبناء التسوية السلمية على أسس قوية تكفل لها الثبات والاستقرار.

ولا شك أن تحقيق هذا هو مسئولية طرفي الصراع بعدما اثبتت التجربة التكاليف الباهظة التي لا يستطيع أى طرف تحملها نتيجة استمراره، هذا بالاضافة إلى الظروف المتعلقة بالبنية الدولية المعاصرة، والتي تفرض قيودا على حركة اطراف الصراع اذا ما رغبت في الاستمرار في الحالة الصراعية، أن هذا يعنى ضرورة مراجعة اساليب السياسة الإسرائيلية التي اتبعت تجاه العرب، خاصة بعدما تبني العرب السلام كخيار استراتيجي، لأن استمرار هذه الاساليب كما هو قائم الآن، يهيا البنية في المنطقة لتقبل خطاب وممارسات أخرى تخرج عن نطاق السيطرة من جانب القوى المعتدلة الداعية إلى السلام.

ضرب لبنان

ملف العدد

هآرتس
٢٠٠٠/٢/١٨
بقلم: دافيد لاندان

اختبار الشجاعة

وكما هو معروف، فإن رئيس الوزراء يفكر بشكل آخر، فهو يعتقد بأنه إذا ما نجح فقط في إنجاز الاتفاق، إذا ما استطاع دهاء الانتخابات التابعون له تقديمه للناخبين في شكل ملائم، فستبخر جميع الشكوك والانتقادات كأن لم تكن، وسيرفع على موجة جارفة من التأييد الجماهيري، لكن التنبؤات الوردية ليست صائبة على إطلاقها. إن «باراك» بثقته المفرطة في ذاته، لم يأخذ بعين الاعتبار تأثير موجة الإحباط منه ومن زعامته - الطاغية الآن - على فرصة لإنجاز ذلك الاتفاق المأمول غداً. إن السوريين كلهم آذان صاغية بالتأكيد للتعبيرات الأخذة في الازدياد عن هذا الإحباط ولعرض افتقاد الثقة المدمر المنتشر في أوساط مؤيدي «باراك».

وليس السوريون فقط الذين لا يثقون في رئيس حكومة إسرائيل وفي كُنه زعامته. فكثيرون في أوساط الإسرائيليين أيضاً - هكذا يبدو - يميلون إلى الاعتقاد بأن زعيمهم المختار سيحدث نفسه بأنه قد انتخب، فيتوقف عن السعي، ويشعر في التصرف كزعيم، إن اختيارات الزعامة لا يضعها مستشارون للعلاقات بأن زعيمهم المختار سيحدث نفسه بأنه قد انتخب، فيتوقف عن السعي ويشعر في التصرف كزعيم، إن اختيارات الزعامة لا يصنعها مستشارون للعلاقات العامة. فارتداء زى عسكري من الجلد ومداعبة رؤوس أطفال مذعورين في ملجأ أمام كاميرات التصوير والإضاءة، ليسا سوى استغلال لوضع التصوير الملائم (الزوم) ويدرك مطالعو التلفزيون، حتى السذج منهم، ذلك. كما أن قيمة مثل هذا الوضع الملقق أدنى بكثير، على المدى البعيد، من رد مباشر وصادق. فعندما

ثمان سنوات في منصبه، وما يزال الناس حائرين من هو من حقيقة الأمر رئيس وزراءنا المغمور والمزهو بنفسه؟ هل هو «صقر» أن «حمامة» فيما يتعلق بموضوع «الضفة» (الغربية)؟ هل سلم بالحل الذي يقوم على وجود دولتين، أم أنه يمني النفس بكيان فلسطيني ما مبتور الأوصال وخانع؟ وعلى من يعتقد أنه يضحك بالأعباء الخاصة بالمواعيد غير الجادة وبشعاراته الانتخابية المبتذلة التي ما يفتأ يلوكها؟ لأول وهلة، تخيم عليه وعلينا حقيقة أساسية واحدة، صلبة ومؤسفة وهي أنه لا توجد أغلبية حاسمة تدعم اتفاق السلام الآخذ من التبلور (ربما) مع سوريا. فمنذ اللحظة التي بدأت تلوح فيها فرصة لاستئناف المفاوضات مع سوريا عاد للعمل، كما في رد الفعل اللا إرادي والمشروط، نفس الائتلاف اليميني الديني - الروسي، الذي أقامه بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦ وخسر عنصره من الروس في اللحظة الحاسمة عام ١٩٩٩ (عام الانتخابات الأخيرة). هذه الجبهة تهدد بتقويض الاتفاق مع «دمشق».

وليس في تآلف هذه السياسة من جديد ما هو قطعي. فيها قصور، وخرق لوعده انتخابي من جانب رئيس وزراء الجميع^(١). لقد تعهد «باراك» بالعمل من أجل إضعاف قوة المواجهة بين العلمانيين والدينيين لكنه بدلاً من أن يستهل عصراً جديداً حقيقياً من الحوار القائم على قيم السلام، اهتم بالمؤثرات الفرعية، فكانت النتيجة أن استقبل الحاخام «عوفديا»^(٢) في ١٠ واينتج ستريت» وصافح «شيري» و«توني» (بلير)، كما أثرى الحاخام «ملخينور» بسحره الخاص مناقشات الحكومة، لكن جموع الدينيين و«الحريديم» قد يخيبون أمل «باراك» في الاستفتاء^(٣).

تتفجر فجأة قضية منذرة بالخطر مثل قضية «الجمعيات» (٤) فإن بوسع الزعيم أن يحقق مأربه. إلا أن «باراك» خسر عالمه في الخطاب الذي قال فيه «لم أعلم شيئاً عن تفاصيل معركتي الانتخابية، إذ كنت مشغولاً للغاية في إدارة معركتي الانتخابية» لقد ألحق ضرراً مضافاً وتقيلاً بوضعه كزعيم ذي ثقة عندما اتضح أنه تعوزه الشجاعة لفعل ما يمليه عليه ضميره: اللجوء إلى محكمة العدل العليا ضد قرار المستشار القانوني للحكومة لفتح تحقيق من قبل الشرطة. إذا كان «باراك» مقتنع بحق بأن قرار المستشار القانوني يفتقد الوجهة.

مرة أخرى أتاحت له الفرصة لإبداء زعامة، لكنه مرة أخرى ضيعها - عندما خلت مستوطنة «كريات شموناه» تقريباً من سكانها خوفاً من صواريخ «الكاتيوشا». لقد رطن «باراك» خلال جلسة الحكومة - بعد فترة من الوقت - عن مغزى مثل هذا الهروب من ناحية منعة الدولة وقوة ردعها. لكن الزعيم الذي كان يترفع في لحظة الاختبار عن الاعتبارات (المتوهمة) للشعبية اللحظية رأيناه واقفاً لحظة الفعل على أبواب المدينة يحاول أن يثبت في قلوب المواطنين قليلاً من تلك الروح، ومن تلك القوة، التي بنوهما في الجبهة الداخلية لا يستطيع أي جيش أن ينتصر على جبهة القتال.

لكن «باراك» لم يفقد بعد فرصته لأثبات زعامة وطنية بمعيار تاريخي. ففي ميسوره أن يحقق اتفاق سلام، وأن يحظى بتأييد جارف بسببه، إذا ما تمسك بوعده الكبير، الملهب للخيال، بإنهاء مائة عام من العداء المسلح بين إسرائيل والدول العربية.

إن اتفاق سلام منفرداً مع سوريا لا يرمز بالضرورة إلى نهاية الصراع. فالكثيرون يعتبرون أن الانسحاب من «الجولان» حتى بحيرة «طبرية» فيما يزعم «باراك» (٥) السيد «عرفات» حول وضع مدينة «أبو ديس» استراتيجية قصيرة النظر. ويتعين على «باراك» من أجل تنفيذ وعده الأصلي بأن يرتقى مساراً سياسياً مزبوجاً، وأن يتوجه إلى الشعب في استفتاء شعبي مزبوج، حول «الضفة» و«الجولان» إن المفاوضات على هذين المسارين، في حقيقة الأمر، قد أجريت واستكملت منذ فترة بعيدة، أحدهما بواسطة «بيلين» و«أبو مازن» والآخر بواسطة «رابين» و«نيتيناو» ولم يبق لـ «باراك» سوى اختبار الشجاعة فقط.

(١) كثيراً ما تشدق «نيتيناو» عن غير حق بأنه رئيس وزراء لجميع الإسرائيليين اليمنيين منهم واليساريين، لكنه في حقيقة الأمر كان يعبر عن تطلعات اليمين فقط - ملاحظة المترجم.

(٢) الزعيم الروحي لحزب «شاس» الديني ذي النفوذ في إسرائيل.

(٣) الاستفتاء الشعبي على الانسحاب من الجولان.
(٤) طفت على سطح الأحداث مؤخراً في إسرائيل قضية تمويل بعض «الجمعيات» اليهودية لحملة «باراك» الانتخابية، وما تزال التحقيقات جارية في هذا الشأن.

(٥) إحدى ضواحي القدس الشرقي، ذكر في وثيقة أو مازن - بيلين المعروفة أنها ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية - المترجم.

الرابع من يونيو؟ لا وجود لخط كهذا

هتسوفيه

٢٠٠٠/٣/١

بقلم: حجاجي هوفرمان

الحرب والسوريون يسيطرون على هضبة «بانياس» الواقعة في مثلث «مشممار هيردين» الذي يوجد به «كيبوتس» (جدوت) و(موشاف) (مشممار هيردين) تقريباً حتى طريق «روش بيناه» (بما في ذلك «كيبوتس» «جدوت» في مثلث «الماجور» فوق مصب بحيرة «طبرية» (موقع تل المظلة) وفي الشريط الذي بامتداد الساحل الشرقي لبحيرة «طبرية». وكان السوريون - بالمناسبة - فخورين بنجاحهم في احتلال مناطق من «أرض إسرائيل» والحفاظ عليها.

وفي إطار اتفاقيات الهدنة (١) وافقت سوريا على الانسحاب من هذه المناطق، كما وافقت الدولتان على منح هذه المناطق وضع «مناطق منزوعة السلاح»، يسمح بوجود مدنيين فقط بها وليس عسكريون. أما الحل فقد أجلته الدولتان إلى أيام أفضل - لم تشهدا سوريا وإسرائيل

يشهد اضطراب «باراك» للتسمح بسابقه في المنصب، من أجل ترويض «دابة» الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو في «الجولان» - بأن وضع رئيس الوزراء - الذي يبحث عن أية قشة للتمسك بها، لإظهار أي تقدم سياسي ولو كان شكلياً - يائساً - لقد تعهد «باراك» بالانسحاب إلى خط لا وجود له. ولا تتوافر خريطة لخط «الرابع من يونيو» لأنه لم يكن هناك ببساطة خط واحد كهذا. فقد دخلت عليه تغييرات طوال الوقت طبقاً لتحركات الجيش السوري في المنطقة. وهي تحركات لم تتوقف طوال ١٩ (تسعة عشر) عاماً إن خط الرابع من يونيو هم خط مؤسس على «أرض محتلة» ففي حرب «الاستقلال» (٢) غزا الجيش السوري «أرض إسرائيل» (٣)، ونجح في احتلال مناطق غرب الحدود النولية، داخل الأراضي الإسرائيلية. وانتهت

قط. بل على العكس، ففي خلال السنوات من ١٩٤٩ وحتى ١٩٦٧ فعل السوريون كل ما في وسعهم من أجل السيطرة على مناطق أخرى من المناطق منزوعة السلاح، ونجحوا في القيام بذلك في بعض المناطق، مثل «حمات جادير» و«نقيب» وليس الانسحاب إلى الحدود الدولية أمراً إيجابياً. فسيجعل مثل هذا الانسحاب السوريين على بعد عشرة (عشرة) أمتار من ساحل بحيرة طبرية، ومنحدرات «الجولان» بامتداد الضفة الشرقية لنهر «الأردن». كما أن الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو سيأتى بالسوريين أيضاً إلى «حمات جادير» وهضبة «بانياس».

وقد حاول «باراك» منذ شهرين خلال اجتماع مغلق في مكتبه أن يشرح لمستمعيه الأسباب التي تدفعه إلى تقديم هذه التنازلات الجسيمة للغاية للسوريين: وقال له أحد مستمعيه: «إن السوريين لا يعترفون بالحدود الدولية، لأنهم يعتبرون أن ذلك اتفاق بين دولتين عظميتين استعمارتين وغير ملزم بالنسبة لهم اليوم. والسوريون يطالبون بإنجاز اتفاق حول حدود جديدة يستند إلى احتلالات عسكرية، مثل المناطق التي احتلوها منا بعد حرب «التحرير»^(٤) فإن كنت توافق على ذلك - فما هو الفرق الجوهرى بين خط الرابع من يونيو وبين خط العاشر من يونيو عام ١٩٦٧؟ فلم يجر «باراك» جواباً، كما ذكر لى أحد المشاركين في الاجتماع. إن «باراك» بموافقته على الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو، يضع نفسه في ورطة - وهو ملك الورطات

الذاتية - فيما يتعلق بـ«يهودا وشومرون»^(٥)، وينسف مسبقاً محاولته - حسب خطته - الابقاء على كتل استيطانية في «يهودا وشومرون» و«غزة». وسيزعم الفلسطينيون، ومعهم الحق من وجهة نظرهم، أنه بعد الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الرابع من يونيو في «الجولان» وعدم الاعتراف بالتالي بالحدود الدولية - سيزعمون أنه لا سبب يحول دون تطبيق هذا النموذج في «يهودا وشومرون» أيضاً، وهي منطقة لم تكن بها قط جنود دولية. إن الموافقة الإسرائيلية على الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو في «الجولان» ستجعل من الصعب على «باراك» أن يشرح لماذا لا تسرى هذه السابقة أيضاً على «يهودا وشومرون».

هوامش

- (١) يطلق الإسرائيليون على حرب عام ١٩٤٨ اسم حرب «الاستقلال».
- (٢) مصطلح توراتى يطلق على فلسطين.
- (٣) وقعت اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية (لبنان، مصر، سوريا، الأردن) بعد حرب ١٩٤٨ في جزيرة «رودس» عام ١٩٤٩ - ملاحظة المترجم.
- (٤) اسم آخر من أسماء حرب ١٩٤٨ لدى الإسرائيليين.
- (٥) اسم يطلق على مناطق الضفة الغربية.

إشارة مركبة من «دمشق»

هآرتس
٢٠٠٠/٢/٢٣
إيتامار رابينوفيتش

كعبو. ويعكس جزء من المواقف التي تظهر في الخطاب أو من إجابات «الشرع» على أسئلة الجمهور تراجعاً عن مواقف سوريا في منتصف التسعينات. فالتطرق إلى «نظرية المراحل» يمثل عودة إلى المواقف التي كانت معروفة بالنسبة لنا منذ السبعينات. كما حصّن «الشرع» نفسه أيضاً عشية استمرار المفاوضات بنقطة جوهرية، عندما رفض بشكل قاطع إمكانية الإبقاء على تواجد إسرائيلي في الجولان، بما في ذلك محطة انذار مبكر في جبل «الشيخ». هذا في الوقت الذي وافقت فيه سوريا في السابق خلال المفاوضات مع «رونالد لاوذر» مبعوث «نتنياهو» على مثل هذا التواجد، وإدراكها للأهمية التي توليها حكومة «باراك» لهذا الأمر. وتتأكد خطورة هذه الأقوال من خلال السياق الذي وردت ضمنه - تعليق المفاوضات، وتأيد «دمشق» ودعمها لعمليات «حزب الله»، والمقال «المعادي للسامية» واللذان نشر في الصحف السورية الرسمية. ولكن إلى جانب هذه الأمور يجب الالتفات إلى ثلاثة أسس هامة تظهر في خطاب الشرع: ١ - خصص الشق الأكبر من الخطاب للاستعراض

لازمت مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا منذ بدايتها عام ١٩٩١ صنيعتان متناقضتان فيما يتعلق بنوايا سوريا: الأولى تقول بأن سوريا تشارك في المفاوضات مكرهة من أجل إقامة حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الإفلات من حالة العزلة التي تلازم بولاً «موبوءة» (مصابة بالجذام) مثل العراق وليبيا. أما أنصار الصيغة الثانية فيعتقدون بأن سوريا قد دخلت مسيرة السلام لافتقادها أي خيار آخر، وبأنها مستمرة في المشاركة بها مكرهة، ولكن بهدف الوصول إلى تسوية، شريطة أن يكون ذلك في إطار الخطوط الحمراء التي رسمها «الأسد». ومن شأن الخطاب المثير الذي ألقاه وزير الخارجية السوري «فاروق الشرع» أمام رابطة الأدباء العرب أن يبدو للوهلة الأولى وكأنه يؤيد الصيغة الأولى المتشائمة. لكن نظرة أكثر تعمقاً من شأنها أن توضح أن الأمر يتعلق بمحاولة - غير مهندمة حقاً - لتهينة الأجواء لتسوية مع إسرائيل بشكل يحفظ وضع «الأسد» كزعيم وطني عربي من الطراز الأول. إن الأسس السلبية في خطاب «الشرع» واضحة وجلية، حيث تبدو إسرائيل والصهيونية به

وللجدل التاريخيين اللذين يوضحان أن أخطاء وخيانات من جانب زعماء عرب مختلفين «السادات، وعرفات، وصادام» قد خلقت وضعاً لم يترك لسوريا خياراً سوى التوصل إلى تسوية مع إسرائيل.

٢ - النص عل أنه إذا كانت إسرائيل على استعداد للانسحاب حتى خط الرابع من يونيو، فإن ذلك سيحول الصراع العربي - الإسرائيلي من صراع وجود إلى صراع حدود. ومن العسير أن نجد تلميحاً أكثر قوة من ذلك يشير إلى استعداد سوريا لطرح اجنب كبير من العبء الأيديولوجي الذي تتمترس به عن كاهلها وإعطاء أفضلية للاعتبارات البرجماتية.

٣ - العودة إلى الفكرة التي ظهرت في السابق في الخطاب الذي ألقاه «الشرع» لدى افتتاح المحادثات «بواشنطن» في الخامس عشر من شهر ديسمبر والذي تحدث فيه عن التحول من الصراع مع إسرائيل إلى مواجهة معها. هناك من اعتبروا ذلك آنذاك رسالة سلبية أضيفت إلى اللهجة المتشددة وإلى رفض المصافحة اللذين ميّزا سلوك الشرع في هذا المقام. لكن سوريا تقول لنا في حقيقة الأمر للمرة الثانية على لسان

«الشرع»، إنها رغبة في إنهاء النزاع معنا، واستبداله بسلام بارد وبتنافس على صورة الشرق الأوسط مثل العلاقات المعروفة لنا منذ حوالي ٢٠ عاماً مع مصر.

ومن الممكن أن نجد تعضيداً لهذا التفسير في مقال هام نشره «حسنين هيكل» - الكاهن الأكبر «للاصورية» - في عدد فبراير بمجلة «وجهات نظر» المصرية.

ف«هيكل»، الذي يلمح إلى أن أقواله تستند أيضاً إلى أحاديث مع «الأسد»، يردد أقوالاً مماثلة لتلك التي قالها «الشرع»، وخلاصة القول لديه أنه يمنح «الأسد» وحكمه المباركة اللازمة لاستكمال المفاوضات مع إسرائيل.

ولكن من الآن وحتى استكمال المسيرة، فإن العمل شاق وملئ بالعوائق. وعلى إسرائيل وسوريا أن تتغلبا على سلسلة من الحواجز الإجرائية والموضوعية. وحتى إذا نجح «باراك» في ذلك فستواجه مهمة عسيرة، هي الإقناع بأن سلاماً مع سوريا - التي لم تتفرج أساريها بعد، والتمسكة بسلام بارد وبمواجهة غير عنيفة، وتطالب بثمن إقليمى ثقیل - أفضل من استمرار الوضع الراهن. مهمة عسيرة، لكنها ممكنة.

انتقاد في الولايات المتحدة لمطالب إسرائيل في الاتفاق الأمني

هآرتس
٢٠٠٠/٢/٢٣
بقلم: أوف بن

درجة في التعاون التكنولوجي والاستخباراتي، بنفس مرتبة أكثر الدول الحليفة القريبة لواشنطن، مثل بريطانيا وكندا. كذلك التشاور مع إسرائيل حول تزويد الدول العربية بالأسلحة المتطورة.

- تثبيت المساعدات العسكرية على المستقبل البعيد.
- مساعدة إسرائيل في أوقات الطوارئ، والدفاع ضد الصواريخ والحصول على الوقود وقت الأزمات. في اجتماعات العمل التي تمت بالقدس في الأسابيع الأخيرة، تقرر المطالبة بأن يحصل الاتفاق على موافقة الكونجرس أيضاً، والا يوصف بأن «مذكرة تفاهم» مثل الاتفاقيات السابقة. يهم إسرائيل أن تضمن بهذه الطريقة تأييد السلطة التشريعية بالولايات المتحدة، وهي المسؤولة عن تخصيص المساعدات. ولم يتقرر بعد هل تتم المطالبة بأن يجتاز الاتفاق الجديد التصديق الشكلي من مجلس الشيوخ، الذي يجعل الاتفاق تشريعاً ملزماً - نظراً لأن إجراءات التصديق طويلة ومحفوفة بمخاطر سياسية وهناك بديل آخر وهو إصدار قرار تصديق ذو طابع اعلاني فقط.

وقد صرح مصدر أمريكي بواشنطن أن هناك اعتقاد بأن مطالب إسرائيل غير واقعية، ولم تضع في الحسبان المصاعب السياسية لجمع التمويل المطلوب لزيادة المساعدات العسكرية. وقال المصدر (يبدو أن إسرائيل تريد أن تأخذ فقط وليست مستعدة لأن تعطي شيئاً).

بدأت أمس مجموعات عمل من الولايات المتحدة وإسرائيل محادثات في واشنطن حول الاتفاق الذي يتم لتطوير العلاقات العسكرية الاستراتيجية بين الدولتين. يرى رئيس الوزراء إيهود باراك في الاتفاق مع الولايات المتحدة لبنة هامة في الصفقة العسكرية التي ستحصل عليها إسرائيل كتعويض عن الانسحاب من هضبة الجولان، في حال التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا.

حمل الوفد الإسرائيلي برئاسة المستشار السياسي لباراك - شتيقي شتاوبر - مسودة الاتفاق التي وضعها مكتب رئيس الوزراء والمؤسسة العسكرية. يعارض رئيس الوزراء قيام ملف دفاعي شكلي، يحد من حرية عمل جيش الدفاع ويلزم إسرائيل بالمشاركة في عمليات عسكرية إلى جانب الولايات المتحدة. بدلا منه تقترح إسرائيل اتفاقاً يضم كافة بنود الاتفاقيات القائمة للتعاون العسكري، ويضمن «الارتقاء درجة» وثبات المساعدات الأميركية على الدوام. والاتفاق الذي تقترحه إسرائيل يقوم على المبادئ التالية:

- الحفاظ على قدرة الردع النووي - الاستراتيجي الإسرائيلي حتى في أوقات السلم، والتأكيد على التنسيق مع إسرائيل بشأن أي مبادرة للحد من الأسلحة في المنطقة.

- الحفاظ على التفوق النوعي لجيش الدفاع بالارتقاء

إسرائيل والولايات المتحدة تناقشان بلورة اتفاق دفاع متبادل

هذا وسوف يجري وفدان من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عن قريب مناقشات في واشنطن حول عناصر الاتفاق. فالرئيس كلينتون يرغب في التوقيع على الاتفاق قبل نهاية فترة ولايته ويعتقد أن الاتفاق سوف يحظى بتصديق مجلس الشيوخ بعد موافقة ثلثي عدد الأعضاء، هذا ويبدل الأمريكيون جهوداً كبيرة من أجل تخفيف حدة معارضة باراك والحصول على موافقته على اتفاق لا يقلص قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على المناورة في حالة وقوع هجمات ضد إسرائيل من جانب دولة عربية. ويؤكد المسؤولون في الحكومة الأمريكية أن المقصود اتفاق يتناسب مع ظروف السلام في الشرق الأوسط ويعتبر بمثابة عنصر ردع أمام العالم العربي ويؤكد العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وتعرب بعض المصادر في جهاز الدفاع عن مخاوفها من أن يفرض هذا الاتفاق قيود على إسرائيل فيما يتصل بالتوقيع على صفقات سلاح مع بعض الدول التي لها علاقات تجارية مع الصناعات العسكرية في إسرائيل مثل الصين.

هذا وقد حظيت الاتصالات الخاصة ببلورة اتفاق دفاع بقوة دفع مع استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ومن المتوقع أن تتوصل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى اتفاق في هذا الصدد قبيل التوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا. وفي نطاق اتفاقية الدفاع ستسمح إسرائيل للولايات المتحدة بأن تقيم في أراضيها قواعد للمعدات العسكرية الأمريكية الأمر الذي يجعل من السهل على واشنطن التدخل في حالة تعبئة عسكرية عربية ضد إسرائيل.

وسوف تسهل هذه الاتفاقية أيضاً على الولايات المتحدة وإسرائيل التعاون في مجال المخابرات بين الدولتين. وحتى الآن كانت واشنطن تضع أمام إسرائيل صعوبات فيما يتصل بالحصول على مواد خام مخابراتية حول ما يدور في الدول العربية. هذا وتدرس الولايات المتحدة الآن طلب إسرائيل بتزويدها ببدائل للصواريخ توما هوك التي طلبتها بعد أن اعربت وزارة الدفاع الأمريكية عن تحفظها تجاه طلب إسرائيل الحصول على الصواريخ الحوامة المتقدمة.

تجري إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اتصالات من أجل بلورة معاهدة دفاع تعتبر الأولى من نوعها بين الدولتين في نطاق «صفقة السلام» مع سوريا والسلطة الفلسطينية. وتجرى هذه الاتصالات بواسطة المستشار السياسي لرئيس الوزراء العميد احتياط شيفي شتاوير وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل مارتين اينديك، ويشارك في هذه الاتصالات أيضاً ممثلي مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع ومساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط إدوارد ووكر.

هذا وقد أعرب رئيس الوزراء إيهود باراك عن تحفظ إزاء الاقتراح الأمريكي بشأن التوقيع على اتفاقية دفاع شاملة تلزم إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قوات في حالة وقوع هجوم ضد إحدى الدولتين. وقد أعرب باراك أيضاً عن تحفظه إزاء البند الذي يلزم إسرائيل بالحصول على موافقة مسبقة من الأمريكيين قبل أي عمل عسكري ضد عنصر معادي على غرار الهجمات الأخيرة في لبنان. ولذلك فإن الطرفين يبحثان عن صيغة تكون أقل شمولاً بحيث يركز الاتفاق على سبيل المثال على الهجمات بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدى المدى ضد أحد الطرفين.

هذا وتشجع الحكومة الأمريكية الاتفاق على اعتبار أن اتفاق الدفاع والذي سيكون جزءاً مهماً من الصفقة الشاملة للاتفاقيات السلام مع سوريا والفلسطينيين، سيزيد من تأييد الجماهير الإسرائيلية للاتفاقيات عندما تطرح للاستفتاء الشعبي. ويؤكد الأمريكيون أنه على غرار الاتفاقيات مع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، لن تكون هناك ضرورة لمطالبة إسرائيل في نطاق اتفاق الدفاع بإرسال قوات مسلحة للقيام بعمليات عسكرية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم. وفي أعقاب تحفظ باراك يبلور الأمريكيون اتفاق لا يلزم إسرائيل بإرسال جنودها للمشاركة في العمليات التي تقع فيما وراء البحار.

وقد أيدت بعض العناصر الموالية لإسرائيل في واشنطن هذه المبادرة على اعتبار أن زعماء الحزبين في الكونجرس سوف يؤيدون الاتفاق ويعربوا بذلك عن التزامهم الكتابي بالدفاع عن أمن إسرائيل وضمان تفوقها الكيفي في المنطقة.

هآرتس:
٢٠٠٠/١/٢٤
بقلم: اورا كورين

اتصالات للتعاون السياحي مع سوريا ولبنان

في مجال الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن بين المؤسسات الاخرى المرشحة للاشراف على مثل هذه المشروعات هيئة اليونسكو والبنك الدولي. هذا وسوف يخصص اللقاء السنوي لمجلس ادارة مركز بيرس للسلام لجال تكنولوجيا المعلومات. ويقول ساقير أنه بالإضافة إلى ذلك تجرى اتصالات مع شركات رائدة في وادي هاسيليكون من اجل اقامة جمعية صداقة مشتركة بين وادي السيليكون وبين مركز بيرس للسلام وسوف يرأس رجال اعمال هذه الجمعية وتشارك شركة كومتاش للتجارة الالكترونية وشركة ٢ كوم في الاتصالات.

ويهدف النشاط في مجال تكنولوجيا المعلومات الى اقامة مركز تدريب للمهندسين الفلسطينيين ومركز تكنولوجيا إسرائيلي فلسطيني مشترك وقد اعرب رجل الأعمال الفلسطيني بشار المصري عن استعداده للاستثمار في هذا المركز.

وهناك مشروع آخر في مجال تكنولوجيا المعلومات بمبادرة ساقير وهو تطوير برامج الكمبيوتر بمشاركة شركات متعددة الجنسيات. وأما المجال الثالث الذي سيتناوله اجتماع مجلس ادارة مركز بيرس للسلام فهو مجال الرياضة.

قال رجال الاعمال السوريون واللبنانيون في لقاء سري عقد مؤخراً مع ممثلي مركز بيرس للسلام أن المجال الذي سيدفع التعاون الاقتصادي مع إسرائيل هو مجال السياحة - هذا ما صرح به بالامس رئيس المركز اوري ساقير وقد أوضح رجال الاعمال أن التعاون مرهون بالتوقيع على اتفاق سلام. وأضافوا أن هذه هي نظرية القيادة السورية. وفي هذه الايام يعمل مركز بيرس للسلام على معرفة هل القيادة السورية سوف تسمح بالبدء في التخطيط للتعاون السياحي قبل توقيع الاتفاق مع التأكيد على أن التنفيذ مرهون بالتوقيع.

وفي مقابل نشاط رجال الأعمال سيدعو مركز بيرس للسلام بعض الجهات السياحية الكبيرة في جميع انحاء العالم لحضور اجتماع مجلس ادارة المركز. وفي هذه الايام تتم دراسة امكانية عقد هذا الاجتماع في الربيع أو في الخريف من عام ٢٠٠٠. وسيتم خلال الاجتماع تشكيل مجلس استشاري بولي للتخطيط السياحي لدراسة قضايا التسويق المشترك وخلق علاقات بين الجهات السياحية المحليتين والجهات السياحية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز بيرس للسلام يجرى اتصالات أيضاً مع شركة AOL الامريكية وشركة كانال بلوس الفرنسية من أجل الاشراف علي مشروعات مشتركة

ملحق هآرتس السياسي:
٢٠٠٠/٢/٢٨
بقلم: زئيف شيف

كيف حال الأسد وعرفات ؟

ضيوف محترمين. إن ردود أفعاله بطيئة وعليه أن يتوقف عن التفاوض حتى يرتاح. ويسعى رجال مكتبه جاهدين لتقليل عدد لقاءاته. من الواضح أنه يمر بعملية هلاك، ولكن من الصعب معرفة في أي مرحلة من هذه العملية هو الآن.

إن كل ذلك لا يعني أن عملية إتخاذ القرارات في دمشق تعطلت. ففي هذا المجال لا شعور بأي تغيير. إن من يحيطون بالأسد يحاولون عزله من أجل منع تسرب معلومات عن حالته الصحية. إن ذلك الأمر يذكرنا بتصرفات المقربين من رئيس الحكومة مناخم

عندما عاد حسني مبارك مؤخراً من زيارة لحافظ الأسد قال لرجاله والدبلوماسيين الأجانب أن من يرغب في التوقيع على إتفاقية سلام مع سوريا الأسد، فمن الجدير به أن يسرع بعمل ذلك. لقد قصد مبارك أن حالة الرئيس السوري الصحية ليست على ما يرام وأنه لا أحد يعلم ماذا يخبئ الغد. ومعلومات أخرى شبيهة - فيما يتعلق بتدهور صحة الأسد - جاءت كذلك من مصادر أخرى أجنبية ومحلية.

بالنسبة للأسد توجد أيام طيبة، ولكن أياماً كثيرة جداً سيئة، فكيفاً ما يتصلب بالتنازل عن مرافقة

بيجين عندما مرض وإنغمس في الاكتئاب الشديد، ولا تنقصنا الامثلة الاضافية عن زعماء مرضوا وتمت محاولات إخفاء تفاصيل عن حالتهم الصحية.

وفي واشنطن يسود الاعتقاد والتقدير، بأن السبب الحقيقي لقرار الأسد باستئناف المباحثات فجأة مع إسرائيل يرتبط قبل أى شئ بتدهور حالته الصحية. فإن إدراكه لحالته الصحية - وإن كان من غير الواضح إلى أى مدى هو يعلم عن حالته - جعلته يصل لنتيجة أنه من الجدير له الاسراع بإتخاذ خطوات محددة، طالما أن بيل كلينتون وياهو باراك موجودان فى السلطة. وهذا ما سرع - حسب رأيهم - أكثر من إعلان باراك بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان حتى ولو بدون إتفاق - من قراره باستئناف المفاوضات بدون التصلب على شروط مسبقة لذلك.

وإزاء حالة الأسد الصحية يُطرح مرة أخرى التساؤل، أليس من الأجدر تعطيل المفاوضات حتى يصعد للحكم وريثه، أيا كان هذا الوريث. إ الرأى السائد فى إسرائيل هو أنه من الأفضل عدم تعطيل العملية السلمية. فالوريث سيكون ملزماً فى بداية عمله بترسيخ سلطته، ولن يستطيع التفرغ لعمل سلام مع إسرائيل - وهى الخطوة التى تعتبر حساسة ومؤلة من ناحية السوريين، وبعد ذلك ليس واضحاً إذا كان سيبدى مرونة أكثر من الأسد. ولذلك فالاعتقاد لدى القيادة الإسرائيلية هو أنه من الأفضل توقيع معاهدة السلام مع الأسد، والتى سيتم تنفيذها أساساً بواسطة وريثه، وسيسهل ذلك الأمر على أى وريث يأتى.

إ هذا التقييم يتغاضى عن أنه على الرغم من وجود

معارضة للسلام فى سوريا، إلا أن بها كذلك قوى تتزايد مهتمة بالسلام وبالتغيير. إن تلك القوى سبقت الأسد فى إدراكها بأن سوريا يجب أن تنفتح نحو فترة جديدة. والمثال على ذلك هو طائفة رجال الأعمال السوريين والتى حضر منها مؤخراً وفداً للولايات المتحدة الأمريكية وتركت هناك إنطباعاتاً جيداً.

وكذلك لدى الفلسطينيين من المحتمل أن يُطرح التساؤل من سيرث عرفات. وإن كان الأمر يختلف هنا فى مدى إلحاح هذا الأمر.

فالفروق فى المقارنة بسوريا بارزة. فقبل أى شئ على الرغم من مرض عرفات فإن حالته الصحية أحسن بكثير من حالة الأسد. فهو يسيطر سيطرة كاملة على ما يدور لديه ومستمر فى المناورة بين الضغوط الداخلية من جانب بنى شعبه وبين إسرائيل. وفارقاً آخر. وإن كان سيئاً بالذات، وهو أنه لا توجد لدى الفلسطينيين أية آلية لتعيين وريث. والمحاولة الوحيدة التى تمت تم تصفيتيها بأيدي عرفات.

وهناك فارقاً آخر وهو، أن عرفات كزعيم يمثل عنصراً موحداً ورمزاً قومياً من أجل الفلسطينيين. ولا يوجد فى المجال المحيط به من هو مثله مؤهلاً لاقتناع من حوله بتوقيع اتفاق حل وسط مع إسرائيل والوصول بالنزاع لنهايته. إن كل الخبراء يجمعون على إقتناعهم بأن بعده قبل أن يتم التوقيع على معاهدة سلام سوف يؤدى إلى زعزعة وإنهيار فى الاستقرار وتأجيل كبير للعملية السلمية. إن الأمريكيون يقولون أنه ربما يمر عقداً كاملاً حتى تتاح فرصة جدية أخرى لعمل السلام.

المسار الفلسطيني

٢

هآرتس ١٨/٢/٢٠٠٠

مقال افتتاحي

للسلطة الفلسطينية سياسة خارجية

جديدة، ومن المؤكد أنها ليست خاصة «بالفاتيكان» وحده. فكثير من بول العالم تتبنى الموقف نفسه، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى الآن، فإن الاتفاق ليس أكثر من تسجيل موقف مبدئي. فما يزال النقاش حول وضع «القدس» في إطار مسيرة السلام مع الفلسطينيين - ما يزال - بعيداً، ومن العسير تصور أن يطرح في القريب على جدول الأعمال في ظل توقف المفاوضات. والأهمية العملية والفورية للاتفاق، هي إذن على الصعيد السياسي فقط، وليس اللاهوتي. ويوجد في حلبة الاعتراف بأن «عرفات» هو شريك كامل في تحديد مستقبل القدس، وبأن وضعه لا يختلف عن وضع رئيس حكومة إسرائيل، وبأنه يمثل في نظر «الفاتيكان» دولة لا يبدو مطلبها للسيادة على جزء من «القدس» أضعف من ذلك الخاص بإسرائيل. أيضاً، فإن هذا الموقف السياسي، كما عبر عنه «الفاتيكان» في الاتفاق، ليس شاذاً، فحول عديدة، غير عربية وغير إسلامية، تعترف «بعرفات» كرئيس دولة وبالسطة الفلسطينية كحكومة فلسطين. ويكفي أن نذكر، بأن زيارات «عرفات» لـ «واشنطن» و«باريس» تتمتع منذ فترة بعيدة بوضع رسمي. ويبدو أن إسرائيل فقط وسوريا شريكتان حتى الآن في عدم الاعتراف بوضع «عرفات» كرئيس دولة.

إن الاتفاق بين «عرفات» و«البابا» هو أهم اتفاق وقعته السلطة، لكنه ليس الأخير، ومن المتوقع، أن يكون هناك المزيد من الاتفاقيات الدولية على جدول الأعمال في القريب، ومن الأفضل لإسرائيل أن تعترف بالواقع.

إن الجمود في مسيرة السلام وفي شبكة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل هو وجه واحد فقط من سياسة السلطة الفلسطينية وتطلعاتها.

إن السلطة تعتبر نفسها منذ أمد بعيد دولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، يحق لها أن تدير سياسة خارجية مستقلة، وأن تعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع دول أخرى، وأن ترسخ وضعها في العالم سواء كسلطة أو كدولة في المستقبل. فالقيود التي فرضت على السلطة (الفلسطينية) في إطار اتفاق «أوسلو» والتي تستطيع بموجبها أن توقع فقط على اتفاقيات اقتصادية مع دول وهيئات أجنبية، كادت تتلاشى معالمها تماماً. في إطار هذه الاتفاقيات الخارجية يجب أن ننظر أيضاً إلى الاتفاق الذي وقعه «ياسر عرفات» مع «البابا» حول كل ما يمس وضع «القدس». لقد شعر «البابا» بالقلق بوجه خاص على مستقبل الأماكن المقدسة، وأراد أن يضمن أيضاً تأمين الوضع الخاص لهذه الأماكن عندما يعاد تقرير وضع القدس. لذا، فقد تم صك مصطلح جديد في الاتفاق الذي وقعه مع «عرفات»، يقضي بأن يكون للقدس وضع خاص. وبهذا تتشابه مبادئ الاتفاق مع الاتفاق الذي وقعه «الفاتيكان» مع إسرائيل عام ١٩٩٣. الذي حصلت إسرائيل بموجبه على اعتراف دبلوماسي مقابل الحفاظ على مصالح الكنيسة. ومن أجل ضمان موافقة السلطة (الفلسطينية) على هذا الوضع الخاص - إذا ما انتقلت «القدس» أو أجزاء منها إلى سيطرتها - وافق «القاصد الرسولي» على تكرار مواقفه المعروفة، والقائلة بأنه يعارض كل إجراء أحادي الجانب أقدمت على اتخاذه إسرائيل في «القدس الشرقية». تلك ليست مواقف

١٣ فبراير ٢٠٠٠

فيها باراك الإطار الزمني المرئي للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وهو مفروس في نفس المكان الذي بدأ منه. على النقيض من الجهد الصادق الذي بذله لتحقيق اتفاق مع حافظ الأسد، فإنه يتحمل مسئولية غير قليلة لفشل الاتصالات مع ياسر عرفات. في هذه اللحظة من الصعب الاقتناع بأن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لم تصل إلى التاريخ المحدد لها لأن عرفات ومبعوثيه يطرحون مواقف غير مقبولة - حيث أن لاعتبارات وخطوات باراك نصيب حاسم في ذلك.

لقد اختار باراك عن وعي وقصد إبقاء المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية على نار هادئة، وجند جهده الأساسي للمسار الإسرائيلي - السوري وهكذا افسد الجدول الزمني الذي وضعه لنفسه في اتفاق شرم الشيخ وهو يبرر النتيجة المحبطة بالصيغ التي تضمنها اتفاق شرم فقد ورد فيه أن الطرفين سيبدلان كافة الجهود لاستكمال اتفاقية الإطار حتى ١٣ فبراير ٢٠٠٠، ولم يرد فيه أن هذا التاريخ ملزم.

هذا التبرير يناسب أرييل شارون، وليس باراك، لقد تم انتخاب باراك لرئاسة الحكومة على اجنحة البشارة بأنه سيجري تغييرا دراميا في علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين (ومع سوريا). فالرائحة التي انبعثت من كلامه هي أنه الزعيم المستعد لأن يتخذ قرارات تاريخية بحجم تلك التي اتخذها دافيد بن جوريون. ليس للانطباع الذي صنعه لدى الناضحين تفسير آخر سوى استعداداته لتحمل القيادة المطلوبة ودفع الثمن المطلوب من أجل إنهاء النزاع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين إلى الأبد.

حالياً، لم يف باراك بالتزامه لاسباب تكتيكية فضل التفكير بالمفاوضات مع سوريا لاستنفاد الجهد بدل من تحقيق اتفاق مع الفلسطينيين. وبذلك فإنه لم يقوض فقط من مصداقيته، بل إنه يفقد المهم - أي حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي هو مفتاح النهاية لحالة العداء التي بين إسرائيل والعالم العربي، ومن ضمنه سوريا ولبنان.

هذا الصباح جاء التاريخ المحدد للتوقيع على اتفاقية الإطار بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد برز من التقويم السنوي مثل النكتة السخيفة، فتعهد باراك بوضع نهاية ايجابية اليوم لمرحلة حاسمة في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية يبدو مثل العجرفة الفارغة. ليس فقط منذ أن وضع الجدول الزمني الطموح لم يحدث تقدم فعلى في عملية الوفاق بين الطرفين، بل إن العلاقات تبدو هذا الصباح أسوأ مما كانت ذات يوم منذ انتخاب باراك رئيساً للوزراء.

وكأن ذلك لا يكفي، فتهيئة النفوس من أجل السلام مع الفلسطينيين معطلة تماما في هذه اللحظة بسبب سفك الدماء في لبنان والذي يعتبر فشلاً لخطوات رئيس الوزراء في المسار السوري.

إيهود باراك ليس مذنباً - على الأقل حالياً - بالنتيجة الحالية، المثيرة للاحباط لمحاولة الحوار الإسرائيلي - السوري. مقابل ذلك، فإنه مسئول بقدر كبير عن الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية.

باراك هو الذي حدد التوقيت السياسي في اتفاق شرم الشيخ بل إنه تفاخر بذلك. لقد وضع الاتفاق سلسلة من الخطوات يجب على الطرفين تنفيذها من أجل تنفيذ الاتفاق المرحلي وباقي الاتفاقيات التي وقعت بينهما منذ سبتمبر ١٩٩٣. كان من المفترض ان تصل العملية إلى ذروتها اليوم - أي التوقيع على الاتفاق المرحلي في الطريق إلى المحطة النهائية - أي ١٣ سبتمبر هذا العام، الموعد الذي سيتم فيه توقيع الاتفاق النهائي.

لقد عرف باراك كيف يبرر جيداً قراره بإدخال المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى دوامة التواريخ: قال إن هذه هي الوسيلة الفعالة جداً لتحريك الطرفين للتوصل إلى نتائج.

كذلك أعلن في احاديث غير معلنة، أن امامه بالفعل عام واحد فقط، العام الأول لفترة حكمه، من أجل إحداث التغييرات السياسية الكبيرة التي من أجلها تم انتخابه رئيساً للوزراء.

لقد انقضى أكثر من نصف الفترة الحرجة التي يرى

حركة حماس تجرى تجارب بالأسلحة الكيماوية

وانفجرت كانت تحتوي على بقايا مادة كيماوية. وأضافت المجلة أن هذه المادة كانت غير مضرّة. وعلى الرغم من ذلك فإن الخبراء يشعرون بالخوف من أن تحاول حركة حماس تنفيذ عمليات ارهابية من خلال استخدام الاسلحة الكيماوية.

أعرب الخبراء الامريكيون والإسرائيليون في مجال مكافحة الارهاب عن مخاوفهم من أن تكون حركة حماس مشغولة في إجراء تجارب على استخدام الاسلحة الكيماوية.

فقد نشرت مجلة يو إس نيوز في عددها الجديد أن شظايا الشحنة الناسفة التي زرعتها حركة حماس

هآرتس

٢٠٠٠-٣-٦

افرايم يعر وتمر هيرمان

مقياس سلام شهر فبراير

الشهر انخفاضا ملموسا في "مقاييس الثقة" في السلام مقارنة بمقياس شهر يناير، ومن هنا فبينما قدرت نسبة من آمنوا خلال شهر يناير بإمكانية التوصل إلى سلام مع العالم العربي بـ ٤٤.١٪ فقد بلغت خلال شهر فبراير ٣٧.٢٪ وانخفضت أيضا نسبة الثقة في مسيرة أوسلو من ٤٣.٩٪ إلى ٣٢.١٪، وفي المفاوضات مع سوريا من ٤٧.٤٪ إلى ٣٦.٢٪.

وتماشى هذه المعطيات مع تلك الزيادة الملحوظة التي طرأت على نسبة من يؤمنون أن غالبية العرب لا يعترفون بإسرائيل، وأنهم كانوا سيقدمون على إبادة لو كان بوسعهم القيام بهذا الامر. وبلغت نسبة من تبناوا هذا التصور خلال شهر فبراير ٦٩٪ أي أن نسبتهم قريبة للغاية من نسبة من تبناوا هذا التصور خلال شهر فبراير ١٩٩٥، ذلك الشهر الذي وصلت فيه العمليات الفدائية إلى الذروة والذي وصلت فيه بالتالي هذه النسبة إلى ٧٠٪ وفي المقابل فقد كانت هذه النسب خلال أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ تقدر بـ ٦٣٪ و ٦٢٪ و ٦٠٪ على التوالي. وفيما يتعلق برؤية الجمهور على ضوء انتماءاته الحزبية لمواقف العرب تجاه إسرائيل فقد تبين أن هذه الرؤية تنقسم بطابعها السلبي، ولا نستثني من هذا الحكم سوى من يصوتون لصالح حزب ميرتس، فيرى ٩٠٪ ممن يصوتون لصالح حزب المفدال أن نوايا الطرف العربي تجاه إسرائيل تنقسم بنزعة سلبية، ويشاركهم ذات الرأي ٨٣٪ ممن يصوتون لحزب شينوي، و ٧٢٪ ممن يصوتون لحزب الليكود، و ٧١٪ من مصوتي حزب "يسرائيل بعلياه" و ٦٩٪ من مصوتي حزب شاس،

تقل حالة الجمود التي تعترى عملية السلام على المسارين السوري والفلسطيني من ثقة الجمهور في إمكانية التوصل إلى سلام بين إسرائيل والعالم العربي على وجه العموم وبين إسرائيل والفلسطينيين والسوريين على وجه الخصوص. وبالرغم من أن عددا لا بأس به من الجمهور يحمل إسرائيل مسؤولية هذا الجمود إلا أنه يرى أيضا أن الطرف العربي يعد شريكا في المسؤولية. وتتماشى هذه الرؤية مع الرأي السائد الذي مفاده أن غالبية الدول العربية لا تعترف بإسرائيل ومن هنا فإن سياسة الحكومة الاسرائيلية لاتتسم بالتشدد. ومع هذا فترى قطاعات عريضة من الجمهور أنه مازال من الضروري بذل الجهود اللازمة لتحقيق السلام على المسارين السوري والفلسطيني

وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا والحفاظ على أمن المستوطنات الشمالية فقد اتضح أن قلة قليلة فقط من الجمهور ترى أن الحفاظ على أمن المستوطنات الشمالية يرتبط بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا الأمر الذي يؤثر بدوره على مدى استعداد الجمهور لتأييد التوصل إلى اتفاق سلام في مقابل الانسحاب من الجولان. ومع هذا فحينما يتم توضيح أن تحقيق أمن المستوطنات الشمالية يعد مشروطا بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا والانسحاب الشامل من الجولان فإن نسب تأييد التوصل إلى هذا الاتفاق ترتفع على نحو ملحوظ.

وكانت هذه هي نتائج مقياس السلام الذي أجرى في الثامن والعشرين من شهر فبراير. وقد شهد مقياس هذا

و٦١٪ من مصوتي قائمة "يسرائيل ايحاد"، و٤٣٪ من مصوتي حزب ميرتس.

ويمكننا على ضوء هذه الخلفية تفهم أن الجمهور يشعر بأن الطرف العربي يتحمل مسؤولية جمود المفاوضات. وعند سؤال الجمهور عن يتحمل مسؤولية جمود المفاوضات مع الفلسطينيين فقد رأى ١٨٪ من الجمهور أن إسرائيل تتحمل المسؤولية في حين أن ٤٥٪ يرون أن الفلسطينيين يتحملون المسؤولية. وفي المقابل فيرى ٢٨٪ أن الفلسطينيين وإسرائيل يعدان شريكين في المسؤولية. وعند سؤال الجمهور عن يتحمل مسؤولية الجمود على المسار السوري فقد اتضح أن ١٢٪ فقط من الجمهور يحمل إسرائيل مسؤولية الجمود في حين أن ٥٨٪ منه يحمل السوريين مسؤولية الوضع، ويرى ١٩٪ من الجمهور أن إسرائيل وسوريا تتقاسمان المسؤولية.

وترتبط هذه النتيجة كما يبدو بذلك التصور السائد والذي مفاده أن السياسة التي تنتهجها حكومة باراك إزاء مسيرة السلام تتسم بالاعتدال، ويتبنى هذا التصور ٤٣٪ من الجمهور، أو أن السياسة التي تتبعها تتسم بالانتهزامية، ويتبنى هذا التصور ٢٨٪ من الجمهور. ولم ير سوى ١٤٪ من الجمهور أن سياسة باراك تتسم بقدر كبير من التعنت. وكما كان متوقعا فإن مؤيدي الاحزاب اليمينية فقط يرون أن سياسة باراك تتسم بطابعها الانتهزامي فيتبنى ٧١٪ من مؤيدي حزب "يهانوت هتوراه" و٥٢٪ من مؤيدي شاس، و٥٠٪ من مؤيدي الليكود هذه الرؤية. وفي المقابل فيتبنى هذه الرؤية ٢٪ من مؤيدي حزب "يسرائيل باعلياه" و١٤٪ من مؤيدي حزب ميرتس. ومع هذا فمن الواضح أن غالبية مؤيدي الاحزاب اليسارية لا يحملون حكومة باراك مسؤولية حالة الجمود التي تعترى المفاوضات فلا يرى سوى ١١٪ من مؤيدي قائمة "يسرائيل ايحاد" و٢٤٪ من مؤيدي حزب "ميرتس" أن سياسة حكومة باراك تتسم بالتشدد. وفي المقابل فيرى معظم مؤيدي هذين الحزبين أن سياسة حكومة باراك تتسم بالاعتدال.

وقد حرصنا على التعرف على مواقف الجمهور إزاء الخلافات التي تشهدها القيادة السياسية بشأن إذا ما كان من الواجب تفضيل مسار على آخر، وقد تبين من الاستطلاع أن ٤٨٪ من الجمهور يرى أنه من الواجب إجراء المفاوضات على المسارين السوري والفلسطيني وعلى نحو متواز، غير أن ١٨٪ من الجمهور يفضل الاهتمام بالمسار السوري في حين أن ١٥٪ من الجمهور يفضل الاهتمام بالمسار الفلسطيني. وفي المقابل فقد رأى

١٢٪ من الجمهور أنه من الواجب ألا يتم إجراء المفاوضات على أي مسار من المسارين سالف الذكر. ويتبنى هذه الرؤية ٣٦٪ من مؤيدي حزب "هاايحود هلثومي" و٣١٪ من مؤيدي شاس، و٣٠٪ من مؤيدي حزب المفدال، و١٥.٥٪ من مؤيدي حزب الليكود. وفي المقابل فلا يؤيد سوى ٥٪ فقط من مؤيدي قائمة "يسرائيل ايحاد" فكرة وقف المفاوضات.

وقد تبين لنا خلال هذا الشهر أن ٥٥٪ من الجمهور اليهودي يعارض فكرة الانسحاب الشامل من الجولان في مقابل التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع السوريين. ولا يؤيد هذه الفكرة سوى ٢٩٪ فقط من الجمهور. ولم يكن لـ ١٦٪ من الجمهور رأي محدد بشأن هذا الموضوع. ولم تحظ هذه الفكرة بقبول أحد في أوساط مؤيدي حزبي "يسرائيل بيتينو" و"هاايحود هلثومي"، ولم تحظ بقبول سوى ٧٪ من مؤيدي شاس، و٨٪ من مؤيدي حزب "يسرائيل باعلياه" و١٠٪ من مؤيدي حزب المفدال. وفي المقابل فقد أيد هذه الفكرة ٥٢٪ من مؤيدي قائمة "يسرائيل ايحاد" و٥٧٪ من مؤيدي حزب ميرتس.

وعند بحث مدى تأييد الجمهور للاتفاق مع سوريا عند توضيح مدى علاقة مثل هذا الاتفاق بالحفاظ على أمن المستوطنات الشمالية فقد تبين أن نسبة تأييد الجمهور تصل إلى ٤٣٪ في حين أن نسبة المعارضة تصل إلى ٢٩٪، وفي المقابل فتصل نسبة المترددين إلى ١٨٪. وحينما وجهنا إلى الجمهور السؤال التالي "هل توافق على الزعم القائل بأنه من الممكن الحفاظ على أمن الحدود الشمالية في إطار التوصل إلى اتفاق مع سوريا؟" فقد أعرب ٣٧٪ من الجمهور باقتناعه بهذه الامكانية، وفي المقابل فلم يشاركهم ٥٥٪ من الجمهور هذا الرأي. ولم يكن لـ ٨٪ من الجمهور رأي محدد. ويرى ٣٣٪ ممن لا يتفقون مع هذا الرأي أن الاتفاق مع سوريا لن يضمن الامن، كما يرى ٢٢٪ من بينهم أنه من الممكن الحفاظ على الهدوء والامن دون التوصل إلى سلام مع سوريا. وكما يبدو فإن حصول أي اتفاق سلام مع سوريا على تأييد غالبية الجمهور يستلزم اقناعه بأن مثل هذا الاتفاق سيجلب الهدوء إلى المستوطنات الشمالية.

بلغت نقاط مقياس سلام شهر فبراير ٥٥.٩ نقطة في حين أنها قدرت خلال الشهر الماضي بـ ٥٨.٦ نقطة. وبلغت نقاط مقياس أوصلو خلال شهر فبراير ٤٦.٤ نقطة في حين أنها قدرت خلال الشهر الماضي بـ ٥٠ نقطة. وبلغت نقاط مقياس سوريا خلال هذا الشهر ٤٠.٥ نقطة في حين أنها بلغت خلال الشهر الماضي ٤٢.١ نقطة.

لبنان : الصدع الإسرائيلي

٣

هتسوفيه

٢٠٠٠ / ٢ / ٢٩

بقلم: يوسف فريد لاندور

هستيريا

أفعال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. والأكثر من ذلك: أن الأقوال ذاتها حول «الدم بالدم» و ما هو أسوأ أكثر، حول «الطفل بالطفل»، تشير وتهز أي إنسان وأي يهودي في العالم، خاصة وأننا شعب قيل بشأنه في «العهد القديم» (١): «حياتي (حياة الرب) في دمك»، علاوة على أننا شعب نتمرغ في الدماء منذ آلاف السنين.

وقد كتب علينا أن نشترى استقلالنا السياسي بدم أبنائنا، وأن نقيم دولة اليهود بالحروب وبالتضحيات، لذا لا يجدر بنا أن نجعل دم وقتل الأطفال رايتنا وعملنا، أو أن نهدد جيراننا بذلك، كفانا أننا نحارب. كفانا أننا ندافع عن حياتنا وعن وجودنا.

فليس لنا الحق الأخلاقي للتلويح بهذه الكلمات الرهيبة للتأثير، المزعوم، على أعدائنا، ولا يملك أي إنسان حقاً مماثلاً سواء أكان فرداً أم جماعة. وعليه، فإن وزير الخارجية الذي تدفعه غرائزه إلى أن يلوك مصطلحات لغوية مستهلكة مثل «دم الأطفال» لا ينبغي أن يكون مكانه حكومة إسرائيل. وأياً كان تفانيه الكبير لمنصبه، أو ولاؤه لشعبه ولوطنه وجيشه، لا ينبغي له أن يتفوه بمثل هذه «الرؤية الدموية» على مسؤوليته أو مسئولية ناخبيه أو مسئولية رئيسه. وإن كان قد فعل ذلك، وتجاوز «الخط الأحمر» لرود الفعل الطارئة في حالات الطوارئ، فإنه بذلك قضى على نفسه بأنه غير جدير بمنصبه، وإذا كان إنساناً عاقلاً، فليس له أن ينتظر قرار المسئول عنه، بل عليه أن يصدر الحكم على نفسه بنفسه على الفور. وهذا، دون أية علاقة بأسباب تعيينه، كأداة في يد رئيس الوزراء، حيث لا يجوز الخلط هنا بين الأشياء وكفانا هستيرية «دافيد ليفي» في الكنسيت حتى يدرك أنه بعيد جداً عن السياسة العامة

إن تمثيلية وزير الخارجية في «الكنيست»، فيما يتعلق بلبنان، ليست من السياسة في شيء، ولا تعبر عن سياسة حكومة إسرائيل، ولا هي مما تقتضيه الضرورة في أي زمان وأي مكان، ولا ينبغي أن تصدر عن أي إنسان عاقل. إنها الهستيريا بعينها، وعدم السيطرة على الذات، وعدم التعفف ودعوة جامحة للمشاعر الظلامية والخطرة الكامنة في قلب كل إنسان، والتي ينبغي عليه أن يكظمها وأن يستأصلها من داخل منظومة المشاعر والأعصاب. فما بالنا إذا كانت تنتاب وزير خارجية مسئولاً عن العلاقات الخارجية لدولة اليهود.

في مثل هذه الحالة، لا يكفي، أن يدعو رئيس الوزراء إلى الانضباط، أو أن يبدي له ملاحظة أو أن يعنفه، فالضرر الذي ألحقه وزير الخارجية لا صلاح له. إنه يقزم صورة الدولة ويشهد عليها بأنها في عداد الدول التي تسلك مثل هذا السلوك: يوغوسلافيا في البوسنة وألبانيا، وروسيا في الشيشان، وانجلترا في أيرلندا سابقاً. ناهيك عن دول عديدة أخرى في آسيا وفي أفريقيا. إن الجميع يعرفون المشاهد الدموية في لبنان على جانبي الحدود. كما سمع الجميع إعلان رئيس الوزراء عن الرد بإطلاق النيران على التجمعات السكنية التي أطلقت النيران منها صوبنا. حتى هذا الإعلان أثار ردود فعل مختلفة.

كل هذه الأفعال تحدث مع الأسف، انطلاقاً من ضرورة لا مناص منها، ولكن أن يأتي «دافيد ليفي» إلى «الكنيست»، البرلمان الإسرائيلي، ويعلن ما أعلن عنه بشكل هستيري بالغ، فإن ذلك فعلاً مريعاً يلحق ضرراً جسيماً بإسرائيل.

ولا تكمن المشكلة في رد فعل «مبارك»، المشكلة في ردود

لدولة اليهود.

من حقه أن يحتفظ لنفسه بالأفكار التي يتبناها، فليس لدينا رقابة على الآراء والمعتقدات. ولكن عندما يأتي لتطبيقها على الآخرين، فلن نقول له: قف في مكانك، بل سنقول له: دع مكانك لرفيقك الآخر والأفضل منك، والذي

يفهم أكثر منك ما ينبغي أن يقال وما يجب أن يعلن عنه على الملأ، باسم الدولة ومن أجل مصالحها.

(١) الكتاب المقدس لدى اليهود ويشمل «التوراة»، و«الأنبياء»، و«الكتب».

سلوك خائن

هتسوفيه

٢٠٠٠/٢/٢٤

بقلم: شالوم تسوريشيل

عندما سمعنا هنا وهناك انتقاداً، كان ذلك انتقاداً قيل بصوت واحد، انتقاداً متكلفاً ومفتعلاً أكثر منه انتقاداً حقيقياً ومؤثراً.

وفجأة، عندما يتعلق الأمر بنشاط عسكري هدفه الدفاع عن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، ينقض أعضاء «الكنيست» العرب بكل قوتهم لمهاجمة الحكومة وجيش الدفاع الإسرائيلي بصورة لاذعة. فيجلس المرء ويتعجب إن كان هؤلاء حقاً أعضاء «الكنيست» أقسموا من فوق ذات المنصة بأن يحفظوا العهد لدولة إسرائيل.

إن المواطنين العرب سكان دولة إسرائيل يتمتعون بجميع الحقوق التي توفرها الدولة لكل مواطنيها. فلا أعضاء «الكنيست» العرب كامل الحقوق السياسية التي يتمتع بها كل الأعضاء في «الكنيست» الإسرائيلي. وهم يستطيعون التعبير عن أنفسهم كما يرغبون تجاه أي أمر أو موضوع على جدول الأعمال الجماهيري. ولا ينوي أحد تكمين الأقواه، أو منعهم من الإدلاء بالتصريحات حتى في الأمور الأمنية التي تمس الدولة.

مع ذلك، فإننا نتوقع من أعضاء «الكنيست» العرب أن يبدأوا نضجاً سياسياً ومسئولية مطلقة حيال المصالح الوجودية للدولة. أما الإعراب عن عدم الثقة برئيس الوزراء على خلفية الحرب في لبنان، ومهاجمة «جيش الدفاع الإسرائيلي» الذي يحارب عدواً وحشياً، فهو أمر لا يتسق مع المصالح الوجودية للدولة.

ومثل هذا السلوك ليس به بالتأكيد ما يسهم في دفع مصالح السكان العرب في دولة إسرائيل. إنه سلوك استفزازي، والأخطر من كل ذلك أنه يزيد من الاغتراب بين السكان اليهود والسكان العرب في إسرائيل.

وإذا كان أعضاء «الكنيست» العرب يعتبرون أنفسهم، حقاً، رُسل الجمهور العربي في دولة إسرائيل، فمن الأفضل أن يبدأوا مزيداً من المسؤولية تجاه المصالح الوجودية للدولة وأن يتفانوا أكثر في سبيل دفع المصالح الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب في دولة إسرائيل.

لا أعرف إن كانت هناك دولة واحدة في هذا العالم يستطيع فيها أعضاء البرلمان الوقوف على المنصة ومهاجمة حكومتهم بصفاقة لكونها تعمل من أجل الدفاع عن الدولة ومواطنيها.

هذا ما حدث الأسبوع الماضي خلال جلسة «الكنيست». فقد قدم أعضاء «الكنيست» عن الكتل العربية اقتراحات بحجب الثقة عن رئيس الوزراء احتجاجاً على نشاط جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان، ووقف المفاوضات مع سوريا، وكما هو متوقع، فقد أثار تقديم اقتراحات حجب الثقة - في الوقت الذي تتواصل فيه الحرب في لبنان، ويقتل ويصيب «جنود جيش الدفاع» - أثار - سخطاً عارماً في أوساط أعضاء «الكنيست» من الائتلاف الحكومي ومن المعارضة على حد سواء. لقد قال أعضاء «الكنيست» إنه من غير المتصور، مهاجمة الحكومة وجيش الدفاع الإسرائيلي في ذروة الحرب المتواصلة في لبنان، حيث يقتل جنود «جيش الدفاع» بشكل شبه يومي، ويصارع الجنود المصابون الموت في المستشفيات.

لكن كل هذه الاحتجاجات لم تجد، واستغل أعضاء «الكنيست» العرب منصة «الكنيست» مرة أخرى من أجل مهاجمة الحكومة وجيش الدفاع، بشكل لاذع.

وحاولت تنشيط ذاكرتي عسى أن أحصل على إجابة للسؤال: متى انتقد أعضاء الكنيست العرب، إن كان ذلك قد حدث أصلاً، نشاط «حزب الله» ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، و«جيش جنوب لبنان».

ولا أذكر أيضاً أن ثار أعضاء «الكنيست» العرب على الإطلاق ضد العمليات الإرهابية التي وقع ضحيتها مدنيون أبرياء مثلما فعلوا هذا الأسبوع خلال جلسة «الكنيست» حتى عندما انفجرت الحافلات بركابها. لا أذكر أن أعضاء «الكنيست» العرب خرجوا عن طورهم للإعراب عن اشمئزازهم تجاه العمليات التخريبية الخطيرة.

لا أذكر أنهم وجهوا نداءً مؤثراً لزعماء المنظمات الإرهابية كي يكفوا عن الاستمرار في سفك الدماء، حتى

وزير الخارجية المتخبط

والتي يرسلها مواطنون لمكتبه منذ خطاب «طفل مقابل طفل» يثبت أن وزير الخارجية متمسك بتلك المقارنة التي تقشعر لها الأبدان وأنه لا يدرك الآثار الخطيرة التي توجد لهذا التوجه على مكانة الدولة السياسية والأخلاقية.

لقد أودع باراك وزارة الخارجية في ايدي ليقى على الرغم من الإسهام التصويتي (الانتخابي) الضئيل لكتلة «جيش» فقد إعتقد رئيس الوزراء أن مزج ليقى في المسيرة السياسية سوف يساعده على تجنيد تأييد جماهير ليست من أعضاء حزب العمل البارزين في العملية السلمية. وهناك شك في أن يكون هذا الاعتقاد قد تحقق، ففي الشهور الأخيرة اتضح أن تلك المساومة كانت خاطئة، إن ليقى بارز في الأساس في التهديدات ضد الجيران وفي الهجوم على الفلسطينيين، وفي النقد ضد الفاتيكان وباستغلال مكتبه ووزارته في التعيينات السياسية. إن إسهامه في دفع مسيرة السلام ضعيف وأحياناً سلبى ووزنه لدى الرأي العام غير ملموس. والتأييد الوحيد الذي يتسطيع ليقى أن يتفاخر به يحظى به من اليمين المتطرف.

وبالتالي على رئيس الوزراء أن يوضح لوزير الخارجية أن لسياسته ولاسلوبه لا يوجد مكان في حكومته. وأن وزراء حزب العمل وميرتيس لن يتخلوا عن إلزامهم برود الفعل المعارضة للشتائم التي يقولها صاحبهم في الحكومة. إن حكومة تحافظ على القانون والاخلاق وتسعى للسلام، عليها أن تزيل تماماً من على نولة إسرائيل تلك الوصمة (العار) القبيحة لـ «دم مقابل دم، نفس مقابل نفس، طفل مقابل طفل».

إن على باراك تقع المسؤولية والإلتزام بأن يعرض أمام وزير خارجيته الخيار في الرجوع عن أقواله، وإذا لم يمثل لذلك، فيجب على باراك نفسه أن يتحفظ على تلك الأقوال وأن يندد بها.

بعد مرور إسبوعين من اجتماعه بالسفراء العرب والأجانب لكي يرسل بواسطتهم التهديد بأن «أرض لبنان ستحرق» إذا ما أصاب حزب الله مواطني الشمال الإسرائيلي، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي ديقى ليقى من على منصة الكنيست أن حكومة إسرائيل تتبنى سياسة «الدم مقابل الدم، والنفس مقابل النفس، والطفل مقابل الطفل»، وقد أوضح ليقى أن كلامه في الكنيست لم يكن نتيجة لتخبط عاطفى، بل إستخدام مقصود لاسلوب يرغب في أن يستوعبه رجال حزب الله. إن وزير الخارجية دعا في الواقع لخرق القانون الدولي، والذي يقرر بأن النولة التي تصيب أطفالاً بون وجه حق - حتى ولو كان ذلك رداً على ضرر لحق بأطفالها - هي نولة ترتكب جرائم حرب. إننا لم نسمع كلاماً مثل ذلك من قم أى وزير خارجية فى أى حكومة كانت.

إن رئيس الوزراء إيهود باراك لم ينتقض من كلام وزير الخارجية بل أوجد له الذرائع بـ «إعتبارات وإحساس بالمسؤولية» والتي يبيدها ليقى لأمن إسرائيل. إن صمت وسكوت معظم أصحاب ليقى فى الحكومة وفى حزب «إسرائيل واحدة» أضافت أيضاً للإلتطاع الصعب الذى ترك أثره فى المنطقة وفى العالم، بأن كلام وزير الخارجية يعبر عن سياسة إسرائيل ومبادئها الاخلاقية. فقد فسرت سوريا أقوال وزير الخارجية كتأييد ومشاركة مباشرة فى العدوان. وأوضحت الولايات المتحدة، التي تحاول فى هذه الأيام أن تستأنف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ولبنان، أوضحت أن ملاحظات ليقى تثقل على جهودها لتهدئة التوتر فى المنطقة. وبدلاً من تهدئة النفوس وجد الناطقون بلسان وزير الخارجية أن الأصح هو توبيخ المتحدث بلسان وزارة الخارجية واقترحوا على الولايات المتحدة أن توجه النقد لحزب الله، والذي مازال زعماءه ينادون بتدمير إسرائيل. إن تفاخر ليقى ببيانات التأييد

إنها ليست فيتنام

بأشجار عالية شاهقة وبعيدة وذلك لإظهار قوة وإحترام واسعين مثل شخصيات العالم التي رأت وعاشت كل شئ، إن هذه المقارنة ببساطة ليست فى محلها. فمطالب أمريكا فى فيتنام على سبيل المثال تحكمها توجهات معروفة مرتبطة بالدول والمقاطعات التابعة لها وبالطبع يمكن غفرانها. أما بالنسبة لمسألة إنسحاب جيش إسرائيل من لبنان، وهى

ليست هناك أى ضرورة لجيش إسرائيل أن يتعلم الدروس من أمريكا، فعليه أن يخرج من لبنان لكي يصلح خطأ تاريخياً محلى

من خلال اشتعال النقاش فى الموضوع اللبناني، تلقى مرة تلو الأخرى العبارة اللغوية الدارجة «إنها مثل فيتنام» أبداً إنها ليست مثل لبنان. لقد إشتد الإغراء بالإرتباط والتشبث

المسألة التي ترتبط بمصائر نفوس، فإن هذا التوجه يفقد حسنه (لطفه) ويمثل عبئاً ثقيلاً على النقاش العام، ويعرض حياة الإنسان للخطر.

وكما أن إسرائيل ليست أمريكا، كذلك أيضاً فإن لبنان ليست فيتنام، إنها في الأساس حقيقة جغرافية، ولكن أبعادها هي محل للنقاش. لقد حسن التعبير عن هذا الفارق الجندى الجريح «اساف ميطال عندما قال في إذاعة الراديو هذا الاسبوع» إذا لم أخطف هذا البلاء فسوف يتعرض له الأولاد في رياض الأطفال في «أقيقيم» وسوف يخطفه التلاميذ في أوتوبيس بين منارا وميسجاف عام، وسوف يتعرض له النساء والرجال، الشيوخ والأطفال في مرحليوت وفي شلومي، وفي كريات شمونة وفي ماتولاه.

إن القرب الجغرافي بين جبهة القتال الطويلة في الجنوب اللبناني وبين المستوطنات الإسرائيلية على الحدود الدولية، هي ليست فقط معلومة طبوغرافية، بل هي جوهر الفارق بين إسرائيل الصغيرة والمزدحمة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية العملاقة التي أرسلت جنودها بعيداً عن منازلهم بألاف الكيلو مترات ليحاولوا وليفرضوا حكمهم الرائع والأكثر صدقاً، وليلموا في الأساس مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية، وزبت امريكا جنودها في حرب ليس بها فرص نجاح أمام جيش عصابات مفعم بالحافز ومخضرم في المنطقة التي هي بيته وملعبه.

إن تعامل جيش، مهما كانت كفاعته وقدراته القتالية، ضد وحدات حرب عصابات صغيرة وسريعة، تحارب في شقوق الصخور التي بأرضها، ربما تكون هذه هي نقطة الشبه الوحيدة بين الحالتين، أما من أي جهة أخرى فلا يوجد أي وجهه شبه، سواء في الواقع الذي أدخل جيش إسرائيل

لبنان، بكل السذاجة وقصر الرؤية المتعجلة والتي كانت قبل الـ ١٨ عاماً للعينة، ولا في جنول الأعمال اليومية الذي يربط جنود جيش إسرائيل في حرب مستحيلة، ولا في التأثير الموجود للمخاطر القائمة، وذلك التأثير على حياة النولة.

إن قصص الناس تعلمنا اليوم أن نتذكر دور الإعلام في إخراج الجنود الامريكان من فيتنام. لقد ارتفعت وسائل الاعلام وقت تلك الحرب درجة لأعلى، وكاميرات التلفزيون ولعبت ومازالت تلعب دوراً في تصغير العالم الكبير إلى ابعاد القرية. ولكننا مازلنا قرية صغيرة، حتى مزدحم ومحلي. فإن أمهات الاولاد المرسلون للبنان هم جيراننا، صديقاتنا، أبناء جيلنا، وأباؤهم كانوا معنا في الجيش ونقابلهم اليوم في العمل، على الطريق، وفي الطابور بدور السينما، فأبناؤهم هم أبناؤنا.

من هذه الناحية، فإن الحزن أعمق، وأكثر ألماً، وأكثر قسوة إن إسرائيل ليست أمريكا، والطرف الثاني في تلك العملة الصغيرة هو أن لبنان ليست فيتنام، فهي توجد على حدود منازل المواطنين الإسرائيليين الذين لهم حق متمثل ومتساو في الحياة الهادئة والأمنة مثل أولئك الذين يسكنون في أماكن أخرى بنفس الدولة الصغيرة والمزدحمة. إن جيش إسرائيل يجب ان يخرج من لبنان ليس بسبب أن لبنان هي مثل فيتنام، بل إن وجودنا في لبنان هو خطأ سابق يثبت تماماً أن خطأ في التقدير لا يمكن إصلاحه بزخطار إضافية بل بتحول تام، بحل سياسي، إن جيش إسرائيل يجب ان يخرج من لبنان لأننا دولة صغيرة ومترهلة الأعصاب، والتي تغير نسيجها الاجتماعي، والتي تغير نظام حياتها، وأن قدرتها على الصمود آخذة في الزوال، إن الزعامة يتم قياسها بالقدرة على تقدير وتقييم تلك التغيرات والرد عليها.

انسحاب نعم .. هروب لا

معاريف ١٤ / ٢ / ٢٠٠٠

بقلم: موشيه جاك

لبنان، وبينما نحن مشغولون بالجدل حول الماضي، فإن هناك حل مستقبلي يلوح في الأفق ألا وهو الانسحاب الكامل من جنوب لبنان من خلال التوصل إلى اتفاق مع سوريا. ولا يجب أن نلتفت بأي حال من الاحوال إلى إدعاء الأسد من أن سوريا ليست مسئولة عن حفظ السلام على الحدود بين لبنان وإسرائيل حتى في مقابل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الجولان.

إن تصريح وزير الخارجية السوري بأن دمشق تستطيع أن تستمر في العيش وأن تتقدم حتى بدون تحقيق السلام مع إسرائيل، ولذلك فإنها لن توافق على أي وجود إسرائيلي في الجولان - يؤكد الرأي القائل أن الأسد مازال بعيداً عن الاتفاق مع إسرائيل. وعلى الرغم من أنه يحافظ على الهدوء

إن التدخل العسكري الإسرائيلي في لبنان يوشك على الانتهاء، ومن المعروف أن نهاية السباق ترتبط بإيران - بصواريخ تاو التي نقلتها الطائرات الإيرانية إلى حزب الله من أجل إطلاقها على مواقع جيش الدفاع في لبنان. ولكن هناك قليلين هم الذين يتصورون أن نقطة الانطلاق في عام ١٩٥٨ ترتبط بإيران أيضاً. فقد وصلت طائرة إيرانية إلى أحد المطارات العسكرية في إسرائيل وحسب طلب الشاه تم شحن هذه الطائرة بكثير من الأسلحة التي سقطت غنيمة في أيدي إسرائيل من انتاج الاتحاد السوفيتي، وكانت إسرائيل قد استولت على هذه الأسلحة في حرب سيناء وذلك لنقلها إلى كميل شمعون في لبنان والذي يحارب التفغل السوري. وحتى الآن لم نوضح كيف تطور التدخل الإسرائيلي في

في حدود الجولان منذ اتفاقية فصل القوات في عام ١٩٧٤ إلا أن هذا الهدوء استمر بفضل المنطقة العازلة التي أقامها جنود الأمم المتحدة، وأما في حدود لبنان فإن حزب الله منتشر على مقربة من حدود إسرائيل.

ولذلك لا يجب أن نربط الاتفاق المسبق مع سوريا بإعادة الانتشار على الحدود الشمالية. ومن الضروري تحسين المواقع واستبدال مواقع كركوم ويكينتكون ببرحي هاجليل حتى بدون التوصل إلى اتفاق مع سوريا. والظروف المتغيرة تستوجب إحداث تغييرات تكتيكية في أسلوب محاربة الإرهاب مثلما أن تناقص عدد العمليات التي يقوم بها جيش الدفاع عبر المنطقة الأمنية قد قلل من عدد الضحايا، كذلك فإنه ليس من المستبعد أن يؤدي نقل مركز الثقل من المنطقة الأمنية إلى الحدود، إلى تقليل عدد الضحايا. ولكن كل ذلك بشرط ألا يقولوا في بيروت أو في طرقات بعلبك أن اليهود قد تراجعوا أمام المقاتلين الشيعة وهربوا فرعاً من أرض لبنان. وهذا التفسير سوف يتسبب في المزيد من أراقة الدماء ويدعو حزب الله إلى ضرب ذيل الجيش المنسحب، الأمر الذي يضطر جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الرد بالنيران عبر الحدود. كما أن أي تراجع في صورة إسرائيل القوية يساعد على اقتراب موعد الحرب.

إن الانسحاب من لبنان ليس بمثابة رأى على الرغم من أنه مصحوب بالدموع التي تنزل من عيون الأسر التلكي ولذلك لا يكفي أن ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان، بل يجب أن نضمن ألا يتحرك ميدان المعركة اللبناني في اتجاه الجنوب. ومن الممكن نقل الموقع جهة الجنوب وإلى داخل

مناطق الجليل. وليس هناك ضمان على أن الحدود الدولية ستكون هي حدود ممارسة الإرهاب من جانب حزب الله. وليس من المؤكد أن يتخلص جيش الدفاع من ضرورة مطاردة الإرهابيين عبر الحدود ولكن الفارق سوف يبرز فقط في النقطة التي ستنتقل منها الوحدة المقاتلة سواء من الموقع في لبنان أو من المعسكر في إسرائيل.

أن صواريخ تاو التي تسلت من الفتحات في الحوائط الخرسانية للمواقع قد أحدثت ثقوباً أيضاً في السترة الواقية للجماهير الإسرائيلية وقد قوضت هذه الصواريخ أسطورة المجتمع الذي يحمي نفسه من الإرهاب.

ومن خلال الثقوب في السترة الواقية تسلس الشعور بأن جيش الدفاع الإسرائيلي غير قادر على التغلب على العمليات التي تقوم بها هذه العصابات. والبكاء أو الانهزامية يمكن أن يتسببا في تعريض إعادة الانتشار على الحدود للخطر. وهذا الكلام يساعد على إثارة الوهم بين صفوف حزب الله وأنه قادر على تحدي إسرائيل حتى بعد انسحابها إلى الحدود الدولية. وهذا التحدي سيستوجب من جيش الدفاع أن يرد بقوة عبر الحدود أيضاً.

إن الامهات والآباء التلكالي، من حقهم أن يصرخوا بصوت عال في لحظة حزنهم مطالبين بعودة جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان ولكن الساسة لن يفعلوا ذلك حيث أنهم يجب أن يتوخوا الحذر في تصريحاتهم وعدم إثارة انطباع بأن جيش الدفاع هرب فرعاً من لبنان تحت ضغط حزب الله، حيث أن هذا الانطباع يشكل خطراً على السلام وفي نهاية الأمر سيؤدي إلى مزيد من أراقة الدماء.

هتسوفيه ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٠

بقلم: يوسف فريد لندر

المهانون

مختلف كثيراً إلى الأسوأ، عما هو اليوم، وإذا كنا نريد المزيد من الشواهد - فلدينا الكثير: الحرب المصرية في اليمن في عهد عبد الناصر التي تضمنت استخدام الغاز، وعلاقات ناصر والاسد من أجل إقامة وحدة والتي انتهت بسرعة. العلاقات الإيرانية - العربية والعلاقات الإيرانية - السورية - والعلاقات التركية - السورية - والحرب بين العراق والكويت. كم ينبغي أيضاً النظر إلى أفريقيا المحررة والمذابح الإسلامية المتبادلة كما نرى في آسيا أموراً مماثلة. وعلى هذا الأساس هل يوجد ما يسمى بالتضامن الإسلامي أو العربي؟

إن رحلة مبارك إلى بيروت وتصريحاته حول أهمية حزب الله، لا تدل على التضامن، بل على رغبة مصر في لعب دور أهم دولة في المنطقة مثلما تطلعت إلى ذلك في عهد عبد الناصر. يحتمل إنه مثلما أن عبد الناصر وصلاح الدين هما بطلا الاحلام الامبريالية للأسد. هكذا يحلم كل زعيم

يفسر البروفيسور ايتمار رابينوفيتش الذي أدار في عهد رابين المفاوضات مع السوريين ويعتبر خبيراً في هذا المجال، يفسر احساس «الاهانة لدى جيراننا العرب» بأنهم يرون لبنان كساحة تهن فيها إسرائيل العالم العربي، لأنها تتمتع بالتفوق العسكري والسياسي، لذلك فإن لبنان، هي الاختبار والمحك، وبالتالي يجب أن يثبت العالم العربي فيه قوة صموده.

وهنا يبرز السؤال: هل التضامن العربي النولي، قوى جداً، عندما تعاقب إسرائيل لبنان بسبب أخطاء حزب الله، يشعرون بالآلم في مصر وسوريا والأردن والفلسطينيين، ألا يكفي تذكر اغتيال عبد الله والسادات ورئيس الوزراء الأردني في القاهرة والمزيد من سفك الدماء السياسي بسبب العلاقة مع إسرائيل، من أجل أن نعرف القيمة الحقيقية لهذا التضامن؟

لو كان التضامن العربي قائماً فعلاً، لكان وضع إسرائيل

عربي، بالامبراطورية الإسلامية الكبرى في العصور الوسطى. هل الاحلام ممنوعة؟ ليس هناك وضع اذلال بين اسرائيل والعرب. هناك حالة حرب، وانتصارات وهزائم. ليست إسرائيل هي التي تهينهم وليسوا هم الذين يهينوننا حتى وهم يطلقون علينا - النازيون.

يوضح البروفيسور رينوفيتش انه عندما تقارنا سوريا بالنازيين فإنها تقصد ليس فقط اهانتنا، بل تهين الولايات المتحدة ايضا. وذلك (لان السوريين لا يحبون عدد اليهود الكبير في إدارة كليتون. إنهم يريدون بشكل قوى. انهم يشعرون بالتضرر ويختارون صورة المتضرر للغاية). لقد

تحولت الرغبة في إهانة الامريكيين وإهانتنا إلى رغبة لدى سوريا وبول عربية أخرى، عندما لا يوجد انتصار وتتحرك عجلة السلام ببطء خطوة واحدة إلى الأمام واشتتين إلى الورا، وأصبحت ارض مباحة تسيطر عليها إيران وسوريا، لا يستطيع العرب الزعم بأنهم يهينونهم بالعكس - انهم هم فرسان الاهانة الاجتماعية والسياسية عندما فعل بهم الاتحاد السوفيتي الشيوعي كل ما يريد من اجل مصلحته وأصبحت جميع الدول العربية تقريباً عبيدا له وللكرملين، وأكثر اهانة ألم يلحظوا هذا الازلال. ولكن عندما تقدم امريكا العون والمساعدة بعملية السلام للخروج من المستنقع، آنذاك فقط يشعر العرب بأنهم مهانون.

هذه صورتنا ذات الوجهين

يديعوت احرونوت

٢٠٠٠/٢/٢٧

بقلم: ايتان هابر

في ابتلاعهم وهم على قيد الحياة. ففي مصر والأردن وفي اماكن اخرى على ظهر الكرة الارضية العربية مازال هناك اناس يسألون انفسهم: كيف يمكن ان يحدث ان دولة لا يزيد عدد سكانها عن مليونات معدودة تنتصر علينا في خمس او ست حروب ونحن دول يبلغ عدد سكانها عشرات الملايين وتملك خمسة او ستة جيوش عربية. وكيف ان الناتج الخام للفرد في الدول العربية لا يزيد على ١٧٠٠ دولار في العام، في الوقت الذي يبلغ فيه الناتج الخام للفرد في إسرائيل ١٧ ألف دولار في العام ومنتجات الهاي تيك لديها تغزو العالم وأنها تستقبل في وول ستريت كدولة عظمى.

وأضافت إسرائيل إلى كل ذلك المزيد والمزيد في المؤتمرات المشتركة الأولى مع الدول العربية، في كازابلانكا وعمان وقطر، حيث ظهرنا وكأئنا حكام العالم. وقدمنا مشروعات عملاقة للشرق الأوسط الجديد .. مشروعات تصل تكلفتها إلى المليارات .. وهاي تيك وقطارات طائرات وغواصات برية وأموال لا نهاية لها من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا.

إن لدولة إسرائيل كثير من الخصال الطيبة، ولكن التواضع ليس واحد منها .. والصورة ذات الوجهين التي تبدو فيها في الدول العربية والتي نشأت أيضاً لأسباب تتعلق بنا شخصياً تمنع اجراء أى حوار بيننا وبين العرب. وطالما أن هذه هي الصورة التي نبينها، وسواء كانت سليمة أم غير سليمة، فسوف يستمر رجال الصفوة في القاهرة ودمشق وعمان في البصق علينا وأما نحن فسوف نسارع بهذا البصاق إلى العمل لعلنا نجد فيه شيئاً إيجابياً.

هناك أكثر من يهودي يسأل نفسه وأصدقائه في السنوات الاخيرة: كيف حدث ويحدث ان الصفوة المثقفة في الدول العربية وبين الفلسطينيين تعترض بشدة على احراز تقدم في عملية السلام، وكيف انها تكره اسرائيل وتسعى إلى عدم اقامة أى علاقات معها، هذا في الوقت الذي تقف فيه الصفوة الإسرائيلية في مقدمة معسكر السلام وتدفع الحكومة والرأى العام الى تقديم تنازلات كبيرة في نطاق المفاوضات وتسعى هذه الصفوة وتأمل في اقامة علاقات مع الدول العربية؟

إن هذه الاسئلة تطرح الآن بالذات في الوقت الذي تجلت فيه نوايا إسرائيل لأنها الصراع مع السوريين والفلسطينيين ووضع نهاية لجميع الحروب - ولكن في المقابل نجد ان السوريين والفلسطينيين يلغون الاتهامات على إسرائيل ويجعلون انصار السلام فيها في موقف لا يحسدون عليه. وفي الوقت الذي نستجديهم فيه يخرجون لنا ألسنتهم. ويبدو أن الرد على هذه الاسئلة سهلاً للغاية بل ونجده على مكاتبنا ولا ينقصنا سوى ان نمد يدنا لنأخذه. وبالمنااسبة، فإن الرد يبرز امامنا الفجوة الكبيرة والمتسعة الآن فيما يتصل بمعرفتنا بالعرب ومعرفتهم بنا، وكل طفل إسرائيلي زار متحف اللوفر في باريس مرتين على الاقل ولكنه لا يعرف الحد الأدنى عن جيراننا في مصر أو في الاردن أو حتى عن الفلسطينيين .. والمسافة من قلقليا إلى كفار ساقا ليست ثلاثة كيلو مترات ولكن المسافة تبعد عدة سنوات ضوئية.

ان السبب في كراهية المثقفين العرب يرجع إلى صورتنا البشعة والتي صاحبتنا طوال سنوات جيل. وجارتنا العربية المثقفة تنظر إلينا الآن أيضاً على أننا البعيع الذي يرغب

◆ ترجمات عبرية ◆

إسرائيل/مصر

٤

ملحق جريدة معاريف

٢٠٠٠/٢/٢١

بقلم: موشيه چاك

تهديد مبارك

خلقت إسرائيل انطباعاً مضللاً بأنها أنزلت ضربة قاصمة بلبنان. واستخدم الرئيس المصري ذلك من أجل تعزيز وضعه في العالم العربي.

إنهم لم يجعلوا سكان «كريات شمونا» يستسلمون ولم يحتلوا مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي في جنوب لبنان، لكنهم يتشددون بانتصارهم على إسرائيل في الصراع من أجل استمالة الرأي العام. إن الزعماء العرب يتفاجئون بنجاحهم في إنتزاع الصراع من الولايات المتحدة الأمريكية وإرغامها على إبداء التحفظ حيال أية عملية انتقامية محتملة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي ضد لبنان. ويعزو رئيس مصر لنفسه فضل ردع إسرائيل عن المساس بمراكز البنية التحتية في لبنان. وفي موازاة ذلك يتفنن زعماء «حزب الله» في بث الاضطراب في الجبهة الداخلية بإسرائيل. حقاً، لم يكن في نية إسرائيل - بعد تدمير محطات الكهرباء الثلاث في لبنان - الاستمرار. فالمخاوف من التعرض لمدنيين أبرياء قد صبغت رد فعلها بالاعتدال. وإسرائيل ليست الولايات المتحدة، التي قصفت بلا هوادة في «كوسوفا» ولاهي بروسيا، التي دمرت طائراتها «جروزي» لذا فقد وضعت قيداً على جيش الدفاع الإسرائيلي حتى لا يصيب المدنيين. إلى كل ذلك أضيفت عقبة سياسية: فقد خشي وزير الدفاع من أن يؤدي التصعيد لأعمال العنف إلى الإضرار بفرص استئناف المفاوضات مع سوريا، لكن الرعد والبرق اللذين انطلقا من «القدس» خلقا الانطباع المضلل في العالم، وكأن إسرائيل ستنزل عما قريب ضربة قاصمة بلبنان، هذا الانطباع الخاطي منح الرئيس «مبارك» وضعاً يتفاجر به، من أجل ضمان زعامته في العالم العربي. إنه يعرف قوة إسرائيل

العسكرية، لذا لن يتجاسر على النزال معها في ساحة القتال. لكنه يعرف أيضاً ضعف المجتمع الإسرائيلي الممزق، واثق من قدرته الخارقة على ترويع إسرائيل من تقويض السلام في المنطقة. من أجل ذلك سارع بمهاتفة «باراك» في «القدس» وبتحذيره من تصعيد العنف في لبنان، وكانت تلك هي الإشارة لانطلاق حملة التحريض المصري ضد إسرائيل، حتى تستطيع مصر أن تعزو لنفسها منع العملية التي لم تكن على وشك التنفيذ على الإطلاق. لو أنه كان هناك تخطيط مسبق لعملية انتقامية إسرائيلية، لاقتضت أصول الحذر الخاصة بأمن الميدان، عدم الثرثرة، وعم الإعلان عن تفويض ثلاثة زراء لتحديد موعد تنفيذها وحجمها، ولا عن الوزراء الثلاثة الذين صوتوا ضد التفويض. ولكن لأنه لم تكن هناك نية جادة للقيام بعملية شاملة وموجعة، فقد سمح بالكشف عن تفاصيل وتقديرات. حتى «مبارك» يستطيع أن يفهم أن دولة عرفت كيف تباغت مصر في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، والعراق في السادس من يونيو عام ١٩٨١ (١) لا تتعري وتكشف عن نواياها إلا من أجل تضليل الطرف الثاني.

لذا اختار «مبارك» أن يمتطي بثقة صهوة جواد منع إنزال ضربة قاصمة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي ضد لبنان، دون أن يخاطر بالنزال مع إسرائيل.

وفي أعقاب الحادثة الهاتفية مع «باراك» تم استدعاء سفير إسرائيل من قبل وزير الخارجية المصري، الذي نقل تحذيراً رسمياً إلى إسرائيل، وطار «مبارك» إلى بيروت ونشر تصريحاً مشتركاً مع رئيس لبنان يستنكر عمل إسرائيل ويعترف بشرعية حرب «حزب الله» ضد المحتل الإسرائيلي. في عام ١٩٨٢ حرص «مبارك» ألا يصل إلى مواجهة مع

إسرائيل، على الرغم من غزوها دولة عربية، أما في فبراير ٢٠٠٠، فإن «مبارك» يقف على رأس جبهة عربية ضد إسرائيل، من أجل دفاع مزعوم عن لبنان لقد التزم الصمت عندما زحفت الدبابات الإسرائيلية صوب «بيروت» - أما الآن حيث تتردد إسرائيل وتبدى أقصى ضبط للنفس، فإن مصر تنتهج أسلوباً متطرفاً وهي تتحاز إلى المطلب القائل بأن تشتمل أية تسوية لانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان على بند بإعادة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من لبنان إلى «الجليل».

لقد كانت أجراس التحذير الإسرائيلية لا لزوم لها. فهناك منذ الخمسينيات قرار حكومي يخول ثلاثة وزراء (رئيس الوزراء) وزير الدفاع، ووزير الخارجية بالتصديق على التفاصيل الخاصة بأية عملية انتقامية، حيث كانت الطائرات الإسرائيلية تقصف - بعد كل هجوم على مواقع جيش الدفاع

الإسرائيلي - مواقع «حزب الله» وإذا كان ثمة نية لزيادة الضغط الجوي، فمن الخطر تشغيل أجراس التحذير قبل العمل. وبالأحرى فإن التحذير لا لزوم له، عندما لا توجد نية لتنفيذه. فالصخب يولد استهانة بالتحذير الإسرائيلي الذي يشجع مصر على تحدى إسرائيل في حملة عريض سينة. إن من حق إسرائيل أن تستخدم جميع الوسائل من أجل الدفاع عن نفسها. لكن عليها أن تحذر الدخول في عراق تنقصه التغطية الواجبة. فالتغطية الإعلامية الدرامية لجلسة الحكومة تلهب خيال المتظاهرين المناهضين لأمريكا وتساعد كل من يحاول دق أسفين بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خاصة في الأيام التي تتسارع فيها أسعار النفط في العالم.

(١) تاريخ ضرب المفاعل النووي العراقي - ملاحظة المترجم.

نقد من رئيس مصر

ملحق هآرتس السياسي

٢٠٠٠/٢/٢١

هيئة التحرير

استند نقد مصر ضد إسرائيل في الأيام الأخيرة، وأول أمس خرج الرئيس المصري حسنى مبارك لزيارة أولى في بيروت عند نظيره اللبناني اميل لحود. وبعد لقائهم أصدر الإثنان بياناً مشتركاً مؤداه الإعراب عن التضامن مع تنظيم حزب الله وأنشطة المقاومة الخاصة به للإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وكذلك بالأمس وجه الرئيس مبارك نقداً لاذعاً لإسرائيل بسبب رد فعلها الذى أدى إلى شلل أنظمة نقل الكهرباء لبيروت قبل حوالى إسبوعين، ومعاناة السكان التى نجمت من جراء ذلك.

إن الحرب الدائرة في لبنان ألفت بظلالها الكثيفة على علاقات مصر وإسرائيل منذ بداية حكم مبارك. ومع ذلك وحتى في ذروة الحرب عندما قصف الجيش الإسرائيلي بيروت وعندما قامت الميليشيات بالمدابح في صابرا وشاتيلا، إمتنع مبارك عن قطع العلاقات مع إسرائيل واكتفى بإعادة سفيره الأول سعد مرتضى. وبقي مساعد مرتضى، محمد بسيونى فى تل أبيب وتم ترقيته بعد ذلك لسفير. وقد شددت مصر من وقت لآخر من نقدها ضد إسرائيل مثلما كان يحدث بعد العمليات العسكرية مثل «الحكم والحساب» و«عناقيد الغضب» وقتل المدنيين مثلما حدث فى قصف قرية «قانا» إن تحلى مصر بالسيطرة على أعصابها جدير بكل التقدير، ومع ذلك فيجب الدهشة على قوة النقد المصرى الآن وعلى أن الرئيس مبارك يقف على رأس المنتقدين.

لقد أيقنت إسرائيل للأسف حقيقة أن مرور عقدين من الزمان مع مصر، والتى كانت حقيقة سياسية، لم تخلق منظومة علاقات متبادلة ودافئة بين الشعوب. وحتى الآن

يحرص مبارك على إقامة علاقة وحوار مع رؤساء الدول فى إسرائيل على الرغم من عدا الدوائر العليا المصرية لإسرائيل وللعلاقات معها. إن إسرائيل يمكنها أن تتفهم المصاعب الداخلية لمبارك ولتطلبات مصر كقوة عظمى فى المنطقة، والتى تحول من حين لآخر الحوار مع مصر إلى توبيخ شديد من طرف واحد. ولكن من الصعب فهم النشاط المصرى الغير طبيعى فيما يتعلق بعمليات إسرائيل أمام لبنان وبالذات الآن. إن رئيس الوزراء إيهود باراك، ملتزم بإعلانه أن خروج جيش الدفاع الإسرائيلى من جنوب لبنان سينتهى خلال حوالى أربعة أشهر. إن الشعب فى إسرائيل يميل معظمه لتأييد الخروج من أرض لبنان. إن رد فعل إسرائيل على زيادة نشاط وعمليات حزب الله فى الأسابيع الأخيرة ضد جنودها كان، فى نهاية الأمر، محدوداً فى نطاقه، وكذلك فقرار المجلس الأمنى المصغر لم يعط تصديقاً مسبقاً لأصابة المدنيين - مثلما فسرت ذلك وسائل الإعلام العربية - مثلما أوضح ذلك وزراء فى المجلس المصغر.

إن حكومة إسرائيل تدير مناورة صعبة بالخارج والداخل، حتى لا يتم تصوير الانفصال عن لبنان كهزيمة، تؤدى إلى اشتعال الغضب ضدها من الجيش والشعب ويؤدى لافشال الوصول إلى إتفاق سلام مع سوريا، والذى تسعى إليه أيضاً مصر.

إن تدخل رئيس مصر المفاجئ برهن على الإلتزام لأطراف عربية إضافية للنزاع مع إسرائيل، ولكن لم يكن فيه حكمة كبيرة، من النوع المطلوب للوصول إلى الهدف المشترك لبأراك وللمبارك نفسه.

أصوات الحرب

الآن فصاعداً يجب أن نتوقع تغيير جذري في سياسة مصر .. وهذا التغيير لن يبعدنا فقط عن السلام، بل سوف يعود بنا إلى الوراء، إلى الأيام التي كان يسود فيها السيف في المنطقة والتي قطع فيها هذا السيف غصون الزيتون التي تبشر بالسلام.

كذلك فإن الهجوم الشرس من جانب سوريا يجب أن يضئ الضوء الأحمر في مقر الحكومة في القدس. وهذا الهجوم يبعدنا أيضاً عن الأمل في تحقيق السلام على الرغم من أن كثيرين قد تعلقوا بهذا الأمل وعلى رأسه رئيس الوزراء ايهود باراك. وصرخات الحرب التي تنطلق من دمشق تكشف في حقيقة الأمر عن الوجه الحقيقي لسوريا وهي تجيء من أجل أن تثبت لنا أن السلام مع دمشق بعيد عنا مثل ابتعاد الشرق عن الغرب.

إن الهجوم المعادي لإسرائيل والذي تم التنسيق له بصورة جيدة بين القاهرة ودمشق يثبت صدق ادعاءات بعض العناصر في إسرائيل التي تؤكد أن السلام في الشرق الأوسط هش للغاية وأنه من واجب إسرائيل أن تتصرف بحكمة وأن ترى الأمور على حقيقتها ووفقاً لذلك تحدد خطواتها السياسية والأمنية.

ولا يجب أن نتجاهل الأخطار العسكرية التي تحقق بنا وهي كثيرة للغاية وقوية بل وأقوى من ترانيم السلام الخافتة والتي تنطلق بين الحين والآخر في أنحاء الشرق الأوسط. وإذا كان هناك من يشك في ذلك فإن الرئيس المصري حسني مبارك قد قام ورفع صوته ملوحاً بالحرب ضد إسرائيل وليس هذا فحسب، بل إنه يقف إلى جانب حزب الله والذي يعمل تحت حماية سوريا ضد دولة إسرائيل، ويقول مبارك أنه إذا لم تتسحب إسرائيل إلى الحدود التي كانت قائمة عشية حرب الأيام الستة فلن يتحقق السلام في المنطقة.

وهذا كلام قاطع. وكان الرئيس المصري قد امتنع حتى الآن عن الحديث عن الحدود، وترك الحديث في هذا الأمر للجهات المعنية، في الوقت الذي يتظاهر فيه بلعب دور الوسيط المحايد «الذي يحاول مساعدة الأطراف المتنازعة للتوصل إلى اتفاق سلام بينها».

وفي أعقاب الهجوم العنيف الذي وجهه نحو القدس في نهاية الأسبوع الماضي لم يبق لإسرائيل إلا أن تقول للرئيس المصري أنها من الآن فصاعداً لن تستطيع أن تستعين بخدماته الطيبة من أجل احراز تقدم في عملية السلام في المنطقة. وفي نفس المناسبة الواجب أن تذكره بأن الخطوة التي اتخذها مؤخراً تتناقض مع اتفاق السلام الذي

لقد أطلق الرئيس المصري حسني مبارك ووزير خارجيته عمرو موسى ألسنتهما ضد دولة إسرائيل. فقد وقفا إلى جانب حزب الله وأعلنا أن نشاط رجال هذه المنظمة الإرهابية مشروع وكان حكومة ايهود باراك تمارس الارهاب ضد سوريا ولبنان على حد السواء. وحذر مبارك وموسى من أنه إذا استمرت إسرائيل على هذا النهج فسوف تضطر مصر إلى اتخاذ خطوات صارمة للغاية يمكن أن تضر بعملية السلام. وليس هذا فحسب، حيث انهما لم يكتفيا هذه المرة بالتصريحات فحسب بل أجريا مكالمات تليفونية مع رئيس الوزراء ايهود باراك ووزير الخارجية ليفي من أجل ابلاغهما بخطورة الوضع حسبما يبدو في عيونهما وتقول بعض المصادر المطلعة أن المكالمات التليفونية كانت عنيفة للغاية ولم تعرف إسرائيل مثيلاً لها حتى يومنا هذا.

وكانت التصريحات السورية أكثر عنفاً. حيث اتهم السوريون إسرائيل بارتكاب جرائم في حق الفلسطينيين وأن إسرائيل تعلمت في مدرسة النازية.

وهذه التصريحات التي تصل من القاهرة ودمشق تكشف عن الوجه الحقيقي لحكام مصر وسوريا وهي تبعدنا عن السلام. وفي ظل هذه الظروف لم يتبق لنا إلا أن نستعد من جديد لمواجهة المستقبل حتى لا نجد أنفسنا أمام مفاجأة جديدة في يوم من الأيام يقررون فيه أن يضربونا من تحت الحزام.

وقد علق وزير الخارجية دايفيد ليفي على ذلك قائلاً: «يجب على مبارك أن يوقف حملة التحريض ضد إسرائيل وما ينشر في الصحافة المصرية ويعكس الكراهية لإسرائيل واليهود. إن هذا يلقي بظلال كثيفة على صدق نوايا المصريين تجاه السلام الحقيقي في المنطقة وهناك شك في إمكانية أن يؤثر توجه الوزير ليفي على الجو المعادي لإسرائيل الذي سيطر هذه المرة على مكتب الرئيس المصري، والذي حرص حتى الآن على عدم توجيه هجوم مباشر إلى إسرائيل حيث ترك هذه المهمة لوزير خارجيته والذي لم يتوقف منذ عدة سنوات عن مهاجمة إسرائيل. وحتى الآن حرص الرئيس المصري على التحدث بنبرة معتدلة عن إسرائيل. بل حاول أكثر من مرة أن يوضح أنه لا يجب النظر بعين الاعتبار إلى التصريحات التي يدلي بها وزير الخارجية عمرو موسى على أساس أنها لا تعكس دائماً السياسة الرسمية لمصر».

والآن لا يستطيع الرئيس المصري أن يخفي وراء عباءة وزير الخارجية عمرو موسى وذلك لأنه هو نفسه هاجم إسرائيل بعنف وكذلك صب لجام غضبه على زعمائها .. ومن

وقع بين إسرائيل ومصر. فقد نص هذا الاتفاق صراحة على عدم تدخل مصر في الصراع بين إسرائيل وبين الدول العربية وترك الأطراف المعنية تحل مشاكلها بالطرق السلمية.

وعلى ضوء ما قيل سلفاً فإنه يجب على رئيس وزراء إسرائيل ايهود باراك ان يلفت نظر الرئيس المصري حسنى مبارك إلى حقيقة أن هجماته الشرسة ضد إسرائيل تتناقض مع اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعت في حديقة البيت الأبيض في واشنطن بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بييجن رحمهما الله. ومن الضروري أن تحتج إسرائيل أيضاً لدى مصر بسبب لغة

الحرب التي تتحدث بها مع إسرائيل. ويجب أن نتحدث مع المصريين ونحن مرفوعين الهامة، حيث أن هذا واجب مفروض على زعماء إسرائيل اذا كانوا يرغبون في الحفاظ على أمن وسلام دولة إسرائيل.

ويجب أن نقول للسوريين إنه طالما يتبعون اسلوب استفزازي ويصفوننا بالنازية فإنه ليست لدينا أي رغبة في التفاوض معهم حول اتفاقيات السلام ولكن بعد ان يتراجعوا عن هذه التصريحات العدوانية يمكن ان نجرى معهم مفاوضات حول دفع السلام في المنطقة التي نعيش فيها على أسس سليمة وحقيقية مثلما هو متبع بين الشعوب والدول التي تتطلع إلى السلام.

هآرتس ٢٣/٢/٢٠٠٠

بقلم: تسفى برئيل

مبارك والأسد يقطعان الكوبونات

خرجت صحيفة الأهرام المصرية عن المألوف حتى تصف نجاح زيارة الرئيس مبارك للبنان ليس فقط التصريحات التي أدلى بها كانت في الصميم، «بل كان التوقيت في دقة مذهلة» ثم عرضت الصحيفة نقلاً عن صحف غربية بدءاً بالنيويورك تايمز وانتهاءً بالدبليو تلجراف، ما يبرهن على أهمية الزيارة. وقد نافست الصحافة اللبنانية الصحافة المصرية في وصف الزيارة، وبالطبع لم تطرح حتى تساؤل واحد لماذا حتى موعد هذه الزيارة، وعلى مدى ٤٢ عاماً، لم يحاول أى رئيس مصرى زيارة لبنان. الصحافة كلها مليئة بالاشادة والمديح للزيارة. كتبت الصحف (لقد وعدت مصر أن تساعد لبنان في اصلاح محطات الكهرباء التي اضررت من جراء الغارات الإسرائيلية) ونسوا ذكر أن أول زيارة للمناطق المضارة قام بها وفد إيراني، ثم بعد ذلك وفد فرنسى. ولم تغب الاردن عن الجبهة وطلبت صحفها من مبارك، بأنه مثلما فتح الطريق للبنان، عليه أن يفتح الطريق إلى عودة العراق إلى العالم العربى ولم يسأل احد في الاردن لماذا لم يسافر الملك عبدالله إلى بيروت كى يعبر عن تضامنه ولماذا لم يدعو مبارك رئيس الوزراء الاردنى الذى التقى به قبل وقت قصير من الزيارة التاريخية، حتى ينضم اليه في هذه الرحلة هناك امور يحتفظ بها مبارك لنفسه مثل مهنة القيادة.

إن الزيارة في حد ذاتها اكثر أهمية من مضمون الكلام الذى أدلى به مبارك بجوار الرئيس اللبناني أميل لحود وإذا حكمنا طبقاً لمصادر عربية فإن الامر ليس مجرد لفتة تجاه الشعب اللبناني المضروب، بل خطوة سياسية تشارك فيها سوريا ومصر والسعودية والاردن

بقدر ما . يقول مصدر اردنى (تعيش سوريا مشكلة كبيرة ازاء احتمال أن ينسحب جيش الدفاع من لبنان انها لا تستطيع ان تعلن انها تعارض الانسحاب من جانب واحد وان توقف ايضاً المفاوضات مع إسرائيل، لان هذا هو مضمون القرار ٤٢٥ والانسحاب الإسرائيلى بلا شروط هو جزء من السياسة السورية الدائمة. من جانب ثان الانسحاب من جانب واحد قد يترك مسألة الانسحاب من هضبة الجولان على نار هادئة إلى الابد. لقد غضبت سوريا لان اسرائيل اخذت مبادرة مفاجئة واجبرتها على السير طبقاً للبرنامج الزمنى لإسرائيل. الاكثر من هذا، اكدت سوريا ان الانسحاب من لبنان هو قضية لبنانية داخلية يجب أن تبحثه إسرائيل مع لبنان منفردة. بهذا تمت اخضاع الانسحاب من لبنان لشروطها، لأن لبنان لن توقع على أى ورقة مع إسرائيل قبل أن ترتب سوريا امورها. ولم تثمر هذه الخطوة. فقد قام حزب الله بقتل عدد كبير من الجنود الإسرائيليين في فترة زمنية قصيرة وردت إسرائيل بعنف غير متوقع، واتضح لسوريا أن إسرائيل قد تنسحب مبكراً أكثر مما هو متوقع ايضاً بدون اتفاق. أذن فسوريا في حاجة لما ينقذها من هذا الفخ فقد تفقد الورقة اللبنانية، وقد خرجت إسرائيل من لجنة الاشراف على التفاهم، والاحتمال قائم للانسحاب من جانب واحد، وهضبة الجولان تبتعد، وليس لدى سوريا مبرر للعودة الآن الى شيردزتاون لأن إسرائيل ليست على استعداد للاعلان عن خط الرابع من يونيو كخط انسحاب وهكذا تعود الاوضاع إلى سابق وضعها.

• مفجر إسرائيلي:

يمكن العثور على مخرج من هذا الفخ عن طريق

إخراج لبنان من المسار الإسرائيلي - السوري وتحويلها إلى مشكلة عربية أو حتى دولية. لقد أدركت إسرائيل أنه بدون حل مشكلة هضبة الجولان، لن تستطيع أن تحل المشكلة اللبنانية، بالنسبة لسوريا، لبنان لا يمكن أن تكون مجرد هدفا للغارات الإسرائيلية أو أن تنغمس بيروت في الظلام. بل أن تعود لبنان لتلعب دوراً سياسياً من أجل سوريا.

سوريا وحدها لا تستطيع حمل هذا العبء، وليس لدى لبنان بالطبع الوسائل التي تجعلها مشكلة عربية عامة، لأنها بكونها تابعة لسورية، فإنه أى علاقة سياسية لها مع الدول العربية يجب أن تحصل على موافقة من سوريا، فما بالنا بالخطوات الاستراتيجية.

يقول صحفى لبنانى (لقد أدركت سوريا انها مضطرة لان تثير من جديد اهتمام الولايات المتحدة، حتى تقوم بتحريك إسرائيل، لدى سوريا رأى ثابت حول قدرة الولايات المتحدة على زجر إسرائيل، وهى قدرة ترى سوريا أن الولايات المتحدة لم تستخدمها بما يكفى).

ويبدو أن صحيفة الشعب السورية - المتحدث باسم حزب البعث قد عرضت على الوجه الافضل نجاح الزيارة بالنسبة لسوريا حيث قالت: «لقد عادت حكومة باراك إلى العزلة الخانقة، بينما تبعث الوحدة العربية من جديد .. لا بديل عن التضامن العربى فى مواجهة المشروع الصهيونى». كما كتب الكاتب الشهير سلطان الخطاب بجريدة الراى الاردنية أن (زيارة مبارك قد الفت وضعاً كانت خلاله تواجه كل دولة التحدى الإسرائيلى بمفردها. هذه الزيارة يمكن أن تمهد الطريق الآن إلى مؤتمر قمة نظراً لما حدث فى لبنان، وليس على أساس اتفاق شرم الشيخ).

وحصلت سوريا على ما ارادت - فقد تقدمت لبنان خطوة وهى الآن مشكلة إسرائيلية ليس بسبب حزب الله بل لأنها قضية عربية عامة، ومن هنا فأنها ستقلق الولايات المتحدة أكثر وأكثر. لأن لبنان وهى توصف بانها (مشكلة حزب الله) فهى مشكلة إسرائيلية داخلية، أما لبنان التى أصبحت تحتل رأس اهتمامات الزعماء العرب، فقد أصبحت مشكلة أمريكية، وإذا كان يجب اعطاء دفعة أخرى من أجل تحفيز الولايات المتحدة على العمل، فليس هناك افضل من بعض المظاهرات الصاخبة فى الشوارع ببيروت والتى تدعوا إلى ابعاد سفير الولايات المتحدة عن لبنان وادانة الضعف الأمريكى أمام إسرائيل.

• دعم أمريكى:

وكالعادة فوجئت إسرائيل من رد الفعل هذا، مثلما فوجئت بقرار مبارك بزيارة لبنان وقد غضبت الولايات

المتحدة لأنها أدركت انها قد تكون شريكة رغماً عن انفسها فى سياسة إسرائيلية جامحة وقد هب المتحدث بأسم وزارة الخارجية الامريكية لادانة فكرة مهاجمة القرى اللبنانية وقصف البنية التحتية. ومرة أخرى تم الضغط على إسرائيل كي تعود إلى لجنة المراقبة وبالفعل تقدمت إسرائيل يوم الاحد بأول شكوى بعد عشرة أيام من المقاطعة. وقد رأوا فى سوريا أن هذا يعنى عودة إسرائيل إلى الاطار المعروف.

من الآن أصبحت لبنان قضية أمريكية، وأصبح لدى سوريا دعم أمريكى وليس عربياً فقط، يضمن عدم ضياع لبنان منها ومن هنا لم تعد سوريا تتحمل المسؤولية الجنائية لما يرتكبه حزب الله. وعادت إلى وضعها القديم والمطلوب كوسيط بين إسرائيل وحزب الله، تماماً مثلما تتوسط الولايات المتحدة بين سوريا وحزب الله طبقاً لطلب إسرائيل.

الآن يتبقى فقط قطع الكوبونات فقد قام مبارك بتحصيل رسوم السفر إلى لبنان. فالعظمة وإظهار الزعامة هما شئ واحد. واحتمال أن يوافق الأسد على أن يشارك أخيراً فى قمة عربية تضم الفلسطينيين من أجل رد الجميل لمبارك. هو المكافأة الهامة وسوريا من جانبها ستطلب العوة إلى مائدة المباحثات مع إسرائيل، ومن أجل هذا ستطلب المزيد من الضغط الأمريكى على إسرائيل، من أجل الحصول على صيغة إسرائيلية أكثر ملائمة والا قد تسحب لبنان الولايات المتحدة مرة أخرى إلى ساحة القتال اللبنانية.

وماذا عن حزب الله؟ لأول مرة يكشف امين المنظمة حسن نصر الله، يوم الاثنين الماضى عن نظريته السياسية الجديدة قال إنه لو تم التوقيع على اتفاق، فإن المنظمة ستمارس نشاطاً سياسياً داخل لبنان، وستتصدى بكل قوة للتطبيع - «لن تكون من منتدياتنا منبراً لمتقفيهم ولن تكون اسواقنا منفذا لبضائعهم» - وعن النضال المسلح قال فى الفقرة الاخيرة من الحديث الذى ادلى به لصحيفة الحياة (سندع النضال المسلح من عدمه لعنصر الوقت) انها نفس النظرية التى ادلى بها فاروق الشرع منذ شهر أمام نقابة الادباء العرب، ونفس المبادئ التى تحدث عنها بشار الأسد مع قيادة حزب الله منذ شهر ونصف، حيث قيل خلال اللقاء أن الدور العسكرى لحزب الله سوف يستمر طالما الاحتلال باق.

ويعتقد الصحفى اللبناني (أن هذا الكلام يفرز فقط نتيجة واحدة، وهى أن سوريا لن تسمح لإسرائيل بالانسحاب من جانب واحد بدون اتفاق أو على الأقل بداية تفاوض).

دبلوماسية الزيارات

حوار غير مباشر مع الولايات المتحدة

ذلك العناق الحميم الذي منحه أمس الرئيس مبارك للبنان، إنما جاء كرسالة قاطعة وواضحة لإسرائيل وللولايات المتحدة تقول: إن النول العربية لن تتحمل السياسة الإسرائيلية احادية الجانب ولن تعفى الولايات المتحدة من التزامها تجاه الطرف العربي فى المنطقة، بينما تتصرف إسرائيل كمكسب استراتيجى امريكى وتسمح لنفسها بالعمل داخل دولة عربية كيفما تشاء، فلتدرك الولايات المتحدة أن وضعها فى الشرق الأوسط يتعلق اساساً بالنول العربية.

على مدى ٤٢ عاماً لم يقم رئيس مصرى بزيارة للبنان (آخر مرة كانت عام ١٩٥٨ عندما زار عبد الناصر منطقة الحدود السورية - اللبنانية والتقى بالرئيس اللبناني فؤاد شهاب). ولم يحاول مبارك نفسه أن يزور لبنان وأن يعبر من فوق اراضيها عن التضامن المصرى والعربى معها حتى فى اثناء حرب لبنان أو عندما قام جيش الدفاع بعمليات عسكرية كبيرة فى اراضيها. ان ما اغضب المصريين الآن يتعلق اقل بالعملية الإسرائيلية، والطريقة التى علقت بها الولايات المتحدة أى الصمت الطويل بعد مهاجمة البنية الأساسية فى لبنان، والتردد قبل أن تعلق الادارة الامريكية على توجيه رئيس الاركاز بمهاجمة القرى وعدم الاهتمام بجمود المفاوضات مع الفلسطينيين، والتى تعتبر الشغل الشاغل لمبارك، بدبلوماسية الزيارات يبرر مبارك حوار مع الولايات المتحدة. كذلك التوقيت ليس من باب الصدفة. لقد جاءت الزيارة والبيان الرسمى المشترك لمبارك ونظيره اميل لحود، نظراً لمظاهرات الطلاب فى لبنان ضد الولايات المتحدة المستمرة ثلاثة أيام. وهتافاتهم بطرد السفير الاميركى فى

بيروت وايضا اغلاق محطة C.N.N فى بيروت والتي اتهمت بالتغطية المناصرة لإسرائيل. لقد ادانت جميع النول العربية الغارات الإسرائيلية على لبنان، ومصر التى ترى فى نفسها زعيمة العالم العربى، مطالبة بموقف اكثر حدة، وليس هناك اكثر من الزيارة المصحوبة بالهتافات المعادية للامريكيين.

بالنسبة لإسرائيل الرسالة مختلفة قليلاً. بجانب الرئيس اللبناني، منح مبارك لحزب الله شرعية عربية، وليست فقط لبنانية أو سوريا، فقد قيل (من حق المقاومة أن تحارب الاحتلال) ومن الآن فإن مهاجمة لبنان بسبب حزب الله هو هجوم ضد المحاربين من أجل الحرية من يريد أن يسلب الشرعية من حزب الله - يجب أن يمر عبر القاهرة.

لقد جاءت زيارة مبارك بعد فترة قصيرة من الحوار الذى اجراه مع رئيس الوزراء ايهود باراك، ومحادثته اطول مع رئيس وزراء الاردن عبد الرؤوف الروابدة، فقد حمل الروابدة رسالة من ملك الاردن عبد الله الذى أعلن فيها تأجيل زيارته لإسرائيل بسبب الظروف غير المواتية بعد العدوان الإسرائيلى على لبنان.

وهكذا، إذا كانت دبلوماسية الزيارات أو عدم الزيارات هى اختراع مصرى فإن هناك من يقلدها فى الاردن، يستطيع مبارك أن يعتمد ايضا على أن السياسة الاردنية ستتم مستقبلاً بالتنسيق مع مصر، وفى المرحلة القادمة ينوى الرئيس المصرى اجراء محاولة أخرى لعقد قمة عربية لوضع خط عربى موحد ليس فقط تجاه المفاوضات بين إسرائيل وسوريا والفلسطينيين، بل اساساً لضم الولايات المتحدة إلى نشاط سياسى اكثر كثافة.

وفد حكومى لطلب العفو والمغفرة

يتمتع رئيس الوزراء ايهود براك بحسن الاستماع وعلى الرغم من أنه مثقل بإدارة شئون الدولة، فإنه يجد وقت فراغ للاهتمام بالموسيقى. وهو يتمتع أيضاً بقدرة تحليلية، تحظى بالتقدير بين الحين والحين.

لذا من المدهش أن سمع بين السطور - خلال المحادثة الهاتفية التى أجراها الأسبوع الماضى مع الرئيس المصرى - سمع - إطرأاً حول سياسته تجاه لبنان. من الواضح أنه

سمع ما أراد أن يسمع. لكن انطباعه لم يصمد إلا فترة وجيزة فقط. لقد زار «مبارك» لبنان فى ختام هذا الأسبوع، ومن هناك انطلقت التصريحات المعادية لإسرائيل والأسد لاداعة منذ فترة من الوقت. ومنذ ذلك الحين فصاعداً تدرجت كرة الثلج: الهجوم المنسق لوسائل الإعلام العربية على سياسة حكومة «باراك»، وتسريب الأقاويل بأن «مبارك» ذكر بأنه غير واثق فى «باراك» وخيبة أمله فى مواقف،

والشك في جدية نواياه للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، في الوقت الذي توصف فيه عمليات سلاح الجو في لبنان بأنها وحشية وبأن دتيمير الأهداف المدنية غير مبرر.

فكيف رد إيهود باراك؟ بتشاور واحد مع وزير الخارجية «دافيد ليفي» تم إيفاد كل من «داني ياتوم»، و«ألون فنكس» - اللذين يوصفان بأنهما رئيسا أركانهما - في زيارة إلى «القاهرة» حيث التقيا هناك مع وزير الخارجية «عمرو موسى» وشرحا له سياسة الحكومة تجاه لبنان. وليس من الواضح ما الذي توقعاه وهل اعتقدا حقاً بأنهما سيقنعان وزير الخارجية المصرية، وبواسطة الرئيس المصري، بسلامة نهج إسرائيل إزاء لبنان، وبخطوات التفاوض مع الفلسطينيين في أفضل الأحوال لا تستطيع مصر أن تمنح صلاحية لأي نوع من الإجراءات الإسرائيلية. ولا بالتأكد للحالات الماثلة أمامنا.

أما النتيجة الفعلية فهي اعتذار سريع أمام رئيس مصر، وتوجيه كـ «ريس» (١) للمنطقة، وخلق وضع تطلب فيه إسرائيل صلاحية منه لإجراءاتها السياسية وعملياتها التي تستهدف الدفاع عن العسكريين والمدنيين.

من يبيع غازاً لإسرائيل؟

أدى خوف مصر من أن تشتري إسرائيل غازاً طبيعياً من أقطار عربية أخرى إلى إعلان الرئيس المصري حسني مبارك عن استعداده لاستكمال المفاوضات - التي مضى عليها حوالي سبع سنوات - من أجل إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي المصري. وقد واكب هذا التحول المصري استعداداً لبعث الدفء في المحادثات التي كانت مجمدة منذ سنوات حول دفع العلاقات التجارية بين البلدين. فما هي تلك الأقطار العربية التي تستطيع إسرائيل أن تشتري منها الغاز الطبيعي بدلاً من مصر، الأقطار التي تخشى مصر أن تحتل مكانها في إمداد الغاز لإسرائيل.

إن سوريا هي المرشحة الرئيسية فمعظم الصادرات السورية اليوم، تعتمد على النفط، ففي عام ١٩٦٨ بدأ ضخ النفط بمكيات تجارية في شمال شرق سوريا، وإنتاج النفط السوري أكبر من استهلاكها المحلي، لذا فإنها تقوم بتصدير فائض النفط لديها. ويبلغ حجم صادرات النفط السورية اليوم حوالي ٦٠٪ من إجمالي الصادرات. بيد أن الاكتشافات النفطية السورية الجديدة، تقل بشكل ملموس عن حجم الإنتاج، حتى أنه من المتوقع في غضون اثني عشر عاماً، أن ينخفض احتياطي النفط السوري وأن يتلاشى.

في نفس الوقت، تم اكتشاف خزانات غاز طبيعي في

إن هذا التصرف (إيفاد المسؤولين الإسرائيليين إلى القاهرة) هو بمثابة استمرار للزيارة الأولى التي قام بها «إيهود باراك» لمصر فور انتخابه رئيساً للوزراء.

وتمكن المشكلة في أن رئيس مصر لا يرد الدين «لباراك» بذات العملة، وتفهم النتيجة على أن ذلك نوع من الاستجدا «التوسل» غير الهادف. لقد هاجمت المعارضة - خلال فترة حكم الحكومة السابقة، وفي كل نزاع أو خلافات في الرأي بين الحكومة وبين بعض الزعماء العرب - هاجمت - الحكومة وأخذت جانب العرب. ورئيس الوزراء الحالي يدفع ثمن ذلك. إن إرسال الوفد إلى القاهرة هو جزء من الذهاب إلى «الكانوسا» (٢).

(١) اللفظ كما هو في النص.

(٢) «الكانوسا» اسم يطلق على حصن إيطالي ذهب إليه قيصر ألمانيا «هنريخ الرابع» عام ١٠٧٧ لمقابلة البابا جريجوريوس السابع لاختذ الصفح منه وإلغاء التحريم ضده بسبب كفره «بالكاثوليكية».

هتسوفيه

٢٠٠٠/٢/٢٥

بقلم: يعقوف زيلبربرج

سوريا خلال السنوات الماضية بكميات ملموسة، ووطورت سوريا بنية تحتية لاستغلال الغاز الطبيعي لديها وهي تستخدمه إما في إنتاج الكهرباء أو في الاستخدامات الصناعية الأخرى. ويقدر الخبراء أن سوريا تمتلك خزانات غاز طبيعي لثلاثين عاماً. ومعدل الاكتشافات الجديدة للغاز بها أكبر من الاستهلاك، مما يمكن القول معه بأن خزانات الغاز هذه تستطيع أن توفر الغاز حتى بعد ثلاثين عاماً.

ومثل هذا الوضع، يلزم سوريا بأن تبحث عن عملاء للغاز الطبيعي لديها، عملاء يشكلون على المدى البعيد مصدر دخل للعملة الأجنبية عوضاً عن الدخل من مبيعات النفط، وأول عميل محتمل هو لبنان. فهذه الدولة خاضعة بالفعل لحماية سياسية سورية، فإذا رغبت سوريا في أن تبيعها الغاز الطبيعي، فإن بوسعها أن تفعل ذلك دون أي قيد سياسي.

وإذا ما تم التوقيع على اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل. فإن من شأن إسرائيل أن تكون عميلاً محتملاً لشراء الغاز الطبيعي السوري. ومن المتوقع أن تكون المشتريات الإسرائيلية أكبر بشكل ملموس من اللبنانية وذلك في أعقاب نمو الاقتصاد الإسرائيلي بالمقارنة بلبنان وبدول أخرى في الشرق الأوسط.

وتستطيع سوريا أن تزود إسرائيل بغاز طبيعي بمبلغ قد

يصل حتى ٥٥٢ مليون دولار في العام الواحد.

ومن الممكن بيع الغاز السوري بثمن أرخص بكثير من الغاز المصري. ويرجع السبب الأول في ذلك إلى حقيقة أن مصر تنتج الغاز من آبار بحرية موجودة في دلتا النيل بمنطقة بورسعيد. أما سوريا فتنتج الغاز من آبار برية. وإنتاج الغاز في البر أرخص بما يعادل النصف من إنتاجه من آبار بحرية. أما السبب الثاني الذي من شأنه أن يجعل الغاز السوري أرخص بكثير، فهو حقيقة أن المسافة بين آبار الغاز السورية وبين إسرائيل أقصر بكثير من المسافة بين آبار الغاز المصري وإسرائيل. كذلك، فإن جزءاً من الأنبوب المصري لابد أن يكون أنبوباً بحرياً، في حين أن كل الأنبوب السوري يمكن أن يكون برياً. وإنشاء أنبوب بحري أغلى بحوالي ٥٪، من إنشاء أنبوب بري ويتعلق جزء من سعر الغاز بتكلفة نقله التي تعتمد على طول الأنبوب ومكان مروره.

ومن المعروف أن أحد اعتبارات الرئيس السوري حافظ الأسد لبدء محادثات سلام مع إسرائيل هو وضعه الاقتصادي ورغبته في الحصول على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ومما لا شك فيه أن بيع الغاز لإسرائيل سيخدم سواء مصالح إسرائيل، أو مصالح سوريا، أو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ستحتاج إلى تقديم المساعدات بمبالغ أقل إلى سوريا في أعقاب زيادة دخلها من بيع الغاز لإسرائيل.

أما الدولة الأخرى التي سترغب في بيع غاز لإسرائيل في حالة توقيع اتفاق سلام سوري - إسرائيلي، فهي السعودية، فقد طرأ خلال السنوات العشر الماضية انخفاض حقيقي على دخلها من مبيعات النفط والغاز، واكمه زيادة مستمرة في الإنفاق الجارى.

ومما لا ريب فيه، أن السعودية ستكون على استعداد لبيع منتجات النفط والغاز لإسرائيل في حالة التوصل إلى سلام. فعلى بعد ٥١ كيلو متر جنوبى إيلات يوجد حقل غاز سعودى يطلق عليه اسم «قدين» لا يتوافر مشترون لإنتاجه وسيكون الغاز السعودى أرخص من الغاز المصرى بسبب كونه ينتج فى البر وليس فى البحر.

وبسبب قربة أكثر إلى إسرائيل من حقول الغاز المصرية. واليوم لا توجد علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والسعودية، ولكن لا يوجد سبب لا يجعل السعودية تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة مع إسرائيل عندما يصبح فى الإمكان توقيع اتفاقيات سلام بين إسرائيل وجميع جاراتها. ومن المريح للسعوديين، من عدة نواح سياسية، أن تكون إسرائيل قوية اقتصادياً وأن تبدو كعنصر باعث على الاستقرار فى الشرق الأوسط.

وهناك مصدر محتمل آخر للغاز هو الأردن، التي تربطها بإسرائيل، كما هو معروف اتفاقية سلام، فقد تم فى الآونة الأخيرة اكتشاف ركائز للغاز فى جنوب الأردن، ولم تتضح

بعد القدرة الاقتصادية لحقول الغاز هذه. وكلما اكتشفت تجمعات غاز أخرى، فستتوقف الأردن عن استيراد الغاز من مصر. الأمر الذى سيؤدى إلى وجود مفاوضات غاز لدى مصر، سترغب فى بيعها هى الأخرى إلى إسرائيل، من أجل الحفاظ على مستوى دخل مماثل لما قبل وقف البيع للأردن، ومن المحتمل أن تبدأ الأردن فى تزويد إسرائيل بالغاز كلما تم اكتشاف تجمعات غاز أكبر بها.

وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان ومتى سيتم التوقيع على اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا. مع ذلك فإنه ما لا ريب فيه أنه عندما يصبح ممكناً توقيع مثل هذا الاتفاق، فإن إسرائيل تستطيع شراء الغاز الطبيعى من جاراتها.

ويرى العديد من الخبراء أن على إسرائيل فى مثل هذه الحالة أن تتوسع مصادر الشراء، وذلك بهدف إما تقليل الخطر السياسى المتعلق بعملية الشراء أو من أجل خلق تماثل فى المصالح الاقتصادية بين إسرائيل وبين دول عديدة فى الشرق الأوسط.

وهذا التحليل للأمر ليس بخاف على المصريين، فجل تخوفهم هو أن تشتري إسرائيل الغاز من سوريا، أو السعودية، أو ربما الأردن، وليس منهم، وذلك فى أعقاب حرمانهم اقتصادياً من بيع الغاز.

وهذا هو السبب الذى يدفع مصر إلى الاهتمام بتسريع المفاوضات بينها وبين إسرائيل والتوقيع معها على اتفاقية لإمدادها بالغاز الطبيعى.

وكما أشرنا فى الأسبوع الماضى، فإن مستشرقين كثيرين يعتقدون بأن توقيع اتفاق نهائى لتزويد إسرائيل بالغاز المصرى سيحدث عندما يدرك المصريون إدراكاً واضحاً أن لإسرائيل بدائل أخرى للتزود بالغاز الطبيعى وهناك اعتبار آخر من شأنه أن يدفع المصريين إلى التوقيع على اتفاقية لتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعى، ألا وهو تخوفهم من أن تشيد إسرائيل - دون أن يكون لديها خيار آخر - محطة قوى لإنتاج الكهرباء تعتمد على «المازوت» و«الفحم» وهو سبب يجعل إسرائيل تستغنى لسنوات عديدة عن الحاجة للغاز المصرى.

وهذا هو المجال لإضافة أن خبراء عديدين يعتقدون بأنه عندما يوقع اتفاق لتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعى، فإن مصر ستلتزم به بشكل دقيق، مثلما هى ملتزمة بدقة باتفاقيات تزويد إسرائيل بالنفط، اتفاق ينفذ سواء فى وقت السلم بين إسرائيل وجاراتها، وسواء وقت الحرب بين إسرائيل والدول العربية. ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كان سيتم التوقيع على اتفاقيات لتزويد الغاز بين إسرائيل ومصر، لكن لا شك أن الفرص لذلك أكبر بكثير مما كانت عليه فى الماضى البعيد والقريب. لذا سيكون من المهم متابعة التطورات فى هذا الصدد.

نجم ساطع في سماء مصر

إنذار ورقابة وسيطرة من القيادة المركزية لسلاح الطيران الأمريكي، وقد تسبب اغتيال السادات في عام ١٩٨١ في إرسال حاملات طائرات وقوات أمريكية كبيرة أمام السواحل المصرية، خوفاً من قيام نشاط ليبي معادٍ ضد مصر.

وفي سنة ١٩٨١ بدأت مصر تعمل كقاعدة رئيسية للمناورات «النجم الساطع» والتي في إطارها تم نشر جنود أمريكيين كثيرين في أراضيها. وبمرور السنين انضمت دول أخرى إلى المناورة وساهمت بقوات أو بمراقبين، وفي هذا العام سجل رقم قياسي في عدد الدول التي أرسلت مراقبين إلى المناورة الحربية: بين الدول الثلاث والثلاثين - ضعف عدد المراقبين الذين اشتركوا في المناورة السابقة في ١٩٩٧ - كانت هناك السعودية، عمان، اليمن، البحرين، المغرب، تونس، كازخستان، وأوزبكستان.

وقد استغل وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين الاستجابة الكبيرة من جانب بعض الدول العربية للاشتراك في المناورة وبعث برسالة للعراق وإيران.

فقد قال كوهين: «هناك دولة غير ممثلة هنا، يجب عليها أن تعي ما تعنيه مناورة النجم الساطع. مازال صدام حسين مجرمًا في بلده، كما أعتقد أنه يجب على إيران ألا تحاول الاعتداء على جيرانها بأي وسيلة كانت أو تحاول زعزعة الاستقرار في المنطقة. سوف تكتسب كل دولة من الدول التي تشارك هنا في المناورة القوة والقدرات التي لا يجب الاستهانة بها». كان وزير الدفاع كوهين قد وصل مصر في الثاني والعشرين من نوفمبر وشاهد مع وزير الدفاع المصري الفريق أول حسين طنطاوي ووزير الدفاع البريطاني جفري هون، إحدى المناورات البرية الكبيرة التي شملت إنزالاً برمائياً من البحر.

من الجو، من البحر، من البر، ومن الحاسب:

تكونت مناورة «النجم الساطع» من خمس مراحل رئيسية: بداية نشاط العمليات ونشر القوات، وضع خطة العمليات الهجومية وإجراء مناورة ميدانية كبيرة، تجميع القوات ومغادرة الأراضي المصرية بعد «إعادة خط حدود دولة «جرنيلاند».

بعد مرحلة نصب القوات، التي في إطارها وصلت أيضاً إلى مصر حاملات الطائرات الأمريكية جون كيندي، بدأ قادة المناورة من مختلف الدول العمل المركب المتمثل في تنسيق وتخطيط العمليات التي سيتم التدريب عليها. ولا تقل أهمية الجانب «الإداري» في المناورة وكذلك الجانب الخاص بالإمداد والتموين - الذي تشارك فيه قوات كبيرة جداً من كثير من الدول المشاركة - عن أهمية الجانب الخاص

اشترك أكثر من سبعين ألف جندي من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وتسع دول أخرى في مناورة «النجم الساطع» (Bright Star 1999) التي أجريت من منتصف شهر أكتوبر إلى أوائل شهر نوفمبر. وقد شملت المناورة - التي تعتبر أكبر عملية عسكرية في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج - صد قوة غزو إلى دولة حليفة وإعادة خطوط الحدود الدولية.

كانت الدول المشاركة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تبعث برسالة واضحة للعراق وإيران. ففي العاشر من أكتوبر وصلت إشارة تليفونية عاجلة إلى غرفة العمليات بوزارة الدفاع الأمريكية: قامت قوات معادية من جيش «أورانجلاند» بغزو دولة «جرانيلاند» وستصل خلال بضعة أيام إلى نهر النيل. العلاقات العدائية سائدة بين الدولتين منذ سنوات، وقد بدأ جيش «أورانجلاند» منذ عدة شهور في عبور الحدود لاحتلال طرق وصول إلى نهر النيل.

ولأن «جرنيلاند» دولة صديقة وديمقراطية، فقد قررت دول التحالف الإسراع بالخروج لمساعدتها. إذا كنتم لا تعرفون هاتين الدولتين الجديديتين الواقعتين في منطقة نهر النيل، فالسبب هو أن الأمر هنا مجرد سيناريو لمناورة عسكرية ذات حجم كبير، أجريت في مصر بين العاشر من أكتوبر والثاني من نوفمبر. وقد تعاونت قوات جوية، بحرية، وبرية من الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا، اليونان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، والكويت، تعاونت في «صد» القوة الغازية ضد دولة «جرنيلاند» وذلك في إطار مناورة «النجم الساطع».

وتعد هذه هي المناورة العاشرة التي تجرى في مصر مرة كل سنتين منذ عام ١٩٨١. وهذه المناورات هي جزء من الجهود الأمريكية الرامية إلى توطيد العلاقات العسكرية مع مصر ودول أخرى في الشرق الأوسط لديها قدرات عسكرية ويمكنها المشاركة في تحالفات مستقبلية، مثل الدول الحليفة في حرب الخليج.

المصلحة الأمريكية في المنطقة:

ازدهرت في السنوات الأخيرة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، والتي كانت قد بدأت فور التوقيع على اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩. وهذه العلاقات تشمل الآن بيع أنظمة تسليح متقدمة لمصر وإجراء مناورات مشتركة. وكان النشاط العسكري الأمريكي قد بدأ مع تزايد التوتر في الشرق الأوسط في أعقاب الازمة الإيرانية، في تلك الفترة وصلت مصر طائراتنا

بالعمليات وعن القتال نفسه - بل ربما يتفوق في أهميته. وكان أحد الأهداف الرئيسية لمناورة «النجم الساطع» ١٩٩٩ هو تطوير القدرة على التفاعل والعمل المشترك بين الجيوش.

جرت مرحلة المناورة بالحاسبات الآلية في مركز مبارك العسكري بشمال مصر وقد قام أحد عشر قائداً بتغذية الحاسبات بأوامر عمليات قوات التحالف، حيث قامت الحاسبات بدورها بإظهار رد فعل العدو والإجراء التالي لقوات «جرنيلاند» الدفاعية وقد تم إرسال الأوامر إلى الميدان وقامت القوات البرية بتنفيذها بمساعدة جوية وبحرية وكان أحد أهداف عملية المحاكاة التي تمت عن طريق الحاسبات الآلية هو تجهيز المصريين لاستيعاب منظومة مشابهة وقد دهش القادة المصريون من دقة

منظومة المحاكاة إلى حد أنهم قرروا أن منظومة مصرية مشابهة ستكون جاهزة للعمل قبل مناورة «النجم الساطع» القادمة، التي ستجرى في سنة ٢٠٠١.

خلال الايام الثلاثة التي جرت فيها المناورات الميدانية هاجمت الطائرات المقاتلة «البنيات الأساسية» في دولة «أورانجلاند» بمساعدة طائرات السيطرة E-3 «إيواكس» في نفس الوقت صدت القوات البرية قوات الغزو وأعادتها إلى خط الحدود. وقد انتهت العملية بنجاح، باستثناء مجموعة من الجنود المصريين وجنود الإنزال الأمريكيين، الذين كانوا يمثلون العدو ويتحصنون بالقرب من معسكر مبارك، وفي نهاية الأمر، وفي يوم ١ نوفمبر، أي قبل يوم من تجميع القوات، نجح التحالف في احتلال الجيوب وفي إعادة النظام إلى ما كان عليه.

هآرتس
٢٠٠٠/٢/٢٠
بقلم: اورا كورين

مازالوا في انتظار الضوء الأخضر

الواحد تلو الآخر - عن وضع العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل عندما تنوى القاهرة اظهار صداقة تجاه إسرائيل فإنها تسمح - مبدئياً - لرؤساء الهيئات الاقتصادية بتحديد لقاء مع النظراء الإسرائيليين، وتحديد موعد اللقاء يعتبر قصة في حد ذاته، وعامة إلى أن يعقد اللقاء نفسه تهب مرة أخرى رياح سياسية باردة، ويتأجل اللقاء إلى موعد غير معروف.

وقلة هم رجال الاعمال المصريين الذين اقاموا رغم ذلك علاقات مع إسرائيليين. بعضهم على اتصال بأسرة الزعيم السابق - انور السادات - وبعضهم على مقربة من نظام الحكم الحالي. كلهم حصلوا على موافقة مسبقة من مبارك. وأكثر البارزين بعلاقاتهم في مجال الاعمال في مصر دوف لاوتمان، الذي اقام مصانع دلتا في مصر مع شريك استراتيجي امريكي، شيرلي - ومع مستثمر مصري - وكذلك يوسى ميمان، والذي يقيم عن طريق شركة مرحف وشركائه المصريين معامل التكرير في الاسكندرية وخط انابيب الغاز المصري - الإسرائيلي، والذي سيصل إلى تركيا.

وقد حظيت الشركتان الإسرائيليتان بعلاقات عامة بارزة من جانب رؤساء حكومة إسرائيل والقيادة الأمريكية، والذين وصلوا مباشرة إلى مكتب الرئيس المصري وقد قلل رجال الأعمال المصريين العاديين من علاقاتهم مع إسرائيل. بعضهم يخشى المقاطعة الجماهيرية لو اتضح انهم مرتبطون باعمال مباشرة مع إسرائيل، وبعضهم في انتظار اكتمال عملية السلام وبعضهم يجد صعوبة في التغلب على الشكوك الجذرية تجاه الإسرائيليين ايا كان السبب بعد عشرين عاما من السلام لم يعط النظام المصري بعد الضوء الأخضر الساطع لاقامة علاقات عمل مع إسرائيل.

للحكومة المصرية تقليد طويل في إيجاد علاقة بين العملية السياسية والعملية الاقتصادية في الشرق الأوسط. طبقا للاستراتيجية المصرية، ينبغي على مصر أن تحافظ على تفوقها في الشرق الأوسط، ولذلك عليها أن تهتم بأن يعبر وضع إسرائيل عن «حجمها الحقيقي» على حد قول وزير الخارجية عمرو موسى، أي أن، الهدف المصري هو ألا تفقد مصر في عصر السلام - لصالح إسرائيل - وضعها كقوة كبرى في الشرق الأوسط.

* التراجع في المقاطعة العربية هو مكافأة لإسرائيل:

قول المنظور المصري إن أي تراجع في المقاطعة العربية يعتبر مكافأة لإسرائيل، وطالما انها لم تتخل عن كافة المناطق التي لم تكن في حوزتها قبل ١٩٦٧، فلا يجب منحها هذه المكافأة. وكان الخروج الوحيد عن هذا المنظور في نوفمبر ١٩٩٥، نظراً للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط الذي عقد في الاردن. كان يبدو انذاك في القاهرة ان قطار الاعمال يخترق الحدود بعد أن انطلق في ١٩٩٤ من الدار البيضاء، وانه يسير بسرعة تاركا مصر خلفه. انذاك طالبت باشراكها في المشروعات الاقليمية. ثم اتضح انها قد استغفلت اول فرصة كي توقف هذه المشروعات.

رغم ان الرئيس المصري حسنى مبارك يصف الحكم في بلاده بأنه ديمقراطى إلا أن حجم الديمقراطية يتحدد في مكتبه. مكتب الرئيس يرسم لاجهزة الاعلام المصرية خطوط حمراء، وهذا ما يفهمه رجال الاعمال المصريين الذين يشاركون في لقاءات مع نظرائهم الإسرائيليين وفقا لتوجيهات من المقربين لمبارك.

وهذه اللقاءات هي بشكل عام وليدة اتصالات بين منظمات صناعية أو الغرف التجارية، وتشير التجربة إلى أنها تعبر -

رجل الأعمال المصري شفيق جبر يقول: بعدها كنت متفائلا .. فإنني الآن متفائل حذر

التقيت بـرابين وبيرس وكنت متفائلا. التقيت بنتنياهو في دافوس وشعرت بأنه لم يفهم ما قلته، وما قاله هو لم يكن منطقيا لي. بعدما كنت متفائلا افقت وأنا الآن متفائل حذر. س: لا يمكن دفع العملية الاقتصادية بدون احراز تقدم مواز في العملية السياسية؟

ج: انا واثق من أن العمليتين مثل القدمين لفرد واحد. لا يمكن التقدم بقدم واحدة، بينما الاخرى واقفة في مكانها لسوء الحظ، مازال هناك قلق ومخاوف على جانبي الحدود، وهذه امور يكون من الصعوبة احيانا معالجتها اكثر من المسائل السياسية والاقتصادية. يجب ان تفهموا ان العرب لا يحبون ترفعكم، دائما انتم تتكلمون من أعلى وكأنكم انتم الاعلون وهذا كان واضحا ليس فقط في القيادة السياسية، بل على جميع المستويات مثلا، قال نتنياهو إن اسرائيل تمتلك العلم والثراء، وإن الاختيار امامنا، أما ننضم إليها أو لا. يجب أن يكون الاسلوب مختلفا أي التكافؤ، تستطيع الدول العربية أن تضم تفوقها النسبي إلى التفوق النسبي لإسرائيل. هذا هو المشروع الذي سأرغب في اقامته كرجل اعمال خاص وكشخصية عامة.

س: هل التهرب المصري من اقامة صفقات عمل مع إسرائيل نابع من غياب «ضوء اخضر» من جانب الرئيس المصري حسني مبارك؟

ج: لم الحظ أن الرئيس يلح لرجال الاعمال بالدخول في اعمال مع إسرائيل من عدمه. اعلم بوجود تكهن كهذا وهو وليد اعوام ٩٤ - ١٩٩٥ الذين شهدوا نشاطا كبيرا لرجال الاعمال في الدولتين. وقد خفت هذا النشاط بشكل كبير في فترة حكم بنيامين نتنياهو والتي شهدت تراجعا كبيرا في عملية السلام.

س: تم استئناف المحادثات متعددة الاطراف. بما في ذلك المسار الاقتصادي، وفي المقابل يتم الاعداد للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط (MENA). هل تعتقد أن إسرائيل موضوعية جدا في هذه المحافل؟

ج: لسوء الحظ يبدو لي اننا نكرر سيناريو المؤتمرات والحوارات. هنا يجب ان نتوخى الحذر وان نحترم المشاعر الثقافية المختلفة. اعتقد انه لن يمكن النجاح فورا في مشروعات تتخطى حدود الدول بينما الشرق الأوسط غير متوافق وهناك اعتبارات سياسية مختلفة، يجب البدء بخطوات صغيرة.

يعتبر شفيق جبر شخصية اقتصادية سياسية وشخصية مصرية عامة هامة، وهو يتولى رئاسة المؤتمر الاقتصادي المصري، الذي يضم رجال صناعة ومستوردين، وهو من النشاط في مجال العمل على تقدم الاقتصاد المصري وعلاقاته الإستراتيجية. إضافة إلى عمله العام، يتولى جابر أيضا منصب رئيس ومدير عام مجموعة ارتوك للاستثمارات والتنمية، التي يعمل بها حوالي ألف عامل. وعائد أعمالها يقدر به ٤٤ مليون دولار.

في حديث لصحيفتنا طرح جبر صورة من التشكك المصري الاساسي تجاه إسرائيل والذي يؤثر على برامج وخطط الاعمال.

س: هل صحيح انك قلت لعمره موسى انه يبالغ؟
ج: وزير الخارجية المصري ليس في حاجة إلى نصائح.
س: لماذا لم تزر إسرائيل حتى الآن؟

ج: لقد سمعت الكثير من القصص عن سوء الاستقبال في المطار الإسرائيلي للمصريين، ولذلك فضلت عدم السفر إلى مكان لا ارتاح فيه. هناك اماكن كثيرة في العالم يمكن أن أزورها بدون مضايقات.

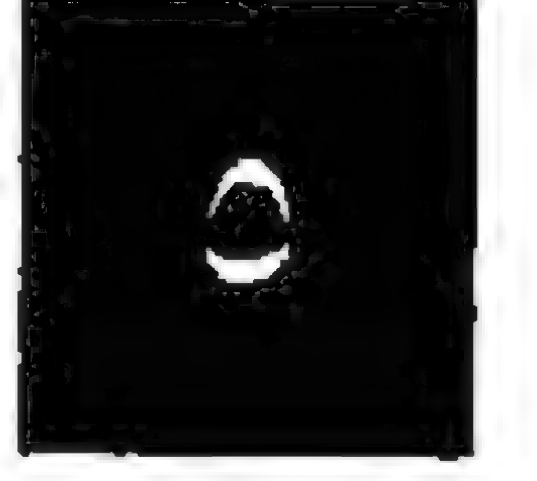
س: انت تشارك تقريبا في جميع لقاءات الاعمال الكبيرة بين رجال اعمال إسرائيليين وعرب، ولم تتعاون بعد مع أي رجل اعمال إسرائيلي؟

ج: لقد اقامت علاقات كثيرة مع زملاء حول استثمارات مشتركة. اعتقد دائما أن أول استثمار لي مع شركة إسرائيلية يجب أن يتم وفقا لمعايير هامة جدا بالنسبة لي: يجب ان يكون هذا الاستثمار في صالح مصر وإسرائيل، وربح وأنا مؤمن بضرورة ان يكون مظهراً طيباً للشعبين لسوء الحظ، اغلب الاتصالات اهتمت اكثر بالجانب المظهري والاقتصادي كان أقل مثلاً محاولات ضمي إلى (صندوق السلام) الذي انشئ بضجة عالية دون ان يكون له غطاء اقتصادي يريد الإسرائيليون ان يصنعوا من الاستثمارات المشتركة قضية سياسية كبيرة، وأنا يجب ان اعود إلى نوى واعرض عليهم المميزات الاقتصادية.

س: يحتمل أن تكون العقوبات السياسية عائقاً أمام عقد صفقات مشتركة مع إسرائيل؟

ج: لا. منذ أن وقعت إسرائيل ومصر على اتفاقية السلام تمت اتصالات كثيرة أغلبها فرص تجارية بعد شهرين من أوصلو اتصلت ببعض الإسرائيليين وكنت على قناعة بأنهم يدركون جوهر المشكلة - أي التسوية مع الفلسطينيين لقد

إسرائيل/شئون داخلية



معاريف (ملحق عساقيم)

٢٠٠٠/٢/١٨

بقلم: يوسى جرينشتين

إصلاح موديل ٢٠٠١

والاختلاف بين الاحتمالين يكمن - كما هو الحال دائماً - في الملعب السياسي.

يهدف هذا الإصلاح إلى خفض الضريبة الحدية وزيادة صاف مرتبات الطبقات المتوسطة، كما يهدف أيضاً إلى زيادة الحافز للعمل والاستثمار. وسوف يقتصر على إجمالي المرتبات التي تتراوح بين عشرة آلاف شيكل إلى ٢١ ألف شيكل.

كم ستبلغ الزيادة في صافي المرتب؟ هذا السؤال ليست له إجابة لأن نسبة الزيادة في صافي المرتب مرهونة بعوامل كثيرة. سيعتمد الإصلاح على مزيج من الغاء بعض الاعفاءات الضريبية مع زيادة في موارد الدولة. وكلما زاد النمو الاقتصادي كلما ارتفع صافي المرتب، لأن النمو نفسه سيزيد موارد الدولة، وسيتيح للجمهور إمكانية دفع ضرائب أقل مع الإبقاء على التسهيلات الضريبية الأخرى.

ولكن إذا استمر الركود الاقتصادي لن ينخفض العبء الضريبي. صحيح أنه سيوضع مبلغ أكبر في خانة صافي المرتب بالقسيمة، إلا أن الجمهور سيضطر في المقابل لدفع ضريبة على الدخل الذي يتمتع حالياً باعفاء ضريبي مثل: أرباح البورصة، مشاريع الادخار، تأجير المساكن، جوائز المراهقات وما إلى غير ذلك. بمعنى آخر: لن يؤدي النمو الاقتصادي إلا إلى نقل الاموال من جيب إلى آخر - أي أنكم ستحصلون على مقابل أكبر عن العمل، وعلى مقابل أقل عن الدخول الأخرى المعفاة حالياً من الضريبة. وفي نهاية الأمر سيرتفع المرتب الصافي للطبقات المتوسطة بمقدار يتراوح بين ٢٠٠ شيكل و ٧٠٠ شيكل شهرياً - وهذا كله مرهون بحجم الإصلاح وبالموارد المالية التي تغطي خفض الضريبة. يأمل وزير المالية في تحقيق الانضباط في نظامنا

صحيح أنهم وعدوكم مرات لا حصر لها بأن يكون هناك إصلاح شامل يقلل من العبء الضريبي ويؤدي إلى زيادة المبلغ الصافي في قسيمة المرتب، وصحيح أيضاً أنه في كل مرة لم تكن نتيجة ذلك إلا زيادة نسبة الضريبة - إلا أنهم الآن يعملون في وزارة المالية أربع وعشرين ساعة يومياً من أجل إجراء إصلاح ضريبي حقيقي. هذا الإصلاح سيقطع طريقاً طويلاً حتى يصل إلى قسيمة المرتب في يناير ٢٠٠١. والصفحة تطرح الآن ثلاثة سيناريوهات محتملة لهذا السر الذي يحتفظون به في وزارة المالية، بل وتتنبأ أيضاً بنتائج كل سيناريو.

في هذا الأسبوع قال لي مدير عام إحدى الشركات الصغيرة وعلى شفتيه ابتسامة مرارة: «كلما سمعت أنهم يتحدثون عن إصلاح في ضريبة الدخل، كلما ساورني القلق. لأننا في النهاية ندفع أكثر. الأفضل ألا نجروا إصلاحاً وألا يبيعوا الوهم لنا».

فعلاً، لقد زاد العبء الضريبي في السنوات الأخيرة، على الرغم من كل التصريحات التي كانت تبشر بزيادة صافي المبلغ في قسيمة المرتب. ورغم كل النوايا الحسنة سيواصل العبء الضريبي ارتفاعه هذا العام ليصل إلى ٤٢٪ من الناتج وذلك بسبب رفع سقف قسط التأمين الوطني وزيادة الضريبة على السولار.

في الوقت الحالي تضع لنا وزارة المالية إصلاحاً جديداً - موديل ٢٠٠١. أما الشكل الذي سيكون عليه هذا الإصلاح، فهو مرهون بالنية الحسنة للسلطة الذين لا ينزعون إلا إلى الاهتمام بأنفسهم وبالمقربين إليهم. وهذا الإصلاح من الممكن أن يحدث ثورة في الاقتصاد الإسرائيلي، ومن الممكن أيضاً أن يتحول إلى تقرير يحفظ في أدراج وزارة المالية.

الضريبي المشوه. ولديه الرغبة في القضاء على مبدأ تفضيل المال على العمل، وفي فرض ضريبة مماثلة على كل الدخل. ولكن من وراء كل إعفاء ضريبي يقف «لوبي» يعارض بشدة إلغاء الإعفاءات وفي الكنيست يقولون وهم يبتسمون ويقصدون كل كلمة: «لن يتكرر الإعفاء المفتوح» واللوبي الاجتماعي سيمنع أي مساس بالامتيازات الاجتماعية. كما ستكون هناك معارضة شديدة من جانب اللوبي النسائي لأي مساس بالامتيازات الممنوحة للنساء العاملات.

من الواضح أن إلغاء التسهيلات الضريبية في سوق المال وفي مشاريع الادخار سيكون أكثر سهولة، ويحظى فرض ضريبة على البورصة بإجماع كبير في الملعب السياسي. وقد أظهرت الدراسة التي أجريناها أن معظم الوزراء وأعضاء الكنيست يؤيدون فرض ضريبة على البورصة وسوق المال. إلا أن الإعفاءات والتسهيلات الأخرى هي بمثابة البقرات المقدسة السميكة التي لن يستطيع أحد الوصول إلى رقبتها ذات الدهن الوفير.

إن «صناعة الإعفاءات» تكلف دافع الضرائب الإسرائيلي أموالاً كثيرة، وتصل قيمة الإعفاءات والتسهيلات الضريبية هذا العام إلى ١٩.١ مليار شيكل، منها ١٦ مليار شيكل في ضرائب الدخل والأموال غير المنقولة و ٣.١ مليار شيكل في فرع ضريبة القيمة المضافة والجمارك.

وإذا أجرينا دراسة متعمقة للإعفاءات الضريبية سيتضح أنها تبلغ عشرة مليارات شيكل في سوق المال، من بينها: ٣.٥ مليار شيكل في صناديق المكافآت، ١.٢ مليار شيكل في البورصة، ٢.٧ مليار شيكل على الفائدة في مشاريع الادخار، ١.٢ مليار شيكل على الفائدة بالشيكال.

وهذه مجرد بداية للقائمة: تسهيلات ضريبية لاستثمارات رأس المال والعاملين بالوردية - ١.٢ مليار شيكل، تسهيلات للشئون الاجتماعية وتوزيع السكان - ثلاثة مليارات شيكل (من ضمن ذلك ١.٨ مليار شيكل في مخصصات الأطفال والشيخوخة و ٦٠٠ مليون شيكل لسكان قرى التنمية الجديدة) وهناك تسهيلات ضريبية للأسرة بمقدار ١.٥ مليار شيكل، وهناك إعفاء ضريبي من أجر السكن ومن المراهنات بثلاثمائة مليون شيكل، وتسهيلات ضريبية على الأموال غير المنقولة بمقدار ٢٨٠ مليون شيكل. ويصل إجمالي التسهيلات الضريبية في فرع الجمارك وضريبة القيمة المضافة إلى حوالي ثلاثة مليارات شيكل، ويدخل ضمن ذلك ١.٩ مليار شيكل معفاة من ضريبة القيمة المضافة على الخضروات والفاكهة والخدمات السياحية.

ستقدم لجنة بن بست (برئاسة آفي بن بست مدير عام وزارة المالية) لوزير المالية في أواخر شهر مارس توصيات مفصلة بشأن إصلاح شامل في الضريبة المباشرة، وتجري مناقشات اللجنة كما لو كانت معركة سرية، وحتى الآن لا تلوح في الأفق مرحلة التوصيات وفي هذا الأسبوع أعلنوا في وزارة المالية إن اللجنة ما تزال في مرحلة المناقشات ولم تصل بعد إلى مرحلة بلورة الاستنتاجات والتوصيات. غير أن الخبراء في القطاع المالي يتوقعون إصلاحاً

نموذجياً مرناً، يتضمن بعض «خطوط الانسحاب» وفقاً لما تقتضيه المعارك المتوقعة في الكنيست.

لقد جاءت التكهانات الخاصة بالدخول على أساس أن نسبة النمو ستبلغ ٣٪ في سنة ٢٠٠٠، ولكن خبراء كثيرين يتحدثون عن نمو تبلغ نسبته من ٤٪ إلى ٥٪، وهو ما يوفر احتياطاً جيداً لتمويل الإصلاح الضريبي. ومن حسابات وزارة المالية يتضح أن كل ١٪ زيادة في النمو تدر على الدولة ١.٥ مليار شيكل.

هذا يعني أنه إذا نما الاقتصاد بنسبة ٥٪ سيكون في الإمكان خفض ضرائب بمقدار ثلاثة مليارات شيكل دون أنه تكون هناك زيادة في العجز بالميزانية، ولكن إذا نما الاقتصاد بنسبة ٣٪ فقط، ستكون هناك ضرورة لإلغاء إعفاءات ضريبية كثيرة كمورد يغطي خفض الضريبة الحدية على العمل.

ونحن نطرح ثلاثة سيناريوهات للإصلاح الضريبي تتضمن فرصة كل سيناريو في الملعب السياسي وكذلك تأثيره على دخل الفرد. ويجدر بنا أن نؤكد أن هذه السيناريوهات خاصة بنا وليست لها أي علاقة بالتوصيات التي ستقدمها لجنة بن بست والفرصة التي وضعناها في كل السيناريوهات هي أن النمو (٤٪) سيساهم بمبلغ ٢ مليار شيكل في السنة لتمويل التخفيضات الضريبية للطبقات المتوسطة. وباقي التمويل سيتحقق من خلال إلغاء بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية.

وكل السيناريوهات تشمل ضريبة على سوق المال وعلى مشاريع الادخار والقنوات المتعاملة بالشيكال كما لن يكون بها مساس بالتسهيلات الضريبية للطبقات الضعيفة التي يندرج تحتها: المسنون، المعوقون، سكان قرى التنمية الجديدة، ومحدودا القدرات.

ويعتقد الخبراء أنه سيكون لازماً على وزير المالية أن يضع نصب عينيه ضرورة تحقيق إصلاح متدرج ومتواضع إذا أراد أن ينجح وتدل «سابقة نئمان» على أنه لا يجب العناد أمام إعفاءات لا أمل في إلغائها. وعلى وزير المالية أن يجهز أوراقه جيداً وأن يطرح على الحكومة والكنيست إصلاحاً متكاملًا وبمعنى أدق: إصلاحاً منطقياً وقابلاً للتنفيذ. ولن يكون الكنيست متساهلاً مع وزير المالية. ولكن إذا أثبت الوزير أن الإصلاح سيؤدي إلى زيادة صافي المرتب، وإلى زيادة العمالة والنمو - فلن يكون في مقدور أحد أن يرفع يده ضد هذا الإصلاح.

السيناريو الأول: الإصلاح الكبير (احتمال ضعيف): وزير المالية يراهن بكل الصندوق ويفشل فشلاً ذريعاً.

يقرر وزير المالية تغيير النظام الضريبي في إسرائيل ودخول التاريخ الاقتصادي كزعيم اقتصادي عملاق.

ويتحمس الوزير للإصلاح الكبير ويراهن بكل الصندوق.

يتضمن هذا السيناريو إلغاء لتسهيلات ضريبية تبلغ قيمتها سبعة مليارات شيكل، كما يتضمن ملياري شيكل يأتیان من خزينة الدولة. وستنخفض الضريبة الحدية من ٥٠٪ إلى ٣٥٪ وسيرتفع صافي الزيادة في المرتب إلى ٧٥٠

شيكل (فى المرتب الإجمالى البالغ ٢٠ ألف شيكل) من الناحية الأخرى سيتم فرض ضريبة ثابتة على أرباح رأس المال فى البورصة وكذلك فائدة حقيقية فى مشاريع الادخار والودائع بالشيكال والقروض قصيرة الأجل.

كما يتضمن هذا السيناريو إلغاء إعفاءات ضريبية أخرى كانت بمثابة نواة صلبة لا يمكن كسرها: نصف نقطة الاستحقاق للنساء العاملات، ضريبة تأجير المساكن وضريبة الدخل الناتج من المراهنات.

غير أن ما يصلح للاقتصاد قد لا يصلح دائماً للسياسة. يجلس وزير المالية مع هيئة قيادة وزارته ومع خبراء ضرائب من خارج الوزارة، ويقوم بإعداد مشروع قانون مفصل لثورته الضريبية وهو يفرض المقترحات التى تدعو لخفض حجم الإصلاح ويقرر السير حتى النهاية.

فى شهر يوليو يتوجه وزير المالية لحضور جلسة الحكومة ويستمع للكلمات الوزراء ويتم تمرير مشروع الإصلاح بأغلبية ضيقة فى الحكومة بمساعدة رئيس الوزراء إيهود باراك.

وفى شهر أكتوبر يتم طرح الإصلاح الكبير للتصديق عليه فى الكنيست وعندئذ تبدأ مسيرة العذاب، يعارض أعضاء الكنيست بشدة إلغاء «إعفاءاتهم» ويهددون بنسف الإصلاح. يدور رجال البنوك حول أبواب لجنة المالىات بالكنيست ويناشدون أعضاء الكنيست بمعارضة فرض ضريبة على البورصة وعلى قنوات الادخار القصيرة. وتقوم زعيمات اللوبي النسائى بمظاهرة ضد إلغاء استحقاق النساء، ويقوم رؤساء مدن التنمية خيمة احتجاج ضد إلغاء التسهيلات الضريبية لسكان مدن التنمية، وتصبح كل منطقة الحكومة والكنيست جبهة واحدة ضد الإصلاح فى ضريبة الدخل.

ويعقد وزير المالية اجتماعاً فى مكتبه بالكنيست لرؤساء الكتل وجماعات الضغط، ويحاول إقناعهم بأن الإصلاح سيحقق نمواً وسيخفض نسبة البطالة لتصبح كمثيلتها فى الغرب. ينصت أعضاء الكنيست بأدب ويقولون «أبداً» ويدرك وزير المالية أنه أخطأ عندما راهن بكل الصندوق، بالضبط مثلما فعل وزير المالية السابق يعقوب نئمان.

فى نوفمبر ٢٠٠٠ يحاول وزير المالية تصغير حجم الإصلاح والقيام بشئ جزئى، إلا أنه يفقد قوة الدفع، ويصبح الأمر كله فى حالة جمود تام. وهكذا تسجل نقطة أخرى سوداء لوزير المالية بعد قضية ضريبة البورصة فى سنة ١٩٩٤.

ما هو الدرس المستفاد؟ أعضاء الكنيست لا يحبون الانقلابات الكبيرة. أنهم يحبون الإجراءات الصغيرة وقطع الخبز الصغيرة المغموسة فى رأسمال سياسى كبير. لذلك يجب على وزير المالية إفراهم شوحط أن يستفيد من الدرس الذى تلقاه وزير المالية السابق يعقوب نئمان، إذا كان يريد دخول التاريخ الاقتصادى كإصلاحى مهم. إذا عمل بأسلوب «ضربة واحدة وينتهى الأمر» فإن مصير الإصلاح لن يختلف عن مصير الكتيبات الموجودة فى «أدراج اللجان» التى علاها الغبار بوزارة المالية.

السيناريو الثانى: الإصلاح الصغير (احتمال كبير) «وزير

المالية يفضل عصفوراً فى اليد عن اثنين فوق الشجرة». يستفيد وزير المالية من تجربة نئمان المريرة ويقرر أن يرضى بالقليل ويقول الوزير لمقريبه «عصفور فى اليد خير من اثنين على الشجرة» وبالتالى يطرح أمام الحكومة مشروعاً متواضعاً ومعقولاً: إصلاح يبلغ خمسة مليارات شيكل ويعتمد على زيادة فى الدخل تبلغ مليارى شيكل وعلى إلغاء لبعض الإعفاءات يبلغ ثلاثة مليارات شيكل.

يدفع وزير المالية الإصلاح بكل قوته، وينجح فى إقناع معظم الوزراء بتأييده. ويتوفر التمويل لخفض الضريبة من الضريبة التى تفرض على البورصة ومن تنفيذ توصيات لجنة برودت (ضريبة بسيطة على مشاريع الادخار وعلى الودائع بالشيكال) ويتم خفض الضريبة الحدية للطبقات المتوسطة من ٥٠٪ إلى ٤٠٪ وترتفع الضريبة الحدية للأغنياء إلى ٥٥٪، لتوفير العدالة الاجتماعية.

وسيتضمن هذا الإصلاح أيضاً فرض ضريبة على أرباح رأس المال فى البورصة، وفرض ضريبة على الفائدة الحقيقية فى البنوك، وسيكون من السهل نسبياً تمريره فى الملعب السياسى.

أما باقى الإعفاءات الأخرى فستبقى كما هى ومعظم الوزراء وأعضاء الكنيست يؤيدون الآن فرض ضريبة على البورصة وسوق المال، ويعتقدون أنه لا يجب التفرقة بين الدخل من العمل والدخل من رأس المال.

وهكذا يتمكن وزير المالية بلباقة من صد الاعتراض البسيط فى الحكومة على مشروع الإصلاح ويتوجه إلى الكنيست وعلى شفثيه ابتسامة عريضة، وفى الكنيست يجتاز المشروع القراءة الأولى، ويصل إلى «غرفة تعذيب» لجنة المالىات. وتعلو الدهشة وجه وزير المالية من حجم التأييد الذى يحظى به مشروعه الإصلاحى. ويبدى بعض أعضاء الكنيست معارضة ضعيفة لفرض ضريبة على البورصة، ويعارض البعض الآخر فرض ضريبة على قنوات الادخار، ولكن بعد ثلاث جلسات طويلة توافق لجنة المالىات على الإصلاح، ويتم طرحه للتصديق النهائى فى الجمعية العمومية للكنيست فى شهر نوفمبر. وتوافق على الإصلاح أغلبية كبيرة من ثمانين عضو كنيست ولا يضاء النور الأحمر إلا من مقاعد الليكود واليمين، وهذا أيضاً لأسباب سياسية فقط.

ونصل إلى يناير ٢٠٠١ وعندما تنظر إلى قسيمة مرتبك ستجد أن هناك زيادة قدرها حوالى ٤٠٠ شيكل فى خانة صافى المرتب. صحيح أنك ستدفع ضريبة على أرباح البورصة وعلى الفائدة فى مشاريع الادخار، ولكنك ستذهب إلى منزلك فى كل شهر وانت تحمل نقوداً أكثر وراضٍ كل الرضا.

ووزير المالية؟ فى هذه المرحلة سيكون نجماً فى كتب الاقتصاد كوزير نجح فى تحقيق الانضباط للنظام الضريبى.

السيناريو الثالث: إصلاح متعدد السنوات (إحتمال متوسط) «وزير المالية يقرر السير ببطء ولكن فى أمان».

لا يتخلى وزير المالية عن حلم الإصلاح الكبير ولكنه ينفذه على ثلاث مراحل. ينفذ الإصلاح - بإجمالي ١٢ مليار شيكل - على مراحل ويتم الانتهاء منه خلال ثلاث سنوات.

سيأتي تمويل خفض الضريبة من نمو الاقتصاد ومن إلغاء بعض الإعفاءات (مناصفة). وسيأتي المال من إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية بمقدار سبعة مليارات شيكل، ومن نمو الاقتصاد بقيمة خمسة مليارات شيكل، وسوف يحقق خفض الضريبة زيادة تدريجية في موارد الدولة، كما أنه عندما تنخفض نسب الضريبة سيهبط الدافع للتهرب الضريبي.

يتوجه وزير المالية إلى الحكومة في يوليو ٢٠٠٠، ويقترح على الوزراء تجزئة الإصلاح على ثلاث شرائح يتحمس باراك

وعلى الفور يؤيد الفكرة. فربما من الأفضل أن تملأ جيوب الناخبين على مراحل وليس دفعة واحدة. وسوف ينظرون إلى هذا العمل بتقدير أكبر. وسوف يوافق الوزراء وسيكون تأييد أعضاء الكنيست كبيراً، فالجميع سيحققون مكسباً سياسياً على مدى ثلاث سنوات متواصلة، ويوجه عام سينتهي هذا الإصلاح قرابة موعد الانتخابات القادمة للكنيست، وسيترك مذاقاً طيباً في جيوب الناخبين.

والنتيجة: سيرتفع صافي المرتب في كل سنة بحوالي ٢٥٠ شيكل، وستصل الزيادة في صافي المرتب إلى ٨٠٠ شيكل في سنة ٢٠٠٠، إلا أن المشكلة الصعبة التي تواجه هذا الإصلاح هي الاستمرارية. قد يبدأ الإصلاح في العام القادم ولكنهم سيجنون المبررات لوقفه.

هتسوفيه ١٧/١/٢٠٠٠

بقلم: موشيه ايشون

انخفض معدل الاسعار وزاد الفقر

نفخر بانخفاض معدل الاسعار في العام المنقضى في الوقت الذي يتزايد فيه الفقر في الدولة، ليس فقط بسبب زيادة اعداد العاطلين (اكثر من مائتي الف) ولكن ايضاً بسبب ارتفاع الاسعار الذي سجل في سلة المواد الغذائية الاساسية مثل الخبز واللبن والخضروات الطازجة وغير ذلك.

وجدير بالذكر انهم اعتادوا في الماضي لفت الانظار لحقيقة ان حساب معدل الاسعار بشكله الحالي لا يلبى احتياجات الفقراء بل إنه يضر بهم اكبر الضرر .. ولذلك فإنهم لا يقدرّون على الشعور بالسعادة بسبب معدل الاسعار المنخفض حتى اذا كان هذا المعدل قد وصل الى الصفر في الشهر الاخير، خاصة وأنه لم يساعدهم على حل مشكلتهم، حيث ان ارتفاع الاسعار بالنسبة للسلع الاساسية التي اشرنا اليها سلفاً هو الذي يحدد مستوى معيشتهم، خاصة اذا كان سعر هذه السلع في ارتفاع مستمر.

وفي ظل هذه الظروف لم يتبق الا ان نطلب ونلح في الطلب على اعادة ترتيب البيت حتى يكون هناك توافق بين حساب معدل الاسعار وبين الواقع وحتى لا يكون هناك مساس بالفقراء بالذات.

وتجدر الاشارة إلى انه قد تم اجراء تعديلات في الماضي تعتبر جوهرية في حساب معدل الاسعار، ومن بين هذه التعديلات الغاء علاوة غلاء المعيشة التي كانت تدفع شهرياً وتقرر ان تدفع مرة كل ثلاثة اشهر. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه التعديلات لم تكن بصفة عامة في صالح العاملين حيث حدث تآكل في اجورهم حتى في الايام التي انخفض فيها معدل التضخم الى الصفر. واذا نظرنا الى البيانات الختامية لعام ١٩٩٩ فسوف نجد انها تشير إلى ارتفاع كبير في اسعار السلع الاساسية على الرغم من انخفاض معدل التضخم، حيث ارتفع سعر هذه السلع بما يتراوح ما بين ٥٪

لقد انخفض معدل الاسعار في شهر ديسمبر إلى الصفر .. هذا ما عرفناه يوم الجمعة الماضي .. عشية يوم السبت، وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدنا في العام الماضي ١٩٩٩ ارتفاعاً معتدلاً للغاية في معدل ارتفاع الاسعار وكانت النسبة لا تزيد عن ١٣٪ ومن اول وهلة يعتبر هذا انجازاً لا بأس به يفخر به كل انسان وليس محافظ بنك إسرائيل فحسب. ولكن في الواقع نجد أن الوضع مختلف فقد انخفض معدل الاسعار بصورة كبيرة جداً، ولكن اذا القينا نظرة فاحصة على الارتفاع والانخفاض وما تمخض عنه من معدل منخفض، سنجد بعض العيوب التي شوهدت الصورة فيما يتصل بغلاء المعيشة.

لقد انخفض معدل الاسعار وعلى الرغم من ذلك فإن السلع الاساسية في سلة الغذاء قد ارتفع سعرها بدرجة كبيرة. فقد ارتفع سعر الخبز على سبيل المثال وكذلك منتجات الالبان وأسعار الخضر والفواكه وارتفع ايضاً سعر الغاز المستخدم في المنازل، ولذلك من الصعب ان نفخر بمعدل الصفر في شهر ديسمبر، هذا في الوقت الذي تشير فيه النسبة العامة لأسعار السلع الاساسية التي تحتويها سلة الغذاء في عام ١٩٩٩ إلى ارتفاع الاسعار، الأمر الذي يتطلب اضافة علاوة غلاء معيشة إلى الأجور من اجل تعويض الجماهير عن ارتفاع الاسعار في العام الماضي.

ولذلك يمكن القول أن الانخفاض المضطرب في معدل الاسعار يستوجب اعادة ترتيب البيت في كل ما يتصل بحساب المعدل، ولا يمكن ان يتصور احد انه عند حساب المعدل يتم ادراج البنود التي تبدو هامة من اول وهلة ولكنها بعيدة عن الاحتياجات الاساسية للرجل العامل الذي يحصل على لقمة العيش من عمل يده ويبذل كل جهد ممكن من اجل ضمان الحد الأدنى للمعيشة لافراد أسرته. ومن الخطأ ان

حتى ١٢٪ ولكن المسؤولين في وزارة المالية لم يلتفتوا إلى ذلك، كذلك فإن المسؤولين في الهستدروت يجدون صعوبة كبيرة في مواجهة هذه المشاكل، وأما سكرتير عام الهستدروت عامير بيرتس الذي استلم هستدروت يضم حوالي مليوني عضو فإنه يسيطر الآن بصعوبة بالغة على حوالي ٢٠٠ ألف عضو فقط، وقد اختفى باقي الأعضاء مع الريح الجديدة التي بدأت تهب في مؤسسات الهستدروت. وعلى الرغم من أن سكرتير عام الهستدروت يحاول الآن استعراض عضلاته إلا أن كل ذلك ليس له أي مغزى الآن، حيث أن وزير المالية يتجاهل الهستدروت ولم يعد رجال الصناعة يتعاملون بجدية مع الجهات التابعة للهستدروت. وقد شهدنا في الفترة الأخيرة التوقيع على العديد من اتفاقيات الأجور الشخصية بدون أي تدخل من الهستدروت. وفي واقع الأمر فإن الطبقة المثقفة بين جماهير العاملين في الدولة تفضل الاتفاقيات الشخصية أو الخاصة مع أصحاب الأعمال على الاتفاقيات التي تتم بواسطة النقابات المهنية.

وفي ظل هذه الظروف فإنه لم يعد هناك من يقلق على الرجل العامل في الدولة، وها نحن نشهد حالة من

«الخصخصة» في العلاقات بين العمل والعمال. والآن يوجد عدد كبير من العمال يشعرون بالرضا نتيجة لذلك، ولكن ماذا سيقولون بعد عشر أو عشرين عاماً عندما يبحث صاحب العمل عن عمال أصغر سناً ولن يجد صعوبة في التخلص من كبار السن طبقاً للاتفاقيات الشخصية التي تمنحه تفوقاً كبيراً للغاية. إن العقود الشخصية في قطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة في مجال الهاي تيك وما يحيط به قد ادخلتنا في عهد جديد، الأمر الذي يلزمنا بإعادة دراسة الوضع وترتيب البيت من جديد من أجل حماية العاملين وحقوقهم من استبداد صاحب العمل. ولكن هذا الأمر ليس هيناً.. ومن الصعب مواجهة هذا الأمر في ظل الواقع الجديد الذي نعيش فيه منذ الثورة المعادية للعمال التي قام بها حايم رامون. ولكن مازال في مقدور جماهير العاملين أن ترفع صوتها من أجل الدفاع عن حقوقهم وحتى لا تتآكل أجورهم نتيجة الحسابات الخاطئة لمعدل ارتفاع الأسعار. إن المعدل الأخير الذي جاء معه بأمال بشأن حدوث تطورات اقتصادية يجب أن يلفت نظرنا أيضاً إلى العيوب التي تحيط به والتي تمس أجر العامل بدرجة كبيرة.

ملحق معارف السياسي

٢٠٠٠ / ٢ / ٢٢

بقلم: أوري أفيري

باراك بدون أنياب

أين رئيس الحكومة وأين هاري ترومان، الذي تجرأ بفصل ماك آرثر عندما تصرف الأخير ضد سياسته !

بعد مرور خمس دقائق فقط من بداية عرض مسرحي جديد، قام ناقد أدبي شهير وخرج من الصالة. وفي اليوم التالي كتب عن المسرحية نقداً لاذعاً قاتلاً. فعقب مدير المسرح قائلاً: «هذا ليس منطقياً كان يجب عليه الإنتظار لرؤية المسرحية حتى النهاية!» فأجاب الناقد «لست مضطراً لأكل البيضة كلها لكي أدرك أنها فاسدة».

من المحتمل جداً أنه من غير المنطقي الحكم على إيهود باراك بعد مرور ثمانية أشهر. فما زال باقي له ما يقرب من أربعة أعوام وربما سيفعل بعض المعجزات والعجائب. محتمل. ولكن من المحتمل أيضاً أنه يكفي ثمانية أشهر للوقوف على طبيعته. فكل الشيكات التي وقع عليها عشية صعوده للحكم، والتي حان وقت صرفها، عادت (إرتدت) عن طريق البنك مع عبارة: «بدون رصيد» كلها بدون إستثناء.

فعلى المسار الفلسطيني لم تتقدم الأمور مليمترًا واحداً. فالتكتيك الذي يتبعه باراك يتأرجح بين التجاهل التام وبين المحاولات التي بدون جدوى لفرض الأمور. وكل المواعيد التي قطعها جاءت ومرت. والإنجاز الوحيد، فتح أحد المعابر الأمنية بتأجير خمس سنوات يظهر وكأنه غمضة عين. فإن توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي مستمرة بمعدل يعلو على أعمال تننياهو.

وعلى المسار السوري عادت الأمور إلى نقطة البداية. وعاد أسلوب الحديث العارم والصارخ بين الطرفين كسابق عهده. إن الباب مغلق وباراك ألقى بالفتاح - وهو الإعلان عن إستعداد إسرائيل للجلاء عن هضبة الجولان السورية كلها. وفي لبنان كما هو الحال دائماً فإن باراك يكرر كل الأساليب التي فشلت في أيام سابقه، من شامير وحتى تننياهو. إنه يعد بإخراج الجنود من الفخ، تارة «بتسوية» وتارة أخرى «بدون تسوية».

فلماذا سيكون الإنسحاب ممكناً تنفيذه بحلول السابع من يوليو، بعد مرور عام على حكومته، وليس الآن؟ ربنا وحده يعلم.

وفي المجال الاجتماعي لم يتحقق ولا أي وعد من وعده. لم يحدث أي تقدم، ببساطة لم يحدث شيء مطلقاً.

عندما اقترعت لصالح باراك (وطلبت من الآخرين الإقتراع لصالحه) كان يبدو رجلاً قوياً، نشيطاً، يعرف ماذا يريد وأن له القوة لتحقيق رغبته، حقا عرفت أن هناك فجوة كبيرة بين أفكاره وأفكاره ولكن بدا لي على الأقل أنه سيخطو خطوة واحدة كبيرة. إن خيبة الأمل الأساسية من باراك هي بالذات على النحو التالي:

إنه يظهر كرجل ضعيف. إنه ليس مؤهلاً لإتخاذ قرار والتمسك به تنقصه الشجاعة المطلوبة للزعيم.

هاري ترومان، تاجر صغير أصبح صدفة رئيس الولايات

المتحدة الأمريكية، قام بإقالة البطل القومي، الجنرال ماك آرثر عندما طلب الأخير بصورة علنية أن يدير الحرب في كوريا حسب نظريته. وطار الجنرال المبجل كالصاروخ، أما شاؤول موفاز والذي ليس ماك آرثر فقد ظل في موقعه بعد أن طالب علانية القيادة العليا بأن توسع دائرة الحرب التي لا طائل من ورائها في لبنان.

والسؤال الكبير هو: أين «الحمام» في الحكومة؟ وزراء ميرتس وحمام العمل يختبئون في الأوكار. في جلسات الحكومة يرفعون أيديهم ضد القرارات الهدامة، ولكنهم

يدركون جيداً أن ذلك من قبيل اللفتات الوهمية. فهم يقولون أنه لا يوجد بديل لباراك، ولذلك فممنوع إسقاط الحكومة. هذا صحيح ولكن ماذا يزعجهم في أن يستخدموا قوة الإبتزاز لديهم في الحكومة من أجل تغيير الوضع؟ إن تقصيرهم من الممكن أن يظهر كتقصير سيولد كارثة.

من المحتمل أن يتغير كل هذا في أثناء فترة الرئاسة للحكومة. ياليت. إنني على أية حال على النقيض من ذلك الناقد الأدبي، سوف أظل في القاعة حتى نهاية العرض. فهل لدى خيار آخر؟

معاريف ٢٧/٢/٢٠٠٠

بقلم: ايتان رابين

المرشح الوحيد من جانب باراك لرئاسة الموساد

اللواء احتياط عميرام لفين هو مرشح رئيس الوزراء ايهود باراك الوحيد لرئاسة الموساد.

وكان لفين الذي يشغل منصب مساعد رئيس الوزراء قد ألتقى مؤخراً مع رئيس الوزراء لمناقشة مسألة التعيين. ويقول مصدر مسئول أن رئيس الوزراء لم يعد لفين

بالمصوب صراحة ولكن يبدو أن لفين هو المرشح الوحيد لهذا المنصب حتى الآن.

وكان رئيس الموساد افرايم هاليفي قد اعترض بشدة في بداية الأمر على تعيين لفين في منصب رئيس الموساد ولكن يبدو أنه قد تراجع في الفترة الأخيرة عن اعتراضه هذا بدرجة معينة.

ملحق جريدة «معاريف»

٢٠٠٠/٢/٢١

بقلم: يوسف لبيد

السلام يبدأ من الداخل

جيش الاحتلال «الحريدي» (١) يهدد إسرائيل أكثر من أعدائها من الخارج. لكن «ميرتس» و«إسرائيل واحدة» (٢) يسعيان للتعاون معه.

لم يكن التساؤل هل تصور «ايهود باراك» - السلام أولاً ثم يأتي بعد ذلك حل مشاكل المجتمع - تساؤلاً ينم عن سوء فهم. فقد كان بوسع رئيس الوزراء أن يعزى نفسه - كلما ناطحه اليمين فقط بسبب تلهفه على إرضاء حافظ الأسد - بالقول بأن الأمر لا يعدو ثروة معارضة محبطة. وكان بوسعه - كلما حذر حزب «شينوي» (٣) فقط من بيع الدولة «للحريديم» - أن يرد بأن السلام يساوي بضعة مليارات من «الشيكال» (٤) وكان بوسع رئيس الوزراء - كلما شعر الشباب العلماني فقط بأنهم سذج عندما نكت «باراك» بوعده لهم بتجنيد شباب «اليشيفاه» (٥) - كان بوسعه أن يزعم بأنه يبحث عن «حل خلاق».

لكن «باراك» لا يستطيع إلا أن يلحظ في ذلك أن

أناساً كثيرين ممن انتخبوه يسألون أنفسهم (ويسألونه)، هل السلام مع سوريا لا يستطيع أن ينتظر بضع سنوات أخرى، حتى يتم أولاً ترتيب البيت من الداخل؟ فبدلاً من التعليم المجاني في الجامعات، الذي وعد به «باراك» الطلاب، منحت حكومته ٥٢ مليون «شيكال» لتغطية مديونيات شبكة التعليم التوراتي. وبدلاً من المساعدة الحيوية للثقافة والفن وللإبداع الإسرائيلي، التي وعد بها «باراك» الدوائر الأكثر وفاءً له، قلّصت حكومته ٥٠ مليون «شيكال» من ميزانية السينما.

كم مرة يستطيع فيها أعضاء «الكنيست» عن حزب «ميرتس» الهرب من قاعة «الكنيست» حتى لا يصوتون لصالح اتباع أسلوب الزواج المدني (٦)؟ وكم مرة يستطيع فيها أعضاء حزب «إسرائيل واحدة» التصويت ضد إلغاء المجالس الدينية، التي تكلف دافع الضرائب أكثر من نصف مليار «شيكال»؟ لقد استوعبت الأحزاب

«الحريدي» المبدأ، وهي تتصرف يومياً في «الكنيست» كأعضاء «المافيا»، الذين ليسوا في حاجة إلى نصف خزانة البنك، حيث أعطاهم المدير المفتاح. وعندما أعلن الأسبوع الماضي أن مشروع «حاسب آلي لكل طفل» قد أسدل عليه الستار - بسبب عدم وجود ميزانية، علم أن «اليشيفوت» (معاهد دينية عليا) حصلت على مئات الملايين من «الشيكل» بخلاف ميزانية التعليم «الحريدي». إن الشخص اليساري، المتطلع إلى السلام، يقول مرة «من أجل السلام»، ومرة ثانية «من أجل السلام»، ومرة ثالثة «من أجل السلام». لكنه يبدأ في مرحلة معينة يسأل نفسه: ما هو الثمن الإجمالي الذي سندفعه لقاء السلام المرتقب؟ ما الذي سيبقى من الدولة التي نريد تحقيق السلام من أجلها، طالما أن السلام لا يبدو، على الإطلاق، على الأبواب، وطالما أنه غير مضمون على الإطلاق أن حزب «شاس» (٧) سيصوت في اللحظة الحاسمة لصالح السلام، الذي يبتز بإسمه مليارات «الشيكل» من الجمهور العلماني.

وهناك الكثير والكثير من الدلائل على أن جانباً على الأقل من أعضاء الكنيست التابعين لحزب «شاس» لن يصوتوا لصالح الانسحاب من الجولان، ومن شبه المؤكد أن بعض اليساريين سيصوتون ضد الانسحاب مع أغلبية جمهور حزب «شاس».

إن مقولة «من أجل السلام» أخذة في التآكل بين صفوف اليسار الإسرائيلي التقليدي، الذي يعتبر السلام حلمه، لكن قيم المجتمع الإسرائيلي ليست أقل قيمة بالنسبة له. إن هذا الجمهور يتوسل اليوم «دعونا نعيش في هذه البلاد». إنها مسيرة تكتسب زخماً، وستفضي

في النهاية إلى زلزال، عندما طالب «ايريل شارون» بانسحاب فوري من لبنان، وعندما اتضح أن «نتنياهو» عرض على السوريين انسحاباً إلى الحدود الدولية، وعندما يساوم مجلس مستوطنات «الضفة الغربية» و«غزة» على «دونم» هنا وآخر هناك، فإن اليسار يدرك هو الآخر أن السلام اليوم هو وفاق وطني. إن الطامة الكبرى والحقيقية، والتي تمثل تهديداً تتفاقم ما بين الجمهور العلماني والجمهور الديني «الحريدي»، والتهديد الذي تتعرض له إسرائيل من الداخل أشد خطراً بكثير من التهديد الذي تتعرض له من الخارج.

الهوامش:

- (١) «الحريديم» هم غلاة المتطرفين الدينيين في إسرائيل.
- (٢) حزب «ميرتس» وحزب «إسرائيل واحدة» شريكان في الائتلاف الحكومي.
- (٣) حزب يساري إسرائيلي معارض.
- (٤) عملة إسرائيل الرسمية، ويوازي «الشيكل» في قيمته الجنية المصري إلا قليلاً.
- (٥) معهد ديني إسرائيلي.
- (٦) يتم الزواج في إسرائيل طبقاً للشريعة اليهودية ويحظر الزواج الذي لا يتم بواسطة حاخامين. ملاحظة المترجم.
- (٧) حزب ديني - من أكبر الأحزاب الدينية ذات الشعبية في إسرائيل وشريك في الحكومة.

عدد المهاجرين من روسيا تضاعف في العام الماضي

متسوفيه
٢٠٠٠/١/٩

تضاعف عدد المهاجرين من روسيا إلى إسرائيل في العام الماضي ليصل إلى حوالي ٣٠ ألف مهاجر. هذا ما أعلنته الوكالة اليهودية في روسيا. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة اليهودية الروسية ومقرها موسكو قد ذكرت أن ١٣ ألف مهاجر غادروا إلى إسرائيل في عام ١٩٩٨.

وصرح الكسندر أوسوفزوف نائب رئيس المؤتمر اليهودي الروسي أن زيادة عدد المهاجرين جاءت نتيجة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت روسيا في صيف ١٩٩٨ وعدم الاستقرار السياسي العام. وفي العام الماضي حظيت معاداة السامية بانتشار واسع في

وسائل الاعلام الروسية.

وقد عانت المعابد والمؤسسات اليهودية الأخرى في موسكو من هجمات متكررة في صيف العام الماضي على وجه الخصوص. حيث أصيب رئيس المركز الثقافي اليهودي ليوبولد كيموفسكي بإصابات بالغة على سبيل المثال عندما طعنه أحد الطلبة.

وقد أدت التصريحات المعادية للسامية من جانب الممثلين الشيوعيين الكبار إلى موجه نقد في الغرب. واتهم المؤتمر اليهودي الروسي الزعامة في موسكو أنها لا تتخذ الوسائل الكافية من أجل منع العنف المعادي للسامية.

هآرتس ٢٠٠٠/١/٣١
بقلم: يائير شيلج

لماذا لا يتم تهويدهم في روسيا؟

رابيتس. فقد عاد هلفرط إلى الفكرة الدينية القديمة بإضافة المطالبة بتهويد وفق الشريعة إلى تعريف «من هو يهودي» بينما رابيتس قدم اقتراحاً وسطاً بين كل المقترحات، فاكتمى بطلب منع المتهودين من جعل ابنائهم وأحفادهم نوى حق في قانون العودة، مثلهم مثل اليهود منذ ميلادهم. في المقابل، قدم عضو الكنيست رومان برونغمان إلى رئيس الحكومة مذكرة وقع عليها أعضاء كنيست من كتل مختلفة، يطلبون منه الوفاء بوعده ألا يمس قانون العودة. ويبرر برونغمان اقتراحه بأن «غالبية غير اليهود في حد ذاتهم يأتون بصلاحيات زيجات مختلطة، والدولة لا تبغى بالتأكد تفريق الأزواج. انها ظاهرة منتشرة ليست فقط في دول الكومنولث الجديد بل في معظم الطوائف اليهودية في العالم، بما فيها الولايات المتحدة. لذلك فإن تغيير قانون العودة ليس من شأنه فقط ان يقلل الهجرة بنسب محدودة، بل سيعرض للخطر أيضاً الهجرة من دول أخرى».

أيدي الوكلاء مقيدة ..

ومع ذلك، فإن بعض منتقدي الظاهرة يوجهون أصبع الاتهام ليس فقط لصيغة القانون، بل أيضاً إلى مندوبي الهجرة ولا يفرقون ابداً بين يهود وبين من لهم حق فقط في قانون العودة. هذا الادعاء جرى تفنيده بدرجة كبيرة في مؤتمر مندوبي الوكالة في دول الاتحاد السوفيتي السابق، الذي عقد الشهر الماضي في قيبينا، وجاء مندوبو المنطقة إلى المؤتمر بأفكار لإدارة الوكالة حول السياسة التي تسمح بإيفاد أكبر عدد من مهاجرين غير يهود. وادعى المندوبون انهم لا يريدون جلب مهاجرين غير يهود بنسب مرتفعة إلى هذا الحد، لكن أيديهم مكبلية بالقانون وسياسة الوكالة.

وفي إدارة الوكالة نفسها ليست هناك أفكار موحدة. فالموقف الرسمي يمثلته الرئيس سيلى مريدور الذي قال مؤخراً ان هجرة غير اليهود هي جزء لا يتجزأ من طابع يهودية المنفى، ولذلك فإن التحدي ليس تقليص عدد غير اليهود بل يكمن التحدي في دمجهم داخل المجتمع الإسرائيلي. أضف إلى ذلك، انهم يؤكدون في الوكالة انه في حالات كثيرة يمكن ان يكون الحفيد أيضاً انساناً ذا هوية يهودية ذات جذور، ربما تعرضت للضرر أيضاً من علاقة مناهضة للسامية في البيئة التي اعتبرته يهودياً.

رئيس قسم التعليم في الوكالة عاموس حرمون يعرض موقفاً مختلفاً عن مريدور، وحسب اقواله «هذا الوضع يعتبر بمثابة قنبلة موقوتة اجتماعية. فليس هناك ما يمنع ابني أن يخرج مع شابة روسية غير يهودية. وبعد ان يقع في غرامها

مع نهاية عشر سنوات من موجة الهجرة الكبرى من دول الاتحاد السوفيتي السابق، يتضح الآن من بيانات مكتب الاتصال - الجهة المسؤولة عن تحديد حق الهجرة من دول الكومنولث الجديد - أن ٢٥٪ من إجمالي المهاجرين البالغ عددهم ٨٢٠ ألف مهاجر الذي جاؤا إلى إسرائيل في هذه الفترة ليسوا يهوداً. ونتيجة أخرى، مفادها أن نسبة غير اليهود القادمين وسط المهاجرين يتزايد في السنوات الأخيرة، ففي عام ١٩٩٩ كان ٥٣٪ من المهاجرين غير يهود طبقاً للشريعة، أي أنهم أبناء لأم غير يهودية، وحوالي ٢٨٪ من مهاجري ١٩٩٩ ليس لهم حتى أب يهودي.

هؤلاء المهاجرون وصلوا إلى إسرائيل بفضل التوسع في قانون العودة في عام ١٩٧٠، ونص حينذاك على أن أزواج اليهود وكذا أولاد وأحفاد اليهود وأزواجهم، سيكون من حقهم الهجرة. ولم يكن لهذا التوسع في القانون أثر كبير حتى موجة الهجرة الأخيرة من دول الكومنولث الجديد. وكانت موجة الهجرة من دول الكومنولث الجديد والهجرة من أثيوبيا التي وصلت في تلك السنوات هم الذين استفادوا من توسع القانون في البند ٤أ. من أجل ذلك تآزر منتقدو هذه الظاهرة للمطالبة بتغيير القانون.

خلال الشهر الماضي تلقى الكنيست مشروعين قانونيين لتغيير قانون العودة. واقتراح عضو الكنيست من المفاصل ناحوم لنجنتال أن يتم، ببساطة، إلغاء النصوص التي سمحت على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة بقبول أحفاد لليهود، إذ يحق فقط لليهود وأبنائهم الهجرة إلى إسرائيل. وقدمت عضوة الكنيست عن الليكود تسيقي لفاني اقتراحاً أبعد من ذلك بكثير. إذ طالبت أيضاً بإلغاء حق الهجرة لأحفاد اليهود. لكنها اضافت في اقتراحها أن كل من يحق له الهجرة بناءً على قانون العودة سيكون مطالباً بالافصاح عن رغبته في الاستثمار في إسرائيل والاعلان عن اصلاحه للدولة، وكذلك ألا يفعل ما يضر بوجودها كدولة الشعب اليهودي أو يضر بطابعها الديموقراطي.

ويتضح من الاقتراح بقانون انها تتعامل مع جميع المهاجرين بمن فيهم اليهود كما ينبغي لكن لفاني توضح أنها «قصدت فقط أبناء الاسرة التي تنبع احقيتها في الهجرة من التوسع الحالي للقانون» ثم قدمت لفاني اقتراحاً بتمويل قانون العودة إلى قانون اساسي بهدف منع احتمال ادخال تغييرات عليه أو ربما إلغاؤه.

هذه المقترحات انضمت إلى اقتراحين سابقين لعضوى الكنيست المتدينين (حريديم) شموئيل هلفرط، وإفراهم

لك ان تشرح له كيف يجب ألا يتزوج بها. والنتيجة قد تؤدي إلى ظاهرة حاشدة للزيجات المختلطة في إسرائيل، ودولة اليهود، وهذا في حد ذاته يمكن ان يؤدي إلى فجوة في أسر كثيرة، وإلى تعميق الفجوة بين العلمانيين والدينيين. من ناحية أخرى، فإذا سادت بعد هذه المشكلة الزيجات المدنية فمن شأن ذلك أيضاً أن يعمق للغاية من الفجوة الداخلية في المجتمع الإسرائيلي.

حتى وزير الداخلية، ناتان شرانسكي، صرح لـ «هآرتس» «هجرة غير اليهود تعد مشكلة بالفعل». وهو مستعد على لدراسة أفكار جديدة لتغيير قانون العودة، ومع ذلك فإنه لا يعتبر أن هذا سيضع حلاً للمشكلة لأن غالبية غير اليهود هم أقارب لأسر من الدرجة الأولى وإسرائيل لن تجبرهم على الافتراق عن اقاربهم من ابناء الأسرة والواحدة. أن نسبة أحفاد ليهود، ليس لهم أب يهودي كانت في أعلى معدلها ٣.٦٪ ولكن في السنة الأخيرة كانت أكثر قليلاً، إذ وصلت إلى أكثر من ٩٪.

إن اقتراحات تغيير قانون العودة ليست حكرًا على أعضاء الكنيست فقط بل انها الشاغل الأكبر للمهمومين فعلياً بالموضوع. مجموعة من كبار العاملين بوزارة الاستيعاب قدموا مؤخراً إلى وزيرة الاستيعاب تقريراً، وتضمن عدة مقترحات لتغيير قانون العودة. فعلى سبيل المثال، اقترحوا إلغاء «بند الحفيد»، الذي يسمح بهجرة أحفاد جد يهودي حتى لو لم يكونوا يهوداً. وفي حالة المتهودين اقترحوا تطبيق القانون فقط على اولاد للمتهودين بعد تاريخ تهويدهم. كما اقترح واضعو التقرير جزءاً من اموال صندوق الاستيعاب للدراسة في «أولبان» - وهي مدرسة متخصصة في تعليم العبرية بشكل مركز - وتشمل هذه الدراسة تعلم اليهودية. ويذكرون في التقرير ان عدداً ممن لهم الحق بقانون العودة في دول الكومنولث الجديد، ولم يستخدموا حقهم حتى الآن حوالي مليون و٥٠ ألف نسمة، ما يقرب من نصفهم فقط يهود، أي ان ربع مليون من المهاجرين غير اليهود الذين جاؤا بالفعل إلى إسرائيل في السنوات العشر الاخيرة لديهم قدرة تزايد تقدر بحوالي نصف مليون غير يهودي آخرين.

نساء في سن العمل ..

طريقة أخرى للتعامل مع الموضوع تحظى بشركاء اليوم سواء الوكالة أو مكتب شؤون الشتات، وتعتبر محاولة لتضمين دروس اليهودية - خاصة للمهاجرين الملزمين بالتهود - في الأولبانوت العاملة في دول الكومنولث الجديد. القضية المختلفة وراء هذا البرنامج، انه في الدول الاصلية التي يفد منها المهاجرون يتم توجه المهاجرين بسهولة أكثر لتعلم اليهودية والبدء في طريق التهود - والذي يبدأ هذا الطريق في بلده الاصلية فإن هناك احتمالاً كبيراً ان يتمه بالمجيء إلى إسرائيل - ذلك رغم أن القانون لا يسمح بكون دروس اليهودية شرطاً صريحاً لحق الهجرة، ما

لم يصحبها استعداد للتهود، وتعتزم الوكالة أن تفتح في شهر مارس ثلاث أولبانوت من هذا النوع - في موسكو وفي بطرسبرج وفي كييف.

هناك طريقة أخرى وهي محاولة تشجيع المهاجرين غير اليهود بالبلاد لاجتياز اجراء التهود، وفي السنوات الاربع الاخيرة والتي مارست فيها محاكم خاصة للتهويد عملها، ارتفع عدد المتهودين بشكل ملحوظ - من ٥٠٠ حالة في السنة فيما مضى إلى حوالي ٢.٥٠٠ في عام ١٩٩٩. مع ذلك لا يمكن الاعتماد على ان مثل هذه العملية ستشمل كل السكان المهاجرين حتى لو كانوا جميعاً مستعدين لاجتياز عملية التهويد، فربما بالمعدل الحالي يستغرق الأمر مائة عام. ونظراً لذلك يأمل القائمون على تشجيع التهويد في نجاح مؤثر على الأقل بين فئات الشباب والنساء في سن الحمل بصفة خاصة، والذين سيحدد تهويديهم هوية الجيل القادم أيضاً. وبهذا المفهوم كان هناك بالفعل نجاح محدود إذ انه من بين حوالي ١٣٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفيتي السابق، اجتازوا اجراءات التهويد عام ١٩٩٨، ٨٥٪ سيدات.

وفي سبيل تشجيع اكبر لاجراء التهود، وعلى وجه الخصوص للتعامل مع الدعاوى التي تنظرها محكمة العدل العليا والتي تقدمت بها الحركات غير الارثوذكسية بشأن الاعتراف بتهويدهم، اقترحت مؤخراً لجنة الوزراء الخاصة بشؤون التهويد برئاسة الحاخام ميخايل ملخيا أور، توسيع أنشطة المعاهد الخاصة لتدريس اليهودية بمشاركة ارثوذكسيين ومحافظةين وإصلاحيين. هذه المعاهد أنشئت في اعقاب لجنة الثقة التي عملت في هذا الموضوع. والأمل هو ان يكون المؤمنون بالتعددية العقائدية هم أكثر من يريدون اجتياز اجراء التهود في هذه المعاهد. كذلك اقترح ملخيا أور الغاء تسجيل بند القومية في بطاقة الهوية ويبقى بيانه فقط في سجلات السكان (والذي سيتم فيه تسجيل جميع المتهودين كيهود مع ملحق صغير يذكر بأي طريقة تم تهويدهم) وكانت له فكرة أخرى، وهي استخدام الحاخامية العسكرية والمستقلة عن الحاخامية العليا، في تشجيع التهود جماعياً، بالنسبة للمهاجرين المجندين في الجيش على الأقل.

ولقد وصل موضوع المعاهد الخاصة المشتركة بين عدة طوائف إلى نورته قبل حوالي شهر بمواجهة حادة في اللجنة الوزارية لشؤون التهويد بين ملخيا أور الذي طالب بنقل مسئولية الاشراف عليها إلى مكتبه، وبين وزير الاديان يتسحاق كوهين، الذي طالب بابقائها في مسئوليات وزارته. احتدم الحوار بينهما واكتسب نبرة حادة وألفاظ أكثر حدة، وربط كثيرون ذلك بالازمة القلبية التي انتابت ملخيا أور ذلك المساء. على أية حال، مازال السؤال قائماً عما اذا كان المهاجرون انفسهم مهتمين بإجراء التهود، من السهل اعتبارهم يريدون أو أنهم واثقون ان المجتمع الإسرائيلي اليوم، العلماني منه على الأقل، مستعد لتقبلهم كما هم.

الهايدريزم الإسرائيلي

ملحق معارف السياسى
٢٠٠٠/٢/٨
بقلم: رومان برونفمان

**قبل أن نهجم النمسا، من الأجبر بنا أن
نُبيد العنصرية التى بداخلنا**

لا خلاف على أن من حق إسرائيل الشرعى أن تقف بالمرصاد من أجل التأكد من أن خطر مطاردة الغرباء لم يمح من الذاكرة الجماعية العالمية. كما أنه لا يجب أيضاً إلقاء أى شك فى واجبنا القومى بالتدديد وبمنع أى ظهور للعنصرية وللمعاداة للسامية فى أى مكان فى العالم.

ولكن مهرجان التنديدات الذى يدور حول انضمام حزب الحرية برئاسة هايدر للحكومة فى النمسا، ماهو إلا رياء ونفاق من الدرجة الأولى.

إن إسرائيل هى الدولة التى تتلقى المهاجرين غير يهود فيها، من أبناء الأسر المختلطة الزواج، والذين يتعرضون لاعتداءات لا تتوقف ويتعرضون لعلاقة عنصرية من جانب المؤسسة الدينية الرسمية ومن جانب العديد من أعضاء الكنيست من جميع زوايا الإتجاهات السياسية.

إن إسرائيل هى دولة يتعرض فيها الزواج المختلط لخطورة شديدة على أيدى المؤسسة الدينية، والأزواج الذين طرف منهم ليس يهودياً حسب الشريعة، لا يستطيعون توثيق وتأسيس زواجهم وذلك لأنه فى دولتنا المستتيرة لا توجد قوانين تسمح بوجود زواج

مدنى.

إن إسرائيل هى من بين الدول القلائل فى العالم التى مازالت تُشير إلى قومية مواطنيها فى الهوية، وهو الأمر الذى يفرق بالسلب المواطنين من أصل مختلف ويضر بالمساواة لحقوقهم.

إسرائيل هى دولة والتى ترى أن ترانسفير السكان العرب هو «الحل النهائى» للنزاع الرسرائيلى - الفلسطينى.

إسرائيل هى أيضاً دولة تظلم وتجور بشكل خطير على حقوق الأقليات التى تسكنها وتتعامل مع العمال الأجانب الذين يعيشون على أرضها كعبيد.

إن تلك الحقائق تلقى بالضوء المثير للحريرة على اعتراض إسرائيل على دخول هايدر للحكومة النمساوية وتعرض إسرائيل كدولة تملى على الآخرين معايير أخلاقية وقيم ديموقراطية هى نفسها تجد صعوبة أن تتبعها أو تقي بها.

علينا أن ننتهز تلك الفرصة الذهبية لكى نقوم بعمل حساب مع الذات، إسرائيلى - يهودى ثاقب، وفى المقابل للصراع ذى المصادقية الذى ننتهجه ضد العنصرية خارج حدود إسرائيل، فعلىنا أن نفاضل أيضاً ضد الهايدريزم الموجود لدينا.

الرأى العام الإسرائيلى والسلام

أمين اسكندر

فى السنوات الأخيرة، تعالت أصوات بعض المثقفين والنشطاء السياسيين العرب بالتوجه إلى الرأى العام الإسرائيلى - أو أقسام منه مثل جماعات السلام الإسرائيلى، بل أن البعض نادى بأهمية الحوار مع اليمين الإسرائيلى من ليكود وجماعات دينية متشددة.

ولا يجب أن ننسى أن الرأى العام الإسرائيلى فى الآونة الأخيرة بدأ يظهر فيه ما يسمى بجماعات السلام بعد أن اطمئن إنتزاع القدرة العسكرية العربية وذلك عبر تقييد الأطراف العربية الفاعلة بالاتفاقيات والمعاهدات (كامب ديفيد - اوسلو - وادى عربة) وبعد أن تم تقليص القدرة العسكرية العراقية بحرب الخليج الثانية وبعد الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة وانجلترا، وبعد أن أطمأنت «إسرائيل» لقدرتها العسكرية التقليدية والنووية، بعد ذلك كله كان من الطبيعى أن تظهر جماعات السلام والمؤرخون الجدد وغير ذلك مما أعطى انطبعا عن رغبة الرأى العام الإسرائيلى بالسلام.

وحتى نتبين ذلك بالدراسة العلمية لابد من تحليل الرأى العام الإسرائيلى ومكوناته والثوابت والمتغيرات القائمة فيه، وكيفية التشكل، وذلك كله من أجل امتلاك القدرة على المساهمة فى تغييره كلياً أو جزئياً. أخذين فى الاعتبار أن قياسات الرأى العام، بالذات بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن القومى تواجه كثير من الاسئلة مثل مدى عقلانية الرأى العام، درجة استقرار اتجاهات الرأى العام، وحجم تأثير الرأى العام على القرار السياسى.

لذا فمهمة دراسة الرأى العام الإسرائيلى ليست سهلة ولا بسيطة، ذلك أننا سرعان ما نكتشف إننا بصدد دراسة الشخصية الإسرائيلىة بإمتداداتها فى الماضى والحاضر، حتى نتعرف على المكونات الفاعلة والمشكلة

للرأى العام الإسرائيلى. وعن ذلك يقول الأستاذ السيد يسين فى دراسته عن إتجاهات الرأى العام الإسرائيلى من كتاب «تشریح العقل الإسرائيلى» ما نصه، حين يتعرض الباحث لإسرائيل، الشخصية القومية، أو المجتمع، أو آراء الصفوة السياسية، أو اتجاهات الرأى العام، فليست المهمة سهلة ولا ميسورة. ذلك أننا سرعان ما نصطدم بكيان له سمات بالغة الخصوصية. على السطح يبدو للنظرة غير المتألمة، أن إسرائيل مجتمع متقدم، يسوده نظام ينهض على مبادئ الليبرالية الغربية، حيث نجد تعدد الأحزاب وأحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة بل ونجد تعدد الأصوات فى الصحافة، غير أنه لو تجاوزنا هذا المستوى السطحى لوجدنا أن هذا التجمع يحفل بعدد من الظواهر التى تتناقض تناقضاً رئيسياً مع انطباعات النظرة الأولى، فالشخصية الإسرائيلىة زاهرة فى صميمها بإتجاهات سلبية سواء تجاه الذات أو تجاه الآخرين، وهى شخصية تبلور فيها أرث العداء للسامية عبر القرون، بما فيه من ربود أفعال اليهود تجاه «الأغيار» وانطلاقاً من الفهم غير السطحى للرأى العام الإسرائيلى، لابد من الكشف عن مكوناته الرئيسية والتى يأتى على رأسها:

- الايديولوجيته السائدة والمطبقة فى المجتمع الإسرائيلى - الصهيونية -.
- نمط التنشئة الاجتماعية الذى تفرضه الصفوة السياسية من خلال النظام التعليمى ووسائل الاعلام.
- الصفوة السياسية الحاكمة وخياراتها السياسية.
- الصهيونية: نتيجة تردى أوضاع اليهود فى المجتمعات الغربية فى القرن التاسع عشر، وهى الوضعية التى نجمت عن أسباب سياسية واقتصادية كان من

أهمها بزوغ عصر الاستعمار وفتح الأسواق بالنسبة للرأسمال الغربي، لفظت تلك المجتمعات اليهود عبر نظرة عنصرية، وعملت على إعادة توطينهم لصالحها ولكن خارج أراضيها، تلازم مع تلك النظرة وذاك الابعاد بروز ايدولوجية سياسية نشأت ايضا في القرن التاسع عشر، أخذت تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين (أرض الأجداد) وهكذا صورت الايدولوجية الصهيونية، المشكلة بصورة مزيفة، باعتبارها مشكلة وجودية تخص علاقة اليهود بالأغيار، حيث يوجد يهود وآخرين فلا بد من نظرة المعادين للسامية، أي للجنس السامي اليهودي !! وهي مشكلة وجدت مع الوجود اليهودي ذاته، بالإضافة إلى أن اليهود شعب واحد متجانس عرقيا ومصلحياً ومصيرياً - رغم الهجرة الجبرية التي تعرض لها من فلسطين عام ١٩٤٨م. وأخيراً فالصهيونية جاءت تعبيراً عن كل ذلك ورغبة في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وفي ضوء ذلك تحرك الصهاينة الأوائل بقيادة هرتزل ساعين لتحقيق أهدافهم في العودة إلى أرض الميعاد، إلى أرض فلسطين، وحدث تلاقي المصالح مع الرغبات الاسطورية، حدث تلاقي مصالح الغرب الاستعماري بقيادة إنجلترا مع رغبات الصهاينة الأوائل بقيادة هرتزل وكانت الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، تتويجا للحركة الصهيونية وجهودها التخطيطية والمؤامراتية والتمويلية والارهابية، وعبر كل ذلك تم زرع موجات الهجرة اليهودية المتتالية في أرض فلسطين، حيث نشأ التجمع اليهودي وتبلورت شخصيته من جراء الهجرات اليهودية التي جاءت من أوروبا الوسطى والشرقية، وعبر مهام جعلتها الصهيونية أجندة عملها مثل: غزو اليهود لقطاعات الزراعة الفلسطينية، تحت شعار «اقتحام العمل» بغرض ابعاد العرب عن الأرض والانفراد باقتصاد فلسطين. كما شملت الاجندة اليهودية الاستيطانية في فلسطين «اقتحام الأرض» أي احتلال أرض الميعاد المقدسة لذا فعلى كل مستوطن واجب تحرير تلك الأرض بكافة السبل حتي يظهر ذاته ويتخلى عن سلوكه الطفيلي الذي انتهجه في الشتات وبعد اقتحام الأرض والعمل كان واجباً اقتحام الحراسة، حيث من غير المعقول أن يحرس الأرض المسروقة أصحابها الأصليين من العرب لذا كان من الواجب أن يقوم بالحراسة اليهود المستوطنين أنفسهم. وهم بذلك يتعلمون الدفاع وحمل السلاح، واكتملت اجندة العمل الاستيطاني بإصدار تعليمات بمقاطعة السلع العربية ومنع التعامل مع العرب وكان ذلك اقتحاما للإنتاج. ومن أجل تحقيق تلك الاجندة كان لابد من تعميم وتعميق الخطاب الايدولوجي الصهيوني حتى يصل إلى كل فرد حيث صار من اللازم اعتقاده انه من شعب الله المختار وأن هذه أرضه الموعود بها من الله. وأن من واجبه المقدس أن يعمل على استعادتها وأن سكان هذه الأرض من العرب هم اغيار

أقل منه وغير مقدسين مثله، وأن اعماله الاخيرة سوف يكون من نتيجتها عودة إسرائيل الكبرى إلى مواقعها حتى يجئ المسيح المنتظر ملك اليهود !! والغريب أن تلك الدعوات الاسطورية تلاقت مع دعوات اسطورية أخرى صادرة عن اليمين الديني في الغرب الاستعماري التي تشير إلى نهاية التاريخ وعودة المسيح الثانية.

وينكشف لنا من البدايات تلك المبادئ الحاكمة للشخصية اليهودية التي تشكلت مع فعل اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج، بالإضافة إلى الأرض الموعودة والوعد الالهي والشعب المقدس والاغيار وغير ذلك من الاساطير. من هنا نستطيع أن نعرف عنصرية الشعب الإسرائيلي ومن أين جاءت كما نستطيع أن نعرف لماذا يتمسك بالأرض والمستوطنات؟ ولماذا تسيطر عليهم هواجس الأمن طوال الوقت؟ لما لا وهم يعلمون انهم استوطنوا أرضاً وطردوا سكانها دون وجه حق.

فهل بعد ذلك نستطيع أن نقول أن الإسرائيليين داعين وراغبين في السلام. المعنى الوحيد للسلام بمعناه التطهري هو الخلاص من الخطيئة ولن يأتي ذلك إلا بترك الأرض الفلسطينية. أما اذا كان المقصود بالسلام أي التسوية السياسية فهذا شيء آخر له قوانينه وشروطه.

العمل الثاني:

المتحكم في الرأي العام الإسرائيلي هو نمط التنشئة الاجتماعية الذي تفرضه الصفوة السياسية من خلال النظام التعليمي ووسائل الاعلام.

يكفي إلقاء نظرة على قانون التعليم الرسمي في (إسرائيل) والذي جاء به «إن الهدف من التعليم الرسمي هو إرساء الأسس التربوية على أسس الثقافة اليهودية ومنجزات العلم وعلى محبة الوطن والولاء للدولة وللشعب اليهودي وعلى ممارسة الأعمال الزراعية والحرفية، وعلى التهيؤ لوجود رائد، والعمل على تشييد مجتمع تسوده مبادئ الحرية والمساواة».

وهكذا نجد أن التعليم اليهودي في المرحلة الأولى يستند إلى الثقافة اليهودية - منجزات العلم - الولاء المزجج للدولة وللشعب اليهودي، ممارسة الأعمال الزراعية والحرف اليدوية - تنمية الروح العسكرية.

كما أن نظام التعليم في إسرائيل معقد تتشعب فيه المسئوليات، وتتعدد فيه الجهات المسند اليها مسئولية التعليم، حيث قام جهاز التعليم في (إسرائيل) بعد قيامها على ثلاثة تيارات رئيسية كانت تخضع كلها لسيطرة «اللجنة القومية» من داخل كنيسة إسرائيل، والتي أدارت شؤون الاستيطان المنظم في عهد الانتداب البريطاني وقد عكست تلك التيارات الثلاثة فكر المنظمات الحزبية والسياسية التي كانت تنتمي اليها وهي:

-التيار العام، الذي ضم أبناء الطبقة الوسطى في المدن والقرى الزراعية (موشاف) ومثل الخط الفكري

للتيار السياسي اليميني.

- التيار العمالي الذي مثل فكر الحركة العمالية.

- التيار الديني، الذي استوعب أبناء المتدينين في الحركة الصهيونية وكان يعرف بأسم «همزراحي» كما ضمت وزارة المعارف الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل تياراً رابعاً عرف بأسم «أجودات يسرائيل» الذي يدرس لأبناء المتدينين الأرثوذكس «حريديم» ومازال قائماً تحت أسم «التيار المستقل» ورغم تعدد المهمات والأدوار والوظائف في عملية التربية والتعليم في إسرائيل، إلا أن الدولة تقوم بالدور المحوري والحاسم في إدارة جهاز التعليم وتوجيهه من خلال تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم - تمويل جهاز التعليم بالإضافة إلى جزء هامشي من المصروفات تغطيه السلطات المحلية - الإشراف من قبل الدولة على الإدارة ومناهج التعليم وأساليبه - تعيين المعلمين - تطوير المنشآت التعليمية، كما يتم تقسيم العمل في التربية والتعليم بين لجنة التربية والتعليم في الكنيست بوصفها أداة برلمانية لمراقبة جهاز التعليم بإجماله، ووزارة المعارف المسؤولة من الناحيتين القانونية والسياسية عن عمل جهاز التعليم الحكومي والحكومي الديني والمستقل ووزارة الثقافة التي اسند اليها الجوانب الثقافية من عمل وزارة المعارف ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي التي تقوم بتمويل تطوير حضانات الاطفال من عمر ٣ إلى ٤ سنوات وتوفير الخدمات المساندة في عملية التربية والتعليم من حيث الخدمة الاجتماعية وتقديم مساعدات مادية للمعوزين (كتب - اوراق - ادوات مكتبية - ملابس) وتمويل مؤسسات التدريب والتعليم المهني وتعليم المتخلفين عقلياً وتعليم المعرضين لخطر الجنوح والجناحين بالفعل، كما تقوم وزارات اخرى بمهام وخدمات تعليمية مثل وزارة الصحة والدفاع والاسكان والاستيعاب هذا بالإضافة إلى السلطات المحلية والهستدروت التي تساهم مساهمة كبيرة في التعليم من خلال منظمة «نعمات» التي تملك نحو ٢٠٠ حضانة أطفال، كما تقوم منظمة الهستدروت بالتدريب والتعليم المهني. بالإضافة لامتلاكها عدد من المدارس الثانوية الداخلية التي يدرس فيها أبناء المهاجرين الجدد، كما تقوم الوكالة اليهودية بدور مهم في العملية التعليمية من حيث تمويل مؤسسات التعليم العالي وبناء حضانات الأطفال والمدارس الشاملة ومؤسسات التعليم الداخلي فوق الابتدائي وحتى ينتظم كل هذا التشابك التعليمي - المجتمعي قام الكنيست بسن أربعة قوانين ملزمة تعمل على تنظيم جهاز التربية والتعليم وهم: ١ - قانون التعليم الإلزامي لسنة ١٩٤٩، ٢ - قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥٣، ٣ - قانون مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٨، ٤ - قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قانون التعليم الإلزامي يطبق على ٩٨٪ من الأولاد في السن الملائمة للمرحلة الابتدائية ويحتوي منهاج تعليمهم على ١٤

موضوعاً إلزامياً على النحو التالي: الدين اليهودي، اللغة العبرية، الحساب والهندسة، الطبيعة، البيئة والزراعة، الوطن والمجتمع، الجغرافيا، التاريخ، المدينيات، اللغة الأجنبية (انجليزية أو فرنسية) الاشغال اليدوية والتدبير المنزلي، الفنون، الموسيقى والرياضة، كما يحق للمدرسة إضافة موضوعات أخرى تختارها بنفسها. وبالنسبة للمنهاج المطبق في المرحلة الاعدادية، فإنه يضم عشرة موضوعات تعليمية: الدين اليهودي، اللغة العبرية، اللغة الأجنبية (انجليزية - فرنسية)، الرياضيات، التاريخ والمدينيات، الجغرافيا العامة وجغرافية إسرائيل، العلوم الطبيعية، موضوعات مهنية مختلفة، فنون ورياضة.

ويصنف التعليم الثانوي حسب نوع المدارس والفروع والمسارات فهناك تعليم مهني وتعليم نظري وكل من هما له فروع متعددة ويعتمد النظام التعليمي الثانوي على نظام الوحدات في منهاج التعليم، حيث تقدم المدارس الثانوية للتلاميذ موضوعاً دراسياً. ويعتمد نظام الوحدات على أن كل موضوع دراسي يتألف من خمس وحدات وكل وحدة تشمل كمية من المواد يتم تدريسها في ٩٠ حصة خلال ثلاث سنوات. ويستطيع التلميذ أن يختار عدد الوحدات التي يرغب في دراستها والتقدم للإمتحان فيها بشرط ان تكون هناك مواد إلزامية. ومازال هذا المنهاج تحت التطور.

يتكشف لنا من سياق النظام التعليمي الإسرائيلي حتى المرحلة الثانوية مبدئين مركزين، الأول مركزية الحكومة الإسرائيلية في مجال التوجيه والتخطيط والتمويل ومنهاج التعليم. رغم تعدد وتنوع الجهات الداخلة في العملية التعليمية. المبدأ الثاني تركيز وتكثيف دراسة الديانة اليهودية واللغة العبرية والجغرافيا الإسرائيلية والتاريخ اليهودي والوطن والمجتمع من الحضانات حتى المرحلة الثانوية ولعل ذلك يؤكد لنا أن التنشئة الاجتماعية التي تتم للأجيال الجديدة في إسرائيل تنشئة محكومة بأغراض قيام الدولة الإسرائيلية، تستند على مرتكزات ثلاثة أولها المرتكز التاريخي والموكب لنشأة الديانة اليهودية وتطورها ومقولاتها الخاصة بوعده الرب «لإبراهيم» و«اسحق» و«يعقوب» بما يسمونه «ارض المعية» والذي انبثق منه وهم القومية اليهودية.

ثانيها: مرتكز معاداة السامية وعقدة الهولوكوست والبحث عن مخرج للخلاص من الاضطهاد وربط ذلك بالارض الموعودة من قبل الرب.

ثالثها: الربط بين مصالح الغرب الرأسمالي ومصالح اليهود في منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا يساهم التعليم في إسرائيل في تنشئة الاجيال الجديدة على أسس اسطورية عنصرية تنظر للآخر نظرة استعلاء وتعتبر التفوق بمثابة بطاقة دخول العصر والحظة المعاشة، وتعتبر جنسها جنساً سامياً متميزاً عن الآخرين يحق له الاستيطان والترحيل القسري لأهل

الأرض الأصليين. وهكذا عبر التعليم يتم صناعة جزء كبير من الرأي العام الإسرائيلي.

كما تقوم وسائل الاعلام الإسرائيلية بنور كبير في التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة مساهمة بذلك في صناعة الرأي العام الإسرائيلي.

كان الاعلام الإسرائيلي والصهيوني بنداً رئيسياً من بنود التخطيط العام للحركة الصهيونية ومن بعدها للدولة الاسرائيلية وقد تميز الاعلام الصهيوني، قبل قيام الدولة وبعدها بارتباطه العضوي بأهداف استراتيجية الحركة الصهيونية منذ المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بال بسويسرا عام ١٨٩٧م من أجل العمل على قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين، حيث أكد البند الثالث على أهمية الاعلام والتثقيف في تنفيذ ذلك الهدف عبر العمل على نشر الروح القومية والوعي القومي بين يهود العالم. وهكذا استمر الاعلام الصهيوني في تثقيف اليهود حيثما وجدوا، عملاً بالبند الثالث من برنامج مؤتمر بال وكان من نتائج العمل الاعلامي الصهيوني أن أصبحت قضية فلسطين لدى الرأي العام الاوروبي والأمريكي وكأنها قضية الشعب اليهودي «المضطهد» الذي يناضل من أجل الاستقلال، وبعد قيام الدولة الإسرائيلية كان لابد من تطوير السياسات الاعلامية في الخارج والداخل للحث على استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتوسيع الحدود بحيث يطابق ما أمكن حدود الاسطورة والعمل على تطوير الدولة اقتصادياً وعسكرياً حتى تكون الأقوى في المنطقة وهي أهداف استيطانية عدوانية كان لابد من رسم ملامح للسياسة الخارجية وبالتالي الاعلامية المخادعة حيث تأسست على نظرية الدفاع الاستباقي عن النفس وهنا تناول الاعلام الحديث عن الدولة الصغيرة الناشئة والمحاطة بدول معادية تعمل من أجل القضاء عليها، من هنا وجب على الدول المحبة للحرية مساعدتها على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والعلمية والتسجيلية فلا سبيل اليها إلا الكيف في مواجهة الكم. وانطلاقاً من تلك النظرية الدفاعية الاستباقية عمل الاعلام الإسرائيلي على خلق الاحساس لدى الرأي العام العالمي في كل مكان بأن سلام العالم وأمنه يرتبط إلى حد كبير ببقاء إسرائيل والمحافظة عليها والدفاع عن تصرفاتها. وفي سبيل الوصول إلى ذلك كانت استراتيجية كسب الانتصار عبر نشر الاهداف الصهيونية بين يهود العالم، واعدادهم نفسياً للهجرة إلى فلسطين تحقيقاً للنبوءة الدينية اليهودية باقامة دولة يهودية على أرض فلسطين وانقاذاً لهم من لعنة اللا سامية التي سوف تلاحقهم في الخارج بعيداً عن الوطن الموعود. وأضافت إسرائيل بعد نشأتها هدف محاربة الاندماج إلى سياستها الاعلامية وقد عمل الاعلام الإسرائيلي ولا يزال سعياً وراء تحقيق هذه الاهداف من خلال شعارين ابتدعهما بن جوريون

هما: ١ - التأكيد على ان يهودية اليهودي لا تكتمل إلا بالهجرة إلى إسرائيل. ٢ - التأكيد على أن الحليف المخلص الوحيد «لدولة إسرائيل هو اليهود».

بعد ذلك استطاع خبراء الاعلام الإسرائيليون أن يبحثوا عن مداخل صالحة للأوطان والبلدان المتوجيهن اليها كما انه من المعروف ان الاعلام الإسرائيلي المشارك بقوة في التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة في إسرائيل يتكون من الاذاعة والتلفزيون وهما جهازان حكوميان، ولكن تتولى الاشراف عليهما سلطة مستقلة لها شخصية اعتبارية كهيئة قانونية انشئت عام ١٩٦٥ وقد حدد البند (٢) من قانون الاذاعة والتلفزيون الذي وافق عليه الكنيست في مارس ١٩٦٥ وتم تعديله في ١٩٦٨، حدد وظيفة الاذاعة والتلفزيون في التالي: بث البرامج التعليمية والتسليية والمعلومات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية يكون هدفها - ابراز طابع الكيان الصهيوني ونضاله وابداعه وانجازاته - تنمية وتطوير المواطنة الصالحة - تنمية الصلة بالتقاليد اليهودية وتعميق هويتها - ابراز نمط حياة وثقافة الجماعات اليهودية في العالم - ابراز نمط حياة اليهود في الشتات - خدمة الاهداف التعليمية كما جاءت في قانون التعليم الرسمي - خدمة الابداع العبري والصهيوني - بث برامج موجهة ليهود الشتات، بث برامج خارج فلسطين.

بعد الاذاعة والتلفزيون يأتي دور اجهزة الاعلام في وزارة الخارجية، حيث تعتبر وزارة الخارجية الإسرائيلية بكاملها جهاز اعلاميا موجهاً للعالم عبر الدول المعترفة بإسرائيل والمنظمات التي تشارك فيها إسرائيل، وتعمل جميع أجهزة وزارة الخارجية كجهاز اعلام يروج للدعوة لعودة اليهود إلى وطنهم الام وإلى دولتهم إسرائيل! ويروج لتقدم إسرائيل ويقدمها على انها جزء من حياة الغرب الحر وانها مستهدفة بشكل دائم من جيرانها العرب ويتم ذلك عبر مركزية تخطيط دائرة الاعلام في الخارجية الإسرائيلية ودائرة التعاون الدولي، ودائرة العلاقات الثقافية والعلمية والمكتب الصحافي بوزارة الخارجية وقسم رعاية الوفود الرسمية. بعد ذلك يأتي دور مركز الاعلام في وزارة التربية ومن ثم اجهزة الاعلام في وزارة الدفاع وأجهزة الاعلام في مكتب رئاسة الوزراء والنشاطات الاعلامية لوزارة السياحة واجهزة المخابرات والاستخبارات (الحرب النفسية) وأخيراً معاهد الرأي العام (معهد بوري - معهد موديعين ازراحي - معهد سميث - معهد جالوب - معهد داحف - معهد الاتصالات التابع لجامعة تل ابيب - النادي الشرقي - المعهد الإسرائيلي لأبحاث المجتمع المعاصر - معهد الابحاث الاجتماعية التابع للجامعة العبرية - معهد الابحاث التابع لمكتب التحقيقات المدنية في إسرائيل) وهكذا عبر شبكة

من الأدوات والوسائل الاعلامية وعبر استراتيجية كاملة التفاصيل يمارس الاعلام الصهيوني تنشئة الاجيال الجديدة عبر تلقينهم المبادئ الصهيونية والاساس الذي تعتمد هذه الوسائل في تنشئة الاجيال الجديدة هو تنمية عقدي الخوف والتفوق، والخوف من العرب والتشكيك في نواياهم داخل فلسطين وخارجها وتواصل الطرق على الخوف من الاغيار وما نتج عن ذلك من معاداة السامية في اوربا والعالم ووقع نتائجه على اليهود في الهولوكوست النازي والتفوق التكنولوجي والقيمي على العرب، امتداد لنظرة وقيمة التميز العرقي وبالتالي فلا بد ان يكون التفوق طبيعياً عند هذا الشعب! ويؤدي تكريس قيمتي الخوف والتفوق إلى نتيجة مفادها ان العقلية العربية عقلية متخلفة لا تعرف سوى لغة القوة وانه لا يمكن مواجهة خطر التدمير الهمجى للعرب سوى باستخدام لغة القوة والتفوق المادي والحضاري، والهيمنة على كافة الاصعدة حتى تستطيع إسرائيل العيش في بحر من التخلف والهيمنة والقدارة. ولقد كان قول شمعون بيريز في دافوس الشهر الماضي دليل على ذلك الفهم - رغم انه من الحمام كما يطلق عليه مروجي ضرورة اختراق الرأي العام الإسرائيلي بالسلام !!

هكذا نجد أن الصهيونية بعناصرها والتنشئة الاجتماعية عبر الاعلام والتعليم تساهم بشكل كبير في تشكيل الرأي العام الإسرائيلي. يتبقى عنصراً آخر مهم وهو عن النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل ومساهمتها في تشكيل الرأي العام الإسرائيلي ومن أجل تناول ذلك بعمق موضوعي لابد من تناول العناصر التي تتكون منها السلطة بعبارة أخرى مراكز القوى الممارسة الفعلية للسلطة، وكيفية الممارسة وأهداف الطبقة الحاكمة؟ أو النخبة الحاكمة؟

في التجمع الإسرائيلي شرائح وطبقات اجتماعية متعددة تبدأ بالدرجة الأولى السفلى من السلم الاجتماعي حيث يعيش عرب ٤٨ والقطاعات الواسعة منهم. والدرجة الثانية السفلى حيث يعيش قطاع من اليهود الشرقيين غير المؤهلين لأعمال هامة في تقسيم العمل الإسرائيلي، وهي أقرب إلى الاعمال الهامشية والوضعية، والدرجة الثالثة يهود غربيون واجيال جديدة من التي نالت قسط عال من التعليم ودرجت على وظائف صناعية ومالية وتكنولوجية الدرجة الرابعة رجال الاعمال والعسكر وقيادات الأحزاب، الدرجة الخامسة صفوة القوة من رجال مال والكترونيات وسلاح. وتحديد القوى الحقيقية التي تتحكم في حقيقة السلطة بغض النظر عن الإطار الخارجي لأعمال السيادة، حيث ان ممارسة السلطة في التجمع الإسرائيلي يسيطر عليها مبدآن - حسب قول د. هاند ربيع في كتابه الهام «من يحكم في تل أبيب» هما: مبدأ التمثيل السياسي ومبدأ المشاركة. وهذا يعني حقائق ثلاث كانت ولا تزال

تسيطر على علاقة القوة التي تسمح بتماسك الجسد السياسي الإسرائيلي: أولاً: تعدد القوى المشكلة للجسد السياسي. ثانياً: تشابك تلك القوى تشابكاً منظماً. ثالثاً: الحركة السياسية، لممارسة السلطة تتم من خلال قنوات القوى السياسية من هنا فالقوى السياسية في إسرائيل تبدأ بالأحزاب المتعددة من اليسار اليمين من العلماني للديني ثانياً تلك القوى الهستدروت ودوائر حركته، ويكفي أن نأخذ مؤشراً على قوائم الأحزاب ونتائج انتخابات الكنيست من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٩٩، سوف نجد أن تكتل المعراخ (ماباي - معراخ - العمل - الميام) حصل على ٤٦ مقعد في عام ١٩٤٩ وعلى ٤٧ مقعد في عام ١٩٥٩، وعلى ٥٦ مقعداً في عام ١٩٦٩ وعلى ٤٧ مقعد عام ١٩٨١ وعلى ٤٥ مقعد عام ١٩٩٢، وحصل العمل في ١٩٩٦ على ٣٤ مقعد، وإسرائيل واحدة في ١٩٩٩ على ٢٦ مقعد.

اما الليكود ففي عام ١٩٧٣ حصل على ٣٩ مقعداً وعام ١٩٨١ حصل على ٤٨ مقعد، وعام ١٩٨٨ حصل على ٤٠ مقعد، وعام ١٩٩٢ حصل على ٣٢ مقعد وفي عام ١٩٩٦ حصل على ٣٢ مقعداً، وفي عام ١٩٩٩ حصل على ١٩ مقعد. وبهنا هنا أن نوضح ان الخريطة الحزبية الإسرائيلية متنوعة ومتعددة وأن قوائم الانتخابات من الممكن ان تعبر في كل مرحلة عن تحالفات بين بعض الأحزاب المتقاربة وأن خريطة الكنيست تعبر عن موزاييكو لكل الأحزاب والقوى السياسية وتعبير عن خليط القوى داخل التجمع الإسرائيلي.

كما يكفي ان نعرف أن الهستدروت تأسس عام ١٩٢٠ على أرض فلسطين وتشمل عضوية الهستدروت حوالي ٩٠٪ من مجموع العاملين في إسرائيل أي حوالي ثلث السكان اليهود في فلسطين ويقول بن جوريون عنه «إنه اتحاد الشعب الذي يقوم ببناء وطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد» كما أن اغلب قيادات إسرائيل البارزة، نشأت داخل الهستدروت مثل بن جوريون - بن زيفي - زبوناك. لامنون - اسحاق بن هارون - ويرى أعضاء كنيست أن الهستدروت من أهم المؤسسات السياسية في إسرائيل وأن قوته تفوق كلا من البيروقراطية الحكومية والكيوتز والمتقنين والجيش.

بعد ذلك تأتي المؤسسة الدينية (دار الحاخامية ووزارة الشؤون الدينية، الأحزاب الدينية، الكيوتز الديني) وهناك العديد من مراكز القوى في صناعة النخبة لكن لا يفوتنا أن نتحدث عن العسكر أو المؤسسة العسكرية ويكفي أن نشير للقيادات العسكرية المنتمة قبل الدولة للمنظمات المسلحة وبعد الدولة لجيش الدفاع فهناك بن جوريون رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وهناك دوري - يارين - ماكليف - ديان رؤساء أركان. كما كان هناك شاريت رئيس وزراء ولافون وزيراً للدفاع وديان ولاسكوف وتسود

ورابين رؤساء أركان، واشكول ورايين وبيجين وشامير وبيريز وأيهود باراك رؤساء وزراء أما وزراء الدفاع فكانوا ديان وبيريز وبيجين وشارون وارينز ورايين ورؤساء أركان العازر وجور وايان وليفي وأيهود باك وشارون وامنون شاحاك.

اذن نحن امام نخبة عسكرية جاءت من أصول التنظيمات المسلحة الصهيونية، كما جاءت من مؤسسة جيش الدفاع الإسرائيلي. وهكذا تتكشف لنا منافذ القوة في التجمع الإسرائيلي وقبل أن نترك تلك القضية لابد أن نخرج على كتاب «طواغيت المال والحكم في إسرائيل» من تأليف: شلومو فرنكل وشمشون بيختر، وفيه فقرة ختامية كاشفة للنفوذ والقوة «يجب على المرء أن يتذكر من يقف على رأس مجالس الوصاية لكل الجامعات .. يجب على المرء أن يتذكر من هو الذي يمول معاهد الأبحاث. يجب على المرء أن يتذكر من يسيطر على الصحف الكبرى وعلى معظم دور النشر حتى يفهم اكثرية الإسرائيليين كيف تتوزع ثروة الامة.

وفي فقرة أخرى سابقة يقول المؤلفان «هناك مصاهرات كثيرة في صفوف الثراء والسلطة في إسرائيل .. وترتبط مراكز القوة الاقتصادية الهامة في إسرائيل بوشائج القربى، حيث تمتلك عائلات ريكتاتى وكيرسو وحاخامى بنك دبسكونت وبنك باركليس ديسكونت وشركة «هفينكس» ولا تقتصر لقاءات الاغنياء على المناسبات الاجتماعية ونواديهم وحفلاتهم فهم يلتقون ايضا فى جلسات مجالس ادارة الشركات الكبرى والبنوك ومجموعات رجال الاعمال. يلتقى الاغنياء ايضا فى سلسلة من اللجان الاستشارية للمنظمات . يلتقون باللجنة الاستشارية لبنك إسرائيل واتحاد شركات التأمين واتحاد البنوك واتحاد اصحاب العمل واتحاد اصحاب الصناعة والغرف التجارية..».

هكذا يتكشف لنا بعد ذلك المسح الافقى والرأسى للطبقة الحاكمة انها تساهم بشكل كبير فى صناعة الرأى العام الإسرائيلى متوافقا مع شرائح التجمع الإسرائيلى وايدىولوجية الصهيونية الجامعة وذلك بتوزيع نسب وانصبة لكل القوى المؤثرة فى ذلك التجمع لذا كان طبيعيا ان تكون التنظيمات العسكرية مثل البالماخ والهاجاناه قبل الدولة هى التى استحوذت عن جدارة مواقع القيادة والتأثير الكبرى فى الرأى العام وبعد الدولة كانت نفس القوة ومعها الهستدروت والاحزاب والمؤسسة العسكرية الإسرائيلىة التى زاد نفوذها منذ حرب ١٩٦٧ حيث بلغ عدد العسكريين ٣٧ عضوا من مقاعد الكنيست البالغة ١٢٠ وفى عام ١٩٩٦ كان من العسكريين كل من ايهور باراك، وبنيامين بن اليعازر، افرايم سنيه، ارئيل شارون، جدعون عيزرا، اسحق مورديخاي، رفائيل ايتان، افيجدور

كهلانى، رحبعام زئيفى، ران كوهين. اما الكنيست الخامس عشر فى عام ١٩٩٩ فقد كان به من العسكريين كل من ايهور باراك، ماتان فيلناتى، بنيامين بن اليعازر، افرايم سنيه، ارئيل شارون، جدعون عيزرا، اسحق مورديخاي، امنون شاحاك، رحبعام زئيفى، ران كوهين.

بعد أن تناولنا العناصر المشكلة للرأى العام الإسرائيلى، وتأكدنا من هيمنة الصهيونية كعقيدة على الرأى العام، كما تأكدنا من طبيعة الصفوة والطبقة الحاكمة صاحبة القرار والمؤسسات النافذة والمؤثرة وكيف يتم التنسيق للدفاع عن المصالح وبالتالي توجيه الرأى العام لصالح تلك المصالح، كما رأينا كيف ان النظام التعليمى والاعلامى مروج واسع الانتشار للايدىولوجية الصهيونية، ايدىولوجيا العنصرية والهيمنة والاستعلاء والترحيل القسرى.

وهنا لابد من طرح سؤال هل مازلت هناك جنوى للتوجه من جانب بعض المثقفين للرأى العام الإسرائيلى؟ وحتى تكتمل الصورة لابد من تناول استطلاعات الرأى الإسرائيلى، ومن المعروف أنها بدأت فى عام ١٩٦٤ ومستمرة حتى الآن وهى استطلاعات رأى شاملة ومتنوعة ونوعية، وفى كتاب صادر عن مركز بيجين - سادات للدراسات الاستراتيجية - جامعة بار - ايلان عن موقف الرأى العام الإسرائيلى من استخدام القوة وهو من تأليف جاد بارزيللى وافرايم يعر وتم نشره فى ديسمبر ١٩٩٦ وردا على سؤال كيف يمكن ان تتغلب على مشكلة «المنظمات الارهابية» والمقصود طبعا المنظمات الفلسطينية التى تناضل من اجل تحرير ارض فلسطين - وقد تم عرض خمسة خيارات : ١ - الانسحاب، ٢ - عمليات عسكرية محدودة - ٣ - عمليات عسكرية واسعة النطاق - ٤ - المبادرة بالحرب - ٥ - لا رأى.

اوضح الاستطلاع أن الإسرائيليين ينزعون فى العموم لتأييد استخدام القوة العسكرية ضد المنظمات (الارهابية) حيث أن هناك ٨٠٪ من العينة قد أيدت تدابير مختلفة من القوة ضد ما اسموه بالارهاب. وإذا ما تم جمع نسب تأييد الخيارات (٤.٣.٢) فستصبح النسبة الاجمالية لتأييد استخدام القوة كالتالى: فى عام ١٩٨٨ كانت ٨٤.٨٪، وعام ١٩٨٩ كانت ٨٤٪، وعام ١٩٩٠ كانت ٨٤.١٪ وعام ١٩٩١ كانت ٨٣.٨٪، عام ١٩٩٢ كانت ٨٦.٩٪، وفى نوفمبر ١٩٩٤ كانت ٨٥.٨٪.

كما حظيت اجابة (إن العمليات العسكرية المحدودة غير كافية وأن على إسرائيل من وقت لآخر القيام بعمليات واسعة النطاق ضد الارهاب بأعلى نسبة تأييد بمتوسط ٤٤.١٪ وهى نسبة تقارب ضعف نسبة تأييد الأعمال العسكرية المحدودة والغارات الانتقامية. وعندما طرح

سؤال عن الانتفاضة وكيفية مواجهتها وقد تم وضع خمسة خيارات للإجابة (الانسحاب - الاستخدام المحدود للغاية من القوة العسكرية - الاستخدام المحدود للقوة - الاستخدام المكثف للقوة - ترحيل كافة الفلسطينيين من المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل).

جاءت إجابة ثلث العينة تقريبا لصالح الاستخدام المحدود للغاية، وجاء خيار الاستخدام المحدود للقوة مع المحدود للغاية بنسبة ٤٣.٨٪، أما الذين طالبوا بالخيارين الثالث والرابع (الاستخدام المكثف والترجيل) فقد بلغت نسبتهم ٣٠.٧٪ في مارس ١٩٩٢ وفي إجابة عن سؤال (تحت أية ظروف يكون مبررا لجوء إسرائيل لشن حرب تقليدية ضد الدول العربية؟ تراوحت الاجابات المتاحة من (معارضة الحرب إلى القبول بشن حروب دفاعية - إلى حروب اجهاضية - وقائية - حرب ذات أهداف سياسية - النزوع المتطرف للحرب).

وقد عكست الاجابات تفضيل الرأي العام الإسرائيلي الضربة الاجهاضية المتجذرة بشدة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حيث أيدها في المتوسط ٤٢٪ من الإسرائيليين أما الخيار الثاني فقد كان الحرب الدفاعية ٣١٪ في المتوسط، وعند ضم النسبتين يتضح أن هناك ٧٣٪ في المتوسط من الإسرائيليين مع الحرب الاجهاضية والدفاعية.

وفي قراءة د. جمال أحمد الرفاعي لاستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي نشرتها صحيفة «هآرتس» خلال عام ١٩٩٨ والتي قام بإجرائها مركز «تامى شتاينتس» لبحوث السلام التابع لجامعة تل أبيب (مختارات إسرائيلية العدد ٤٩) يناير ١٩٩٩ والصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وجد أنه في مارس ١٩٩٧ وصلت نسبة مؤيدي إقامة دولة فلسطين ٥١.٣٪ ونسبة المعارضين لإقامتها ٤٤.٢٪.

في يونيو ١٩٩٧ وصلت نسبة مؤيدي إقامة دولة فلسطين ٥٠.٣٪ ونسبة المعارضين لإقامتها ٤٥٪.

في يوليو ١٩٩٧ وصلت نسبة مؤيدي إقامة دولة فلسطين ٥٥.٦٪ ونسبة المعارضين لإقامتها ٤٠٪.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن استطلاع الرأي الخاصي بالسلام في شهر مارس و يوليو ١٩٩٧ كانا قد أجريا عقب عمليتين فدائيتين وقعت الأولى داخل إسرائيل والثانية في منطقة «محنيا يهودا» في القدس، ويتضح هنا أنه بقدر ما تثير العمليات الفدائية ذعرا في الشارع الإسرائيلي بقدر ما تساهم في صياغة الموقف السياسي

للإسرائيليين من حقوق العرب وعلى رأسها لدولة الفلسطينية.

وفي مقياس شهر يناير للسلام المنشور بالعدد (٥١) من مختارات إسرائيلية) نجد أن ٨٤٪ من العينة ترى أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل حتى في إطار سلام يتم التوصل إليه مع الدول العربية والفلسطينية (٨٤٪ من الحريديم، ٧٤٪ من المتدينين، ٥٨٪ من المتمسكين بالتقاليد، ٤٩٪ من العلمانيين).

وفي العدد (٦٣ من مختارات إسرائيلية) «مقياس السلام ١٩٩٩ بقلم سعيد عكاشة نجده يؤكد على أن ٨٤٪ من مجمل العينة يؤكد على أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وأن ٦٢٪ يرونها عاصمة لإسرائيل حتى لو قامت الدولة الفلسطينية، وأن ٧٩٪ من العينة يخشون الانسحاب من الجولان لما سيؤدي إليه ذلك من تأثيرات على مصادر المياه، ٧٣٪ من العينة يجدون فيها خطورة أمنية، وأن هناك ٥٩٪ من العينة يعتبرون الجولان جزءاً من أرض الأجداد.

والغريب ان الحالات التي تم فيها تغييرات ملموسة في الرأي العام الإسرائيلي كانت بعد حرب ١٩٧٣، وكانت بعد بعض الاعمال الفدائية وراء الانتفاضة وبعد عمليات حزب الله في الجنوب اللبناني وهي كلها حسب قياسات الرأي العام التي تمت في حينها تؤكد حدوث تغير.

يكفي أن نشير أن كافة القوائم الانتخابية في إسرائيل في كنيسة ١٩٩٩ طالبت بالانسحاب من الجنوب اللبناني مما يؤكد ان الرأي العام الإسرائيلي في معظمه متمسك بالثوابت التي أسستها له الصهيونية والطبقات الحاكمة ونظم التنشئة الاجتماعية من تعليم واعلام، وأن حجم المتغير فيه يمثل الهامش بالنسبة للجسد كله ولذلك فالطريق الأمثل الذي يفهمه الإسرائيليون هو طريق القوة، وهو نفس الطريق الذين يتصور الإسرائيليون انه الطريق الأنسب لإخضاع العرب.

اذن هناك ثوابت في الرأي العام الإسرائيلي تجعله يعطي الأولوية الايديولوجية لأمنه ولمصالحه وهو نفس منظوره للسلام.

بعد كل ذلك هل مازال هناك جدوى من التوجه للرأي العام الإسرائيلي !

القدرات العلمية والتكنولوجية لإسرائيل بين «التهوين» و«التهويل»

سعيد عكاشة

خلالهما، ومدى إسهام المصريين والإسرائيليين في تحديد ملامحها.

أولا مرحلة المواجهة ١٩٤٨ - ١٩٧٣:

واقع الأمر أنه يمكن التمييز داخل هذه المرحلة بين حقبتين، الحقبة الأولى تمتد من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٩ والثانية بين عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٣، خلال الحقبة الأولى حرصت إسرائيل على تقديم نفسها بصورتين مختلفتين، حيث صدرت نفسها للرأى العام الأوروبى والأمريكى بوصفها بلد صغير محاط بالأعداء من كل جانب، وصورت هؤلاء الأعداء (مصر والعرب) على أنهم امتداد لكل التهديدات التى تشكل خطرا على الحضارة الغربية، فيما كانت تحرص فى الوقت نفسه على تسريب بعض المعلومات عن قدراتها العلمية وخاصة فى مجال البحوث النووية إلى صانعى القرار فى مصر والعالم العربى وايضا فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ساعية لتحقيق عدة أهداف:

- ١ - جذب تعاطف المواطن الأوروبى والأمريكى وتعبئته لمساندة إسرائيل وتبرير سياستها العدوانية تجاه العرب.
- ٢ - ردع صانع القرار فى مصر والبلدان العربىة وإخافته من القوة النووية الإسرائيلية خاصة والقدرات العلمية والتكنولوجية لإسرائيل عامة، حتى لا يفكر فى شن حرب ضدها مستقبلا.

استخدمت إسرائيل الحرب النفسية بوسائلها المختلفة ضد مصر والعرب منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، لتحقيق أهداف لم يكن من الممكن تحقيقها بالوسائل السياسية والعسكرية. ومن ضمن هذه الوسائل تعتمد تسريب معلومات عن قدراتها العلمية والتكنولوجية خاصة فى المجالات العسكرية، وهى معلومات يفترض سريتها ويصعب فى الوقت نفسه التحقق من مدى صحتها، كما يصعب حصارها ومنع وصولها إلى القطاعات المستهدف التأثير فيها خاصة مع تنوع وسائل الإعلام وقدرة الفرد على الوصول إلى مصادر المعلومات بسهولة دون أن تكون لديه الحصانة والقدرة على فرز ما يتلقاه من افكار وتصورات. وإذا كانت الصورة التى رسمتها إسرائيل لنفسها فى ذهن المصريين والعرب على مدى الخمسين عاماً الماضية قد خدمت أهدافها الاستراتيجية، فلماذا يبدو بعض الكتاب والباحثين المصريين والعرب مستعدين لتقبل هذه الصورة على علقتها رغم إنها لا تخدم المصالح القومية المصرية والعربية؟ والأهم من ذلك: كيف يمكن إدراك قدرة إسرائيل فى مجال العلم والتكنولوجيا دون «تهوين» أو «تهويل»؟ خاصة ونحن مقبلين على مرحلة صراع حضارى واسع المدى مع إسرائيل.

إن البحث عن إجابة لهذين السؤالين تقتضى العودة إلى أهم مرحلتين فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى، وفحص الصورة التى قدمت لإسرائيل

٣ - ابتزاز الدول الغربية للحصول على أسلحة تقليدية متطورة ومعونات مالية ضخمة، مقابل التخلي عن الطموحات النووية والتي كان سعى إسرائيل إليها يهدد التوازن الدولي بسبب الصراع الذي كان محتدماً بين المعسكرين الشرقي والغربي على مناطق الثروة والنفوذ خاصة في الشرق الأوسط.

أن تلاعب إسرائيل بالقضية النووية كان أحد أبرز الجوانب في سياستها الخاصة بالحرب النفسية الموجهة إلى مصر والعرب إيساقاً مع الاستراتيجية التي تبنتها والمعروفة بأسم استراتيجية الردع بالاحباط De-terrence by Frustration التي عبر عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شيمون بيريز بوضوح، حيث وقف في الكنيسة يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٦ قائلاً إنني لا أرى سبباً لإقدام دولة إسرائيل على طمأنة ناصر - جمال عبد الناصر - والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله، انني أعرف أن العرب يشكون في نوايانا النووية، وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة، فلماذا نخفف هذه الشكوك؟ ولماذا نعمل على ايضاحها؟ لقد تسببت هذه السياسة في إرباك صانع القرار المصري والعربي، فمن جهة كان الاعلام المصري - خاصة في السنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - يقدم صورة للمصريين عن بلادهم تتصادم مع أي اعتراف بقوة إسرائيل في أي مجال، حيث دأب الاعلام على وصف مصر بأنها القوة الضاربة الأولى في الشرق الأوسط، ونجح في إقناع الرأي العام بأن المعركة مع إسرائيل - رغم سهولتها - ستظل مؤجلة حتى القضاء على الاستعمار واعوانه من الرجعية العربية في المنطقة، ومن ثم كان هناك حرص واضح من جانب المسؤولين عن الاعلام في هذه الفترة على إخفاء أي معلومات عما يجري في إسرائيل خاصة تلك التي يمكن ان تقدمها بوصفها قوة كبيرة في المنطقة ولها انجازاتها الاقتصادية والعسكرية والعلمية، ومن الجهة الأخرى كان هناك قلق حقيقي تجاه المعلومات الواردة عن القدرات الإسرائيلية وإن ظل هذا القلق محصوراً في حلقة ضيقة للغاية التفت حول الرئيس جمال عبد الناصر، ومن ضمن هؤلاء الكاتب والصحفي الشهير محمد حسنين هيكل والذي أشار بين عام ١٩٦٥، ١٩٦٦ في مقالات قليلة إلى الخطر النووي الإسرائيلي وضرورة مواجهته مبكراً، ويبدو أن الجانب الدعائي في السياسة الناصرية كان أقوى مما ينبغي، فتمكن من التغلب على الاصوات القليلة التي كانت تحذر من تنامي القوة الإسرائيلية، ومن ثم وقع التطابق الكارثي بين نظرة رجل الشارع المتأثر بالدعاية المصرية عن قوة العرب وضعف إسرائيل، وبين نظرة المسؤولين السياسيين والعسكريين التي مالت إلى التهوين من شأن القدرات الإسرائيلية، وقاد هذا التطابق البلاد إلى أسوأ كارثة واجهتها في تاريخها في حرب يونيو عام ١٩٦٧،

حتى أن أحد قادة الجيش المصري خطب في جنوده قبل أيام من نشوب هذه الحرب مصوراً لهم المواجهة مع إسرائيل كما لو كانت نزهة يتمكن خلالها الجيش المصري من تحرير يافا وحيفا وتل أبيب (انظر هذه الواقعة في احمد حمروش: قصة ثورة ٢٢ يوليو - الجزء الثاني). وفيما بعد ورغم الهزيمة ظل الاعلام المصري حريصاً على عدم الاعتراف بقوة إسرائيل، وجرى تصوير الهزيمة كنتيجة للمواجهة بين مصر وقوى الاستعمار الأمريكي الذي استخدم إسرائيل كمخالب قط لاجهاض الثورة العربية !!

والذي يمكن استخلاصه من هذه المرحلة التي استمرت حتى عام ١٩٦٩ أن صانع القرار المصري لم يكن قادراً على التمييز بين المعلومات التي يجري تسريبها عمداً للتأثير في الحالة المعنوية للمصريين، وبين الحقائق الفعلية التي ربما تشكل خطراً على أمن البلاد، ومن ثم مال النظام بأكمله للتهوين من شأن القدرات الإسرائيلية عامة والقدرات العلمية والتكنولوجية بهذه الدولة خاصة، وتدرجياً انقلب هذا «التهوين» إلى نوع من «التهويل» كما كان متوقعاً، محدثاً نفس الأثر الذي وقع قبل هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ولكن بصورة مختلفة.

ثانياً مرحلة التسوية (١٩٧٣ - وحتى الآن):

بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٣ كتب محمد حسنين هيكل مقالاً بعنوان «جنرال اسمه الملل» تناول فيه دراسة كان قد أعدها رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية في ذلك الوقت (دراسة هيركابي) وكانت هذه الدراسة تبحث في انماط التفكير عند المصريين بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧. ومن زاوية ما يمكن اعتبار نشر هذه المقالة بداية الانقلاب على السياسة الاعلامية المصرية تجاه إسرائيل والتي سادت قبل هزيمة يونيو، فقد لمح «هيكل» لأول مرة إلى احتمالات مؤكدة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية وإمكانية استخدامها لها في معركتها القادمة مع مصر، وتحدث عن أخطار حصار المصريين بين اليأس والرجاء - على حد وصف دراسة هيركابي - وما يمكن أن يؤدي إليه هذا الحصار مستقبلاً.

كانت المقالة بمثابة الصدمة التي قسمت المصريين بين مصدق لما ورد فيها من تحليلات وبين مشكك في دواعي نشرها في هذا التوقيت، بل أن هيكل نفسه تعرض لانتقادات من جانب بعض خصومه خاصة في الدائرة القريبة من الرئيس عبد الناصر، حيث اعتبروا نشره لهذا المقال محاولة للتأثير في معنويات الجنود المصريين الذين كانوا يخوضون في ذلك الوقت حرباً شرسة ضد إسرائيل على جبهة القناة وهذا الجدال فترة طويلة وعاد مرة ثانية للاشتعال عندما نشر هيكل مقالاً بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٣ بعنوان «القنبلة» والذي كان البداية الحقيقية لإزدهار فكرة

«التهويل» في القدرات الإسرائيلية، والغريب أن كتابات أخرى راجت في الفترة نفسها راحت تدعم بدورها من فكرة «التهويل» هذه، وقد استفزت هذه الكتابات الدكتور فؤاد زكريا فكتب مقالاً حمل فيه على من صوروا إنتصار مصر في حرب أكتوبر على أنه انتصر «لايمان» المصريين على «علم» الاسرائيليين، وخلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٧ نشطت الدعاية الإسرائيلية في تكثيف حربها النفسية ضد مصر على وجه الخصوص، واعتبر شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أن خوف الرئيس السادات من عودة القتال مجدداً أو احتمال استخدام إسرائيل لاسلحتها النووية ضد مصر كان السبب الرئيسي في مبادرة القدس الشهيرة في نوفمبر عام ١٩٧٧ (انظر الشرق الأوسط الجديد) غير أن عيزرا وايزمان رئيس إسرائيل الحالي اعترف في مذكراته بأن تسريب بعض المعلومات غير الصحيحة عن نية إسرائيل في مهاجمة مصر في تهايات عام ١٩٧٦ كانت مسألة متعمدة لجر مصر نحو السلام مع إسرائيل.

لقد لعبت وسائل الاتصالات الحديثة طيلة السنوات الممتدة منذ اواخر السبعينيات وحتى الآن دوراً بالغ الأهمية في نشر ثقافة «التهويل» في القدرات الإسرائيلية، وانخرط عدد لا بأس به من الكتاب والمفكرين العرب والمصريين في الترويج لقوة إسرائيل بنية طيبة اعتماداً على معلومات أصبح من السهل الحصول عليها وتداولها بشكل واسع دون أن يكون لدى معظمهم المناعة الكافية والقدرة على التمييز بين الحقائق والمعلومات المغلوطة التي يتم تسريبها عمداً للتأثير في معنويات المصريين، ويجب أن نعترف هنا بأنه من الصعب على أي شخص التمييز بين هذين الأمرين ومن هنا تظهر خطورة التردد بين ثقافتى «التهويل» و«التهويل».

• نماذج من افكار ثقافة التهويل:

حفلت الكثير من الكتابات المصرية في الآونة الأخيرة بالمقارنات العديدة بين مصر وإسرائيل في مجالات البحث والتطوير واعتمدت في الاغلب على القياسات الكمية لعناصر الانفاق كنسبة من الناتج القومى الاجمالى، ومعدلات النشر في الدوريات العلمية المحكمة، ونسبة العلماء العاملين في مجالات البحث والتطوير الى مجمل السكان .. الخ.

وتظهر التقييمات التي تم بناءها على هذه القراءات الأثر النفسى السلبي التي تركته في نفوس الباحثين والدراسين لهذه القضية، ففي التقرير الاستراتيجى العربى الصادر هذا العام (تقرير ١٩٩٩) نقرأ في صفحة ١١٣ عنوان لا يخلو من دلالة «المقارنة بين العرب وإسرائيل تأثير الخجل» ومن خلال استعراض كاتب هذا الجزء لاحصاءات عن إنتاج العلماء والتقنيين العرب

مقارنة بنظرائهم فى إسرائيل يستنتج أن الهوة واسعة بين العرب وإسرائيل فى هذا المجال وهو أمر يدعو إلى الخجل على حد قوله وتدفع أيضاً إلى مزيد من القلق على المستقبل، ذلك على الرغم من أن المقارنات الكمية يمكن أن تكون مضللة إلى حد كبير لأنها لا تعطى سوى مؤشرات، فوجود عدد كبير من الجامعات فى دولة ما لا يعطى على سبيل المثال دلالة حقيقية على مستوى التعليم العالى بها، ولا يمكن أيضاً الاستناد إلى كثرة البحوث المنشورة من علماء دولة ما للاستدلال على تقدم العلم بها، وفضلاً عن ذلك توقف التقرير الاستراتيجى عند احصاءات عام ١٩٩٥، وفترة خمسة سنوات فى زماننا الراهن ليست قليلة وقد تظهر احصاءات أحدث أن الصورة تغيرت على الجانبين، الأمر الذى يمكن أن يزيل هذا الخجل والقلق ولو نسبياً، والغريب أن د. احمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات راح هو الآخر يرد نفس المقولات ففى تصريح له بتاريخ ٧ مارس الماضى أمام اعضاء مجلس الشورى قال «لو نظرنا إلى إسرائيل وما تقوم به فى مجال البرمجيات سنصاب باليأس و«نتغطى بالحاف» !! ولكنه دعا فى الوقت نفسه إلى عدم الاستسلام للاحباط واليأس !!

والاشرات الواردة فى تصريح الوزير ربما ترد عليها دراسة نشرتها الاهرام فى أول مارس الماضى (٢٠٠٠/٣/١) منقولة عن ويلفور دولش مدير قسم الابحاث العالمية بعنوان «الاقلية تسيطر على ثورة المعلومات».

ومن خلال المقارنات الكمية نجد أن دولة مثل سنغافورة مصنفة فى الموقع رقم (١١) ضمن قائمة الدول السريعة الانطلاق فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متفوقة على دولة مثل المانيا التى اتت فى الموقع رقم (١٣) فهل يمكن أن يستنتج أحد أن سنغافورة متفوقة على المانيا أو إنها أقوى من المانيا؟

الأمر نفسه بالنسبة لإسرائيل التى لم تدخل هذه القائمة أصلاً واحتلت الموقع السابع ضمن قائمة الدول «ذات الخطى الواسعة» وتقدمت عليها دول صغيرة مثل هونج كونج وتايوان، بل أن الامارات العربية اتت فى الموقع الثانى عشر بفارق بسيط عن إسرائيل .. فهل يمكن بناء أى تصورات دقيقة على هذه المقارنات؟

إن اوضاع العلم فى إسرائيل قد تأثرت على الدوام سلباً وإيجاباً بالتطورات الاقليمية والدولية، وهو أمر لم يكن واضحاً بشكل كاف لدى الكثيرين فى مصر والعالم العربى، فعلى حين أن اغلب من يهتمون بالشأن الإسرائيلى فى مصر مازالوا يتحدثون عن الدعم الهائل الذى حصلت عليه إسرائيل من جراء وصول اعداد ضخمة من العلماء السوفيت اليها بعد موجة الهجرة الكثيفة لليهود السوفيت منذ اواخر الثمانينات (يقول

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩ في صفحة ١١٦ أنه من الواجب دراسة تأثير المناخ العلمي الجاذب للعلماء في إسرائيل خاصة من جانب العلماء السوفيت مقارنة بنزيف العقول العربية)، غير أن التقارير الإسرائيلية ذاتها تتحدث بنوع من الاحباط عن هذه الظاهرة، حيث يتضح أن الاسهام العلمي للهجرة كان محدوداً للغاية فمن بين ١٢٢٥٠ عالماً وفدوا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق بين عام ١٩٨٩ - ١٩٩٦ لم ينجح سوى ١٥٧ منهم في الالتحاق بالعمل الاكاديمي في الجامعات الإسرائيلية فيما فشل أكثر من ٧٠٠ منهم في الاحتفاظ بمناصبهم التي حصلوا عليها في البداية وتم فصلهم فيما بعد، ويقول «دان هوفرط» المسؤول عن استيعاب العلماء المهاجرين في جامعة تل أبيب «أن الحديث عن الاسهام العلمي للمهاجرين الروس لا يعدو كونه اسطورة (انظر المختارات مايو ١٩٩٩) وليست هناك بيانات كافية عن الاتجاه الذي سلكه من لم ينجحوا في الالتحاق بالجامعات ومراكز الابحاث الإسرائيلية، ورغم ذلك ربما توضح مشاكل المهاجرين السوفيت عامة. إن احتمالات استيعابهم والاستفادة من خبراتهم في إسرائيل ربما تكون ضعيفة، فمازال اغلبهم منعزل يتعاطى الثقافة الروسية عبر الصحف والكتب والاذاعات التي تتحدث بهذه اللغة، وترتفع نسبة الجريمة في أوساطهم بشكل كبير، كما أن ٢٥٪ من مدمني الكحول في إسرائيل هم من بين هؤلاء المهاجرين... والمعروف أن الشروط الاجتماعية لنمو العلم في أي بلد تفترض ما يمكن تسميته بالاندماج الكامل والشعور بالانتماء للمجتمع وهو ما لم يحدث حتى الآن بالنسبة للمهاجرين الروس، الامر الذي يجعل من الاستفادة منهم في المدى المنظور أمراً بعيد الاحتمال.

على الجانب الآخر هناك مشكلات عديدة تواجه تطوير سياسة دعم العلم والتكنولوجيا في إسرائيل على رأسها اضطراب الدولة إلى توجيه جزء كبير من ناتجها القوي الاجمالي لاستيعاب المهاجرين وإعادة تأهيلهم، وقد أدت الهجرة الكثيفة لهؤلاء المهاجرين بين الأعوام من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ إلى انخفاض معدلات الانفاق على البحث والتطوير في إسرائيل من ٣٪ عام ١٩٩٣ إلى أقل من ٨.١٪ عام ١٩٩٩، كما أن توقيع اتفاق السلام مع مصر والاردن والاستمرار في عملية السلام على الجبهات الأخرى رغم العقبات التي تتعرض لها حالياً، قد أثر بدوره على مخصصات العلم والتكنولوجيا هناك، ويشير احمد بهاء شعبان «المختارات أكتوبر ١٩٩٩» إلى أن ارتباط العنصر الأمني بخدمة تطوير العلم في إسرائيل كان له جوانبه

سلبية لأن عدد كبير من الشركات كانت تستفيد من قاعدة الابحاث التي طورها العسكريون الإسرائيليون في الثمانينات، وتواجه هذه الشركات حالياً صعوبات في تطوير الجيل المقبل من منتجات التكنولوجيا الراقية . فإذا اضعفنا إلى ذلك إضطراد الهجرة العكسية من إسرائيل واعراب عدد كثير من العلماء والاسرائيليين عن رغبتهم في الهجرة إلى الولايات المتحدة أو أوروبا للاستفادة من الامكانيات المتاحة للعلماء في هذه البلدان .. لأدركنا أن صورة العلم في إسرائيل ليست بالصورة الأسطورية التي رسمها البعض لها في السنوات الأخيرة.

* نحو قراءة موضوعية للعلم والتكنولوجيا في إسرائيل:

إن العلم بوصفه العنصر الاساسي في الصراع الحضاري القادم بين الأمم والشعوب المختلفة، لا ينبغي استغلاله للتحريض مع أو ضد سياسات معينة، ومع رفضنا «التهوين» من القدرات العلمية والتكنولوجية لإسرائيل، ورفضنا في الوقت نفسه للنظرة المعاكسة التي تعتمد على «التهويل» علينا أن نبحث عن الاساس الموضوعي الذي ينبغي أن نبني عليه تطلعاتنا كمصريين نحو المستقبل، ولا يعني ذلك أن نغفل التحديات القادمة من جهة إسرائيل على مكانة مصر الاقليمية والدولية، ولكن لا ينبغي أن نرهن تطورنا العلمي والتكنولوجي بالمستوى الذي وصلته إسرائيل، لأن التهوين من شأن هذا المستوى قد يقودنا إلى «التكاسل»، و«التهويل» منه قد يقودنا إلى اليأس - كما عبر البعض واشرنا إليه سابقاً - ومن الملاحظات الجديرة بالتأمل أن بعض انصار التسوية السلمية داخل مصر برروا موقفهم هذا بأن الفجوة العلمية والتكنولوجية القادمة بين مصر وإسرائيل تدعو لليأس وتدفع نحو القبول بالسلام مهما كان، كما استغل اعداء التسوية أو بعضهم الترويج لوجود هذه الفجوة غير القابلة للتجاوز للتحذير من نزعة الهيمنة الإسرائيلية التي يمكن أن تجد متنفساً لها في ظل السلام !! ومثل هذه النظرات التي تتبنى مواقف مسبقة ذات طبيعة ايديولوجية ساهمت إلى حد كبير في نشر الاوهام حول القدرات اللانهاية للمجتمع العلمي الإسرائيلي .. ومما لا شك فيه أننا في حاجة إلى بناء ثقة المواطن المصري في نفسه ودفعه لرؤية إسرائيل في حجمها الطبيعي بلا «تهوين» أو «تهويل» لأن معركة السلام مازلت مستمرة والأهم منها المعركة الحضارية التي لن يفوز فيها إلا الأكثر ثقة بنفسه وبقدراته.

مصر .. إسرائيل: تضاد شرق أوسطى

عبد الغفار الدويك

والاستخدام وحرية التنقل وحقوق التملك .. وقبل كل ذلك غيبة المؤسسات «الاقتصادية» الفاعلة والمتكافئة، إن مقومات تشكيل السوق الشرق أوسطية لا تتوفر بالمنطقة .. وهى نفس الشروط التى حالت دون قيام أو خلق تعاون اقتصادى عربى بين دوله.

إن الإشارة إلى مرجعية مدريد وما أقرته من التعاون الاقتصادى الإقليمى المنبثق عن المسار المتعدد الأطراف لعملية مدريد للسلام فى الشرق الأوسط بهدف إقامة مشروعات ذات مصالح وأهداف اقتصادية مشتركة تدعم مسيرة السلام ولربط المنطقة بشبكة من المصالح التى تقيم أنواعاً جديدة من العلاقات القائمة على الحوار والمصلحة وببذ المجابهة والخلافات، ربما يعزز فرص السلام والأمن والتنمية والبدء فى تطبيع العلاقات بين شعوب المنطقة وتبنى خطة عمل كوبنهاجن فى نوفمبر ١٩٩٢، التى اشتملت على ٢٥ مشروعاً فى مجالات متنوعة تضم الاتصالات والنقل والطاقة والسياحة والزراعة والأسواق المالية والاستثمار والتجارة والتدريب، كما تم الاتفاق أيضاً على إنشاء لجنة للمراقبة تسعى لتشجيع حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات بين الشركاء فى المنطقة وتشجيع التنمية الاقتصادية وإدماج المنطقة فى الأسواق العالمية وفى هذا الإطار عقدت خمس مؤتمرات اقتصادية فى كازابلانكا ١٩٩٤ وعمان عام ١٩٩٥، والقاهرة عام ١٩٩٦ وأخيراً الدوحة ١٩٩٧ وهذه المؤتمرات تراجعت عن أهدافها ومنجزاتها بعد مؤتمر كازابلانكا وعمان لسببين رئيسيين هما، أن إسرائيل أرادت أن تعجل بالإنجازات الاقتصادية على حساب مسارات التسوية السلمية وبدعم أمريكى مفرط أحياناً، كما أن التعاون مع إسرائيل صار محل مخاوف وهواجس عديدة بعد تراجع إسرائيل (حكومة نتنياهو) عن الالتزام بتنفيذ تعهدات حكومات سابقة «خاصة اتفاق الخليل» وما تلاها من اتفاقيات احتاجت فى أغلبها لتوقيع آخر لتفسيرها - بحيث فقدت إسرائيل مصداقيتها أمام تراجعها عن التزاماتها بعد رأى العام السولى إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى غير ذلك.

ولا نستطيع أن ننكر الايجابيات التى حققتها لجنة المراقبة لخطة كوبنهاجن فيما يتعلق بالبدء فى إنشاء للتنمية فى

الحديث عن مصر وإسرائيل والشرق الأوسط تحديداً يعنى الاقتراب من مناطق ملغومة وشائكة وليس تحيزاً أن الموقف المصرى واضح للعيان ومعلن على المستوى الرسمى على كافة أصعدة العلاقات سواء الداخلية أو الخارجية .. وليس غريباً أن يكون هناك إجماع وطنى على السياسة الخارجية المصرية تجاه الشرق الأوسط عامة وإسرائيل خاصة وعلى الجانب الآخر نجد الموقف الإسرائيلى يتسم بالغموض والمفاجئة والتشكيك ويصل فى أعلى درجاته للتهور الذى يدفع فيها إلى أقصى اليمين المتطرف (وهنا نذكر تصريحات السيد ديفيد ليفى اليهودى من أصل مغربى) والتى أكد فيها «أنه سيحرق شعب لبنان وأرض لبنان كما هو مدون فى المضبطة الرسمية للكنيست الإسرائيلى».

تختلف المدارس السياسية فى الشرق الأوسط كنطاق إقليمى حول ماهيته الجغرافية .. إلا أن الدراسة تميل إلى المدرسة الأمريكية التى تزيد من رقعة ومساحة النطاق الإقليمى من الخليج العربى شرقاً إلى شاطئ المغرب على المحيط الأطلنطى ومن تركيا شمالاً حتى القرن الأفريقى وبحر العرب جنوباً ولا توافق على مد هذا النطاق حتى باكستان أو آسيا الوسطى، لاعتبارات جيوبوليتيكية وحضارية .. وفى القلب من هذا التحديد (مصر، فلسطين المحتلة، إسرائيل حالياً) والشرق الأوسط تحول من نطاق إقليمى (جغرافى بالمعنى المفهوم) إلى مشروع اقتصادى كبير، هذا المشروع ليس وليد اليوم فقد كان جوهر فكرة الحلف المركزى (بغداد) فى نهاية الخمسينيات مطلع الستينيات وقد اعتكفت مصر عنه وتوارى آنذاك فى ظلمات التاريخ ليبعث من جديد بعد نكسة ١٩٦٧ ليكون حلاً قابلاً للمساومة على أثر الهزيمة فى أكتوبر ١٩٧٣ .. ولا يلبث أن تنتشله إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بعد النكسة العربية الثانية عام ١٩٩٠ وبعد غزو الكويت وتحديداً بعد انعقاد قمة مدريد ١٩٩١ م.

وفى هذا الاطار يمكن الكشف عن أن السوق الشرق أوسطية لازالت حلماً للمنطقة فلا يوجد شئ بهذا المعنى .. لأن مكونات ومقومات هذا السوق غير موجودة بالفعل حيث أنها تعتمد على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل السلع والمنتجات وحرية الإقامة والعمل

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرفة إقليمية للتجارة والاعمال ومجلس سياحي إقليمي كما أيدت اللجنة قرار مجلس التعاون الخليجي بإسقاط الدرجتين الثانية والثالثة من المقاطعة العربية لإسرائيل، ولقد تراجعت أعمال هذا الإطار على أثر تولى نتنياهو وجمود عملية التسوية السلمية.

ومع بزوغ بارقة أمل في انفراج المباحثات السورية الإسرائيلية وبداية تنفيذ إسرائيل تعهداتها مع الجانب الفلسطيني أبدت مصر موافقتها على انعقاد مؤتمر التيسير للمباحثات المتعددة الأطراف في موسكو/ فبراير ٢٠٠٠، والذي لم يصل إلى نتائج إيجابية جديدة .. تكون إضافة لما تم إنجازه مسبقاً وسوف ينعقد مؤتمر آخر في أبريل برغم حالة الجمود الحالية. وبرغم ذلك فإنه من الواجب أن نؤيد انعقاد المؤتمر من منطلق الإدارة الاستراتيجية للعلاقات فهو وسيلة لكشف الأداء الإسرائيلي وتراجعته كما هو أيضاً دليلاً لحسن النوايا المصرية والعربية في العلاقات .. والمعتقد أن الأيام المقبلة ستكشف عن حقيقة وأهداف سياسة حكومة باراك الحالية .. وإن ما أطلق على حكومته من أنها حكومة باراك ياهو، لم يكن علي سبيل المزاح أو الاستثارة بقدر ما كان تعبيراً شاملاً صائباً لما يتردد داخل أروقة الكنيست والجلسات الخاصة لمجلس الوزراء، وإذا كان التعاون على المستوى العربي لم يحقق إنجازات ملموسة بعد فإننا نجد أن القوى الأجنبية تخطط لتشكيل المنطقة في صورة جديدة لهدم المشروع العربي وتشكيل ما يطلق عليه السوق الشرق أوسطية لتضم معها بولا من الجوار الإقليمي ولتحقق من خلال ذلك سيطرة وتغلغل اقتصادي إسرائيلي في إطاره الثنائي وتتضم إليه لاحقاً تركيا وفقاً لما يطلق عليه «تحالف استراتيجي» في إطاره الثنائي من المتوقع أن تلحق به في المدى المنظور (الأردن)، وعلى الجانب الآخر تعايش مصر التجربة العربية منذ عام ١٩٤٥ والتي شهدت صوراً عديدة من اتفاقيات التعاون منها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧ والتي ظلت بلا فاعلية منذ توقيعها حتى الآن وإن كانت لازالت أملاً ومدخلاً لإنشاء سوق عربية مشتركة، وقد ظهرت إلى حيز الوجود مجموعة من المجالس الاقتصادية مثل مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ (إلا أنه عجز عن تحقيق أهدافه بعد أن قطع شوطاً في مضمار التكامل الاقتصادي) كما انهار مجلس التعاون العربي عام ١٩٩٠ (بعد أقل من عامين من إنشائه) وفي عام ١٩٨٩ أعلن عن قيام الاتحاد المغربي (والذي يشهد عقبات عديدة على مساره بسبب المشكلات الداخلية التي تعاني منها دول الاتحاد).

وكان آخر هذه المحاولات العربية إعلان دمشق الذي أعلن في مارس ١٩٩١ وجاء كرد فعل على غزو العراق للكويت وتبويج لمشاركة مصر وسوريا في التحالف الدولي لتحرير الكويت ورغم إن بداية هذا المشروع كانت أمنية إلا أن صياغته ظلت تتراجع حتى بقي منها إطار اقتصادي غير واضح المعالم، إلا أن السياسة الخارجية المصرية يبدو أنها لا تباين بسهولة رغم ما قد يبدو واضحاً للعيان .. (ويمكن

الرجوع لجلسات مجلس التعاون الخليجي وموقف قطر من إعلان دمشق !! وهو ليس في حاجة لتفسير أو إستفاضة). وكانت بارقة الأمل عام ١٩٩٦ في سلسلة البرق المتتالي الذي يسطع في السماء ترافقه تغطية إعلامية دعائية. ولا يلبث هذا البرق أن ينطفئ ونعود إلى ظلام دامس، ويحاول كل طرف عربي أن يحافظ على مساره في ضوء خافت لا يستطيع أن يهدي الجميع إلى الطريق وكان قد صدر عن مؤتمر القمة بالقاهرة ١٩٩٦ تكليف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة في إقامة منطقة تجارة حرة وفق برنامج محدد واتخذ المجلس في دورته رقم ٥٩ في ديسمبر ١٩٩٧ القرار رقم ١٢١٧ للإعلان عن قيام المنطقة الحرة العربية في غضون ١٠ سنوات اعتباراً من يناير ١٩٩٨، ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية واعتماد الرسوم الجمركية السارية بتاريخ ١/١/١٩٩٨ كقاعدة لاحتساب التخفيض التدريجي مع الإيجاز لأي بلدين عربيين أو أكثر تبادل الإعفاءات على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع مع نهاية عام ٢٠٠٧.

ولن نستفيض في حجم وطبيعة المشروعات المقترحة تنفيذها سواء أنابيب السلام التركية، إلى جانب الاطماع المائية الإسرائيلية في مياه النيل وإقامة محطات نووية لتحلية المياه إلى جانب مشاريع النقل والمواصلات التي تمتد من تركيا إلى إسرائيل إلى مصر وشمال أفريقيا، هذا غير ربط الشرق الأوسط عبر شبكة المعلومات النولية إلى جانب مشاريع زراعية في تنمية وادي عربة بغور الأردن وإستزراع المناطق الصحراوية في مناطق الحكم الذاتي وإقامة مراكز مشتركة في مجال التدريب الزراعي، هذا غير مشاريع مجال النفط والكهرباء وأهمها خط أنابيب بترول من إيلات إلى غزة (ينافس قناة السويس كممر ملاحى) وربط شبكات الكهرباء الممتدة من جنوب تركيا مروراً بسوريا ولبنان وإسرائيل ومناطق الحكم الذاتي ومشروعات سياحية ومناطق تجارة حرة عديدة ومشاريع جامعية تعليمية شرق أوسطية تهدف إلى تكوين كوادر مهنية في مجالات احتياجات السوق هذا غير مركز إقليمي لتنمية الموارد البشرية.

ويمكن تلخيص الأفكار التي بلورتها المراكز البحثية في إسرائيل والولايات المتحدة من خلال عدة مراحل الأولى منها: مشروعات الربط الإقليمي «البنيلوكس» تقوم بها إسرائيل لربط الدول العربية ودول الجوار الإقليمي بمشروعات واتفاقيات في المجالات المشار إليها (يبدأ بتجمع ثلاثي بين الأردن ومناطق الحكم الذاتي وإسرائيل) والمرحلة الثانية منطقة حرة (على غرار النافتا) يتم فيها تحرير التجارة على أن تنضم إلى مجموعة البنيلوكس سوريا ولبنان ومصر لتكون هذه المنطقة هي المعبر الطبيعي إلى بقية البلدان العربية وأولها دول الخليج.

والجديد الذي تعتمد عليه مشروعات التعاون الإقليمي في ظل الشرق أوسطية هو الاعتماد على مجموعة من الأسس ومنها تحويل جزء من الإنفاق العسكري لبول المنطقة إلى اغراض التنمية بالإضافة إلى الدعم الاستثماري المباشر

المقدم من النول المنتجة للبترول والمنظمات الدولية مع دعم المؤسسات التمويلية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتختتم المراكز البحثية تقريرها بإنشاء صندوق الشرق الأوسط للإعمال والتنمية برأس مال قدره حوالي عشرة مليارات دولار ولن نستمرسل في الفوائد العائدة على إسرائيل من جراء تنفيذ هذه المشروعات.. طبقاً للتصورات الأمريكية إلا أن الهدف النهائي هو أن يكون لإسرائيل اليد العليا اقتصادياً وأن تكون هي المدخل الطبيعي لأوروبا والولايات المتحدة إلى السوق العربية.

وبعد كل هذا الطرح ومقارنة التوجيهات المتباينة يتضح أن اتجاهات التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي تعتمد على هدفين رئيسيين هما:

١ - تعزيز التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي في المنطقة من خلال مواصلة التحديث العسكري سعياً إلى إضافة بناء جديد للقوى العسكرية الإسرائيلية تعتمد على الطفرات التكنولوجية والعملية التي أنجزتها الثورة الصناعية الثالثة .. وكان آخرها استلام إسرائيل النظام المضاد للصواريخ (أرو) في إطار التعاون العسكري بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة (مارس ٢٠٠٠).

٢ - الاندماج الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل الاستحواذ على دور متميز لإسرائيل في المنطقة من خلال إبرام إتفاقيات وتسويات وفق الشروط الإسرائيلية.

ويمكن هنا أن نستعرض الموقفين الإسرائيليين والمصري حيال كل ما هو مطروح على الساحة الشرق الأوسطية. الشرق الوسط يتحرك على مسارين رئيسيين يأتيان في تنال تنظيمي أولهما المسار السياسي ويتلخص في الحل السلمي للقضايا الصراعية بين العرب وإسرائيل ثانيهما المسار الاقتصادي وهو يأتي بعد مراحل بناء الثقة والتأكيد على عودة الحقوق الفلسطينية المشروعة، ولا يمكن أن يسبق المسار الثاني المسار الأول، ولا يمكن توازيهما في إطاره الكلي إلا في حالات. وأن جاز أن يستتبع المسار الأول إجراءات محدودة في إطار التعاون وبناء الثقة بين بعض الدول كنواة للمسار الثاني في حالة إنجاز المسار الأول خطوات إيجابية ومصر تقف هنا بوعي وأدراك للربط والتشدد حيناً بين المسارين، ولقد أكدت كل المعطيات على حقيقة النوايا السياسية الخارجية الإسرائيلية وخاصة في مجال التعاون الإقليمي فإسرائيل تستهدف اعتراف الدول العربية بحقوقها في الوجود وإقامة علاقات طبيعية معها في مختلف المجالات والاستفادة من ميزات المجال الحيوي الشرق أوسطي وتوجيه الموارد نحو الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا وتخفيض الانفاق العسكري وأخيراً تعزيز دورها الاستراتيجي في خدمة السياسة الأمريكية لضمان التحالف الاستراتيجي. وتستهدف مصر من سياستها الخارجية استعادة كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والتوصل

إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية في إطار تسوية شاملة بما في ذلك الحقوق العربية في القدس وإخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للرقابة الدولية وتوقيع إسرائيل على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وأخيراً إقامة علاقات متوازنة مع كل القوى الدولية أي أوروبا والولايات المتحدة والصين واليابان، ولقد تحقق لمصر العديد من هذه الأهداف، وتعثرت الأهداف المرتبطة بإسرائيل، وبقيت العديد من الموضوعات المعلقة دون معالجة، والمنهجية البحثية ترى أن إسرائيل تريد أن تحقق أهدافها في إطار المعادلة الصفرية وترفض بكل الحزم المعادلة الصفرية في العديد من القضايا، ورغم احترام مصر لتعهداتها والتزاماتها الناشئة عن معاهدة السلام وما تفرع عنها من إتفاقيات فرعية شهدت السنوات ١٩٩٣/١٩٩٥ ازدهاراً في العلاقات التجارية بين البلدين (مصر وإسرائيل) بالتوازي مع التقدم في مسيرة السلام وظل التبادل التجاري يحزن نمواً متزايداً بالإضافة لحركة السياحة حتى صارت إسرائيل ثالث أكبر دولة في حجم السياحة الوافدة إلى مصر على مستوى العالم السياحي وأبسط مثال على تراجع التعاون على أثر تدهور عملية التسوية وخاصة على المسار الفلسطيني هو موضوع تمويل القطاع المصرفي المصري لجانب من تكلفة بناء مطار غزة ثم تراجع حكومة نتنياهو عن تعهدات الحكومة السابقة بالسماح بافتتاح المطار وتعطيل استرداد التمويل بالتالي. إن ما طرح في هذه الدراسة يعد نظرة مجتزأة لأنها حصرت الإطار الفكري بين قوتين رئيسيتين بينما الشرق الوسط في حاجة إلى مجموعة دراسات كلية تعالج كافة القضايا سواء منها ما طرح على مستوى اللجان المتعددة (ضبط تسليح - تعاون إقليمي - البيئة - اللاجئين - المياه) غير ما هو مؤجل مرحلياً للمراحل النهائية مثل القدس.. ولكن هناك قضايا مؤجلة أو مسكوت عنها إن صح التعبير.. مثل (الديمقراطية - حقوق الإنسان - الأقليات - الحدود - التواجد الأجنبي) وغير ذلك وهي قضايا ترغب قوى بعينها أن تبقى على ما هي عليه في إطار ما هو مزعوم عن الخصوصية - وهي قضايا يمكن تحويلها إلى قنابل موقوته.. أو أوراق ضغط تستخدم في حينه.. والواقع أن المفكرين العرب منشغلون بقضايا ونزاعات شخصية أو مهنية بحيث بات المهتمون يلهثون وراء فكرة أو تحليل أو صياغة ورؤية جديدة تطرح عسى أن يكون هناك طرح مقبول للموقف العربي المأزوم بدلاً من الأطروحات القائمة على ردود الأفعال، ونضرب مثلاً على ذلك زيارة الرئيس مبارك إلى لبنان تعبيراً عن التضامن المصري حيث أدت هذه الزيارة إلى إحراج النظام العربي القائم والمغيب الوعي وبغض النظر عن نتائج الزيارة.. التي اختلف عليها المحللون إلا أنها أكدت شيئاً مهماً لإسرائيل وهو أن مصر.. لا يمكن تهميشها.. وبورها باق.. رغم كل المحاولات.. هذا هو قدر مصر قبل أن يكون قدر إسرائيل.



مختارات الإسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالإنجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والإقليمي، النظام الإقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- دراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والإنجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الدراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الأهرام الاستراتيجي»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).